



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع: / 2014

القسم: علوم التسيير

ميدان : علوم اقتصادية، التجارة و علوم التسيير

الشعبة: علوم التسيير

التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

العملة الأوروبية الموحدة - الأورو - وأثرها على الإقتصاد الجزائري

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص "مالية و بنوك"

إشراف الأستاذ (ة):

إعداد الطالب (ة):

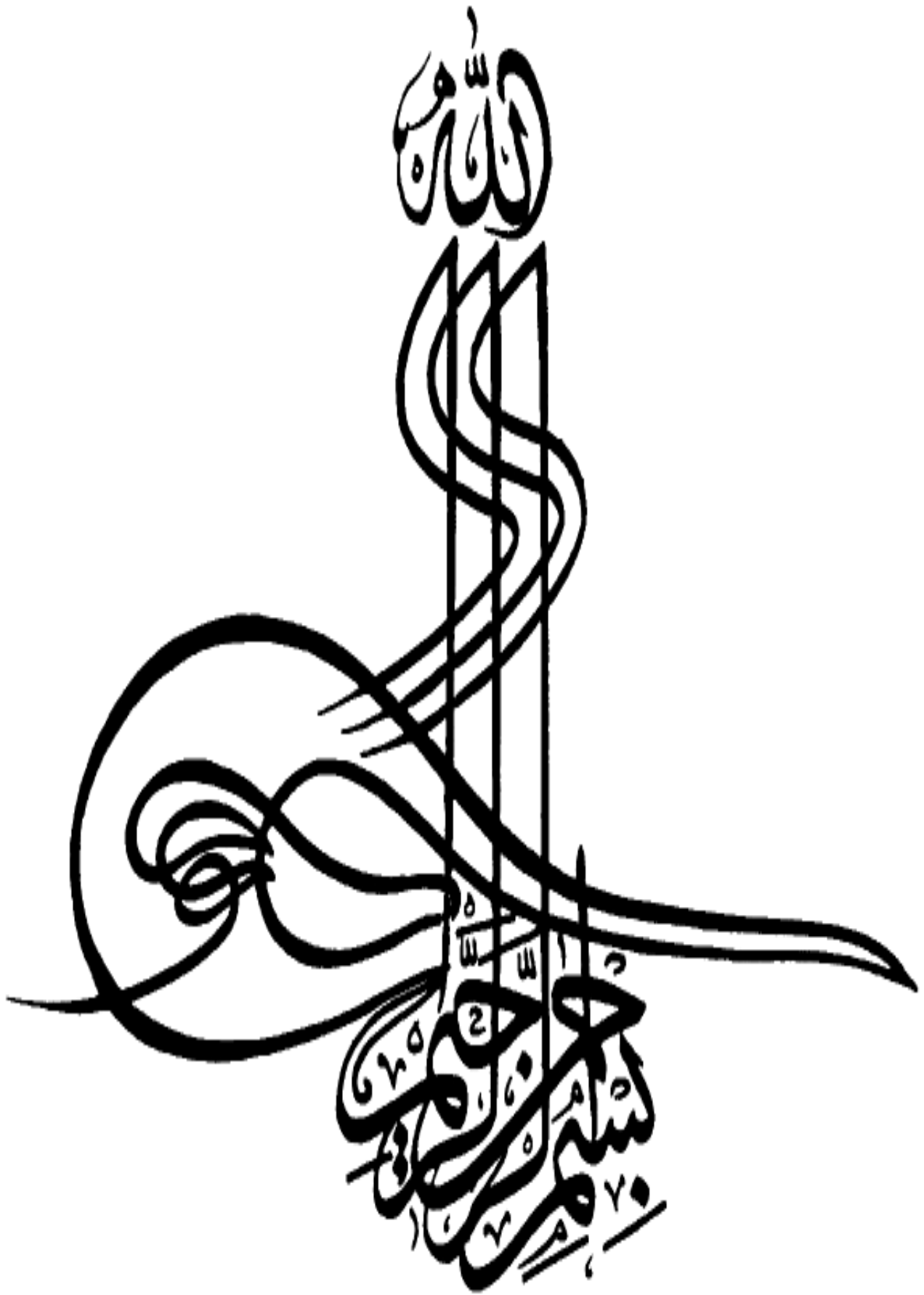
بوفنش وسيلة

بن خرورو مهدي

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي لميلة	بوقجاني جناة
مناقشا	المركز الجامعي لميلة	لمزاودة رياض
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي لميلة	بوفنش وسيلة

السنة الجامعية: 2014/2013



شكر وعرفان

إن الحمد لله نحمده ونشكره ونستعينه ونستهديه ونؤمن به ونتوكل عليه ونثني عليه الخير كله، والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى والنبي المجتبي، محمد ابن عبد الله عليه أفضل الصلوات وأزكى التسليم، فاللهم لك الحمد كثيرا كما تنعم كثيرا، ولك الشكر كثيرا كما تجزل كثيرا، لك الشكر على كل حال، لك الحمد بجميع المحامد، لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، لا إله إلا الله المتوحد في الجلال بكمال الجمال تعظيما وتكبيرا، المتفرد بتصرفه الأمور على التفصيل والإجمال تقديرا وتدبيراً، فالحمد لله الذي بشكره تدوم النعم، والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وجليل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به علي من إتمام هذا البحث المتواضع.

فبعد تمام هذا العمل لا يسعني إلا أن أشيد وأقر بمعرفة وفضل كل من ساعدني في إتمام هذا البحث وأخص بالذكر أستاذتي المشرفة "بوفنش وسيلة" التي أتوجه إليها بجزيل الشكر والامتنان والعرفان على ما خصتني به من التوجيه والإرشاد، وقبولها للإشراف على هذه المذكرة، وحسن اهتمامها وتوفيرها للوقت والجهد طيلة فترة إعدادها للخروج بها بأحسن صورة ممكنة. كما أشكر لجنة المناقشة على مناقشتها لهذه المذكرة وإثرائها أكثر.

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر والتقدير لأخي العزيز "أيمن" على مساعدته لي في كتابة وطباعة هذه المذكرة، إضافة إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد ولو بالدعاء بظهر الغيب، جزاهم الله كل خير والله المسؤول أن ينفع بهذا العمل على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

إلى من قال فيهما ربي سبحانه وتعالى: { وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِذَا يَبْتَغُونَ مِنْكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْءٌ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا } {23} وَاخْفُضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا {24} { { الإسرائء 23-24.

إلى أحر من أملك في الوجود، إلى من تعبأ في تربيتي وتعليمي، إلى من أنار لي درب حياتي وكافأ من أجل سعادتني ونجاحي، إلى من لا أستطيع أن أوفي ولو بجزء بسيط من فضائلهما علي، إلى أمي الغالية وأبي العزيز حفظهما الله وأطال في عمرهما، أهدي ثمرة جهدي. إلى عائلتي الغالية إخوتي وأخواتي الذين أتمنى لهم التوفيق والنجاح في الدنيا والآخرة. إلى أصدقائي ورفقاء دربي الذين ساعدوني لبلوغ هذه الدرجة. إلى زملائي وشرقاء دراستي الذين تربطني بهم أسمى علاقات المحبة والأخوة وأخص بالذكر { غرارة عماد الدين } و { فضالة المولود } . إلى أستاذتي القديرة " بوفنش وسيلة " التي ساعدتني كثيرا لإخراج هذا العمل بشكله النهائي، جزاها الله عني كل خير.

إلى جميع أساتذتي من الابتدائية إلى الجامعة الذين ساهموا في تنمية مواهبي في مجال العلم.

~ مهدي ~

الفهرس المختصر

أ.....	مقدمة عامة
01.....	الفصل الأول: الوحدة النقدية الأوروبية وإقرار العملة الموحدة
33.....	الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الجزائري
59.....	الفصل الثالث: انعكاسات توحيد العملة على الاقتصاد الجزائري
83.....	خاتمة عامة
89.....	قائمة المراجع
96.....	الملاحق
103.....	قائمة الجداول والأشكال

قائمة المختصرات

ERM	European Rate Mechanism	إتحاد المدفوعات الأوروبي
EEC	European Economic Community	المجلس الإقتصادي الأوروبي
ECB	European Central Bank	البنك المركزي الأوروبي
EU	European Union	الإتحاد الأوروبي
SEBC	System European of Central Banks	النظام الأوروبي للبنوك المركزية
ECSC	European Coal and Steel Community	الجماعة الأوروبية للفحم والصلب
Euratom	European Atomic Energy Community	الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية
EC	European Commission	المفوضية الأوروبية
EMS	European Monetary System	نظام النقد الأوروبي
ECU	European Currency Unit	وحدة النقدي الأوروبية - إيكو -
EURO	The European Single Currency Euro	العملة الأوروبية الموحدة - أورو -
PSRE	Programme de soutien à la relance économique	برنامج دعم الإقتصاد الأوروبي
PCSC	Programme complémentaire de soutien à la croissance	البرنامج التكميلي لدعم النمو
PCCE	Programme de consolidation de la croissance économique	برنامج توطيد النمو الإقتصادي

مقدمة عامة

مقدمة:

شهدت نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات على الساحتين العالميتين السياسية والاقتصادية من بينها تصاعد وتنامي ظاهرة الإقليمية، وذلك بهدف مواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر قدر ممكن من الفوائد المالية والتجارية في ظل تشابك المصالح الاقتصادية العالمية.

من بين أهم تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي في الوقت الراهن إقامة الاتحاد الأوروبي، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار اقتصادي لأوروبا، والذي كان المحفز لإقامة نوع من التكتل بدأ بإقامة إتحاد جمركي والتوسع بعد ذلك وصولاً إلى درجة التكامل الاقتصادي ثم الإتحاد النقدي، فالاتجاهات الدولية المتسارعة نحو تكوين تكتلات اقتصادية نقدية أثرت بشكل واضح على سير دواليب النظام النقدي الدولي، ولعل أهمها ميلاد العملة الأوروبية الموحدة "الأورو".

في هذا الإطار، تشير العديد من الدراسات والتحليل النظرية والتطبيقية إلى أن قيام الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وظهور السوق الاقتصادية الموحدة الأكثر قوة من شأنه أن يؤثر على الاقتصاديات الأخرى في أوروبا الغربية وعلى بقية البلدان التي تربطها علاقات تجارية ومالية مع الإتحاد الأوروبي.

إن انطلاق الأورو كعملة رسمية لسبعة عشرة دولة من بين الدول الثماني والعشرين الأعضاء في الإتحاد الأوروبي من شأنه أي يؤثر على اقتصاديات العديد من الدول، كونها تربطها مع دول الإتحاد الأوروبي علاقات اقتصادية متشابكة سواء في مجال التجارة أو التدفقات المالية والاستثمارية من جهة، ونظراً لوجود فوارق في مستوى التنمية بينهما من جهة أخرى.

بناءً على ما سبق، فإن الجزائر باعتبارها الشريك التجاري الرئيسي لدول الإتحاد الأوروبي فقد أثرت توحيد العملة الأوروبية عليها بشكل كبير، وذلك راجع إلى أن الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل كبير على البترول المقيم بالدولار من جهة، كما أن معظم وارداتها من السلع الاستهلاكية والتجهيزية تقيم بالأورو من جهة أخرى، بالإضافة إلى بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري والمرتبطة أساساً ببنيتها.

ومن هنا يمكن طرح إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما هي انعكاسات توحيد العملة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري؟

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل ظروف نشأة الإتحاد النقدي الأوروبي؟
- ما هي المقومات الأساسية التي ارتكز عليها مشروع التكامل الاقتصادي الأوروبي والتي أسفرت عن ميلاد الأورو كعملة لها مكانتها على الصعيد العالمي؟
- ماهي وضعية الاقتصاد الوطني قبل إطلاق العملة الأوروبية الموحدة؟
- ما انعكاسات الأورو على بنية التجارة الخارجية للجزائر؟
- ما انعكاسات الأورو على حساب رأس المال الجزائري؟
- ما انعكاسات الأورو على الجهاز المصرفي والإحتياجات النقدية للجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- إن إتباع معايير معاهدة ماستريخت أدى إلى نجاح مسار الوحدة والتي توجت بإطلاق الأورو.
- عانت الجزائر من تبعية تامة للخارج منذ الإستقلال إلى غاية إطلاق الأورو أين توفرت على وضعية مالية مريحة بفضل برامج الإصلاح الإقتصادي.
- يؤثر الأورو على المديونية والتجارة الخارجية سلبا خاصة الواردات باعتبار الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر.
- قد لا يؤثر الأورو على سعر صرف الدينار الجزائري، كون الإيرادات الوطنية من العملة الصعبة تتم بالدولار، باعتبارها عملة تسعير مواد الطاقة في الأسواق العالمية.
- إن تحصيل الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات والتي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية بالدولار الأمريكي، فإن أي تغير في الأورو يؤثر على الميزان التجاري الجزائري.
- ينعكس توحيد العملة إيجابا على الجهاز المصرفي والبنكي.

أهمية البحث:

- يكتسي البحث أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:
- تعتبر التجربة الأوروبية في مجال التكامل والاندماج من أكثر التجارب نجاحا، ودراستها تمكن من الوقوف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى نجاحها، والعوائق التي عرقلت مسيرتها وكيف أمكن التغلب عليها.
- انعكاسات استحداث العملة الأوروبية الجديدة والتعامل بها على الاقتصاد الجزائري.
- تقديم بعض المقترحات من أجل تبني السياسات الكفيلة بمعالجة الانعكاسات السلبية.

أهداف البحث:

- نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:
- تسليط الضوء على مختلف الجوانب النظرية للوحدة النقدية الأوروبية.
- توضيح آثار الأورو على الاقتصاد الجزائري.
- محاولة إيجاد أسس قوية لتعزيز الاقتصاد الوطني بصفة دائمة وفعالة، مما يحد من خطورة الانعكاسات السلبية لتوحيد العملة الأوروبية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في دراسة التجربة الأوروبية وتحديد النقديّة ومسارات انطلاقها.
- يعتبر هذا الموضوع من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها، المعقدة في تحليلها ودراستها.
- معرفة التحديات التي فرضها الأورو، الفرص التي يتيحها والمتربة عن استخدامه.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية اعتمدنا على المنهج الوصفي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، وذلك لتوضيح أهمية العملة الأوروبية الموحدة في الاقتصاد العالمي، ثم المنهج التحليلي لدراسة آثارها وانعكاسها على الجزائر، كما استخدمنا المنهج التاريخي لسرد مسار الوحدة النقدية والتكامل الاقتصادي الأوروبي.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول وهي:

الفصل الأول: نخصص هذا الفصل لدراسة الوحدة النقدية الأوروبية وإقرار العملة الموحدة، وذلك من خلال التعرف على مفهوم التكامل النقدي وأنواعه، بالإضافة إلى تعريف بالنظام النقدي وخصائصه، ثم التطرق إلى مراحل إنشاء نظام النقد الأوروبي التي انتهت بإطلاق الأورو كعملة موحدة.

الفصل الثاني: يتم في هذا الفصل دراسة وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري من خلال إبراز أهم الشركاء التجاريين للجزائر، وتوضيح انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية عليها.

الفصل الثالث: نتطرق فيه إلى دراسة انعكاسات الأورو على الاقتصاد الجزائري.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصول الثلاثة والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مصادر البحث:

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والأونترنت.

صعوبات البحث:

- خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:
- نقص المراجع وانعدام الحديثة منها والمتعلقة بموضوع الدراسة في المكتبات الجامعية.
- التضارب في الإحصائيات المتعلقة بموضوع الدراسة.
- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.

الدراسات السابقة:

نظرا للمكانة الاقتصادية الكبيرة التي أصبحت تحتلها دول الإتحاد الأوروبي، والتي تمكنت في ظرف وجيز من احتلال المرتبة الثالثة عالميا ضمن أكبر اقتصاد عالمي، الأمر الذي أدى ببعض الباحثين إلى إثراء ودراسة هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال:

الدراسة الأولى: الوحدة النقدية الأوروبية والانعكاسات الراهنة والمستقبلية على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير للباحثة جموح سهيلة، سنة 2005.

الدراسة الثانية: تقلبات أسعار الصرف -الدولار والأورو- وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير للباحث بودري شريف، سنة 2009.

الدراسة الثالثة: العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، مذكرة ماجستير للباحث خليف الزبير، سنة 2002.

الفصل الأول:

الوحدة النقدية الأوروبية وإقرار العملة الموحدة

تمهيد:

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية العديد من التغيرات، التي كانت لها آثارا مهمة على العلاقات الاقتصادية الدولية، ولعل من أهمها الاتجاه نحو الإقليمية، حيث عرفت السنوات الأخيرة من القرن العشرين ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتجاهات قوية نحو تشكيل تجمعات اقتصادية إقليمية من مقوماتها الروابط التاريخية، الثقافية والجغرافية المشتركة، حيث أصبحت هذه التكتلات من أهم المظاهر الدولية العالمية المشكلة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد. من بين أهم التجمعات الاقتصادية الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر النموذج الأمثل للتكامل الاقتصادي والنقدي، والذي بدأ في بادئ الأمر على شكل تجمعات أوروبية متفرقة تباينت أهدافها وتعددت أشكالها في الخمسينات والستينات، ولقد كانت التجارب الأولى في حقل التنظيم الأوروبي وأبرزها السوق الأوروبية المشتركة التي اكتملت بالمرور من العملة الوطنية إلى العملة الأوروبية الموحدة في شهر جانفي 2002، والتي زادت من ثقة الأوروبيين في مسيرة التكامل المنتهجة أكسبت الإتحاد مكانة عالمية.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بالتطرق إلى الوحدة النقدية الأوروبية وإقرار العملة الموحدة من خلال

دراسة المحاور التالية:

- النظام النقدي الأوروبي من التكامل إلى الوحدة.
- تطور العملة الأوروبية وإقرار الأورو.
- الأورو في الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبي من التكامل إلى الوحدة.

إن بلوغ الوحدة النقدية بين دولتين أو أكثر يعتبر آخر مراحل التكامل النقدي، وتأتي هذه المرحلة كنتيجة لعدة جهود في هذا المجال، بدءاً بتوحيد السياسات الاقتصادية من خلال إلغاء القيود الجمركية وغيرها كلياً أو جزئياً ثم الاندماج بشكل كامل أو جزئي وصولاً إلى توحيد العملة بقيام وحدة نقدية ممثلة في النظام النقدي وما يحمله من سياسات تنظم العمل بالعملة الموحدة واعتمادها في التعاملات النقدية.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع التكامل الاقتصادي والنقدي.

الفرع الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي¹.

يعرف التكامل الاقتصادي على أنه صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات، بهدف إزالة القيود عن حركة التجارة، وعناصر الإنتاج بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة، كما تتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والإنتاجية بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع، ويختلف مفهوم التكامل الاقتصادي باختلاف المدارس الفكرية، والظروف الموضوعية، إضافة إلى نظرة الباحث نفسه.

الفرع الثاني: أنواع التكامل الاقتصادي.

يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعته والمستوى الذي يأخذه، لاسيما ما يتعلق بنوعية العلاقة التي تقوم بين الدول المتكاملة وطبيعة توزيع منافع التكامل وآثاره بين هذه الأطراف، ويُلمس في هذا المجال نوعان من العلاقات²:

1- علاقات التكامل الرأسي: ظهرت هذه العلاقات، في مرحلة الاستعمار، بين الدول المستعمرة (بالكر) والدول المستعمرة (بفتح الميم)، فقد فرض على المستعمرات أن تتخصص بإنتاج المواد الأولية في حين كانت الدول المستعمرة تقوم بتصنيع هذه المواد، فهذا النوع من التكامل المفروض من الدول الرأسمالية المستعمرة. يؤدي إلى تقسيم عمل غير متكافئ يجري لمصلحة الدول المتطورة على حساب المجموعة الأخرى، ومن ثم تتسع الفجوة بينها.

2- علاقات التكامل الأفقي: وقد بدأت هذه العلاقات بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة الشروط الموضوعية الجديدة، ولاسيما الثورة العلمية والتقنية، وظهور دول المنظومة الاشتراكية واتساع حركة التحرر في العالم. وتقوم هذه العلاقة مبدئياً بين أطراف متجانسة في طبيعة أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية أو ذات انتماء قومي أو جغرافي واحد، إضافة إلى تقارب مستوى تطورها الاقتصادي إذ تتكامل العملية الإنتاجية

¹ <http://www.startimes.com/f.aspx?t=31842413> (consulté le 30/05/2014)

² http://data.over-blog-kiwi.com/0/85/70/55/ob_d5f2dd_.doc (consulté le 30/05/2014)

على أسس جديدة من التخصص وتقسيم العمل بإقامة علاقات متكافئة لتحقيق مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء.

كما يمكن النظر إلى التكامل الاقتصادي من حيث طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي للدول أطراف التكامل إذ يكون التكامل الرأسمالي الذي يقوم بين الدول الرأسمالية والتكامل الاشتراكي الذي يقوم بين الدول الاشتراكية وكذلك التكامل بين الدول النامية.

ويتخذ التكامل الاقتصادي صوراً تتدرج من التعاون الاقتصادي البسيط حتى الاندماج الاقتصادي الكامل ومن هذه الصور¹:

- منطقة التجارة الحرة: وفيها تتفق الدول الأعضاء على تخفيض القيود المفروضة على التبادل التجاري فيما بينها حتى تزول هذه القيود كلياً، وفي الوقت نفسه لا يكون للمنطقة تعرفه جمركية موحدة تطبقها على الواردات من الدول غير الأعضاء، ومعنى هذا أن كل دولة من الدول المنضمة إلى المنطقة تحتفظ بتعرفتها الجمركية الخاصة بها، إزاء الدول الأخرى غير الأعضاء.
- الاتحاد الجمركي: إن قيام اتحاد جمركي بين بعض البلدان، يعني إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بينها مع التزام هذه البلدان بتعرفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من بلاد خارج الاتحاد.
- السوق المشتركة: تختفي هنا القيود الكمية والرسوم الجمركية على التبادل السلعي بين الأعضاء، إضافة إلى ذلك تختفي أيضاً القيود على انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، وتطبق تعرفه جمركية موحدة على السلع الواردة من العالم الخارجي للبلدان المنضمة إلى السوق.
- الوحدة الاقتصادية: وهي خطوة أكثر تقدماً تلي السوق المشتركة على طريق التكامل الاقتصادي وفي ظلها لا تلغى القيود على انتقال السلع وعناصر الإنتاج، مع تطبيق تعرفه جمركية موحدة إزاء العالم الخارجي فحسب، بل يتم أيضاً التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الخاصة بالدول الأعضاء.
- التكامل الاقتصادي الكامل: وتقضي هذه المرحلة بتوحيد السياسات النقدية والضريبية والاجتماعية للدول الأعضاء، فتصبح اقتصادياتها كأنها اقتصاد واحد تسيطر عليه سلطة عليا في يدها اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية للدول المندمجة كلها، ويكون لهذه القرارات صفة الإلزام.

الفرع الثالث: مفهوم التكامل النقدي.

يعرف التكامل النقدي أو الإتحاد النقدي على أنه "مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى تسهيل المدفوعات الدولية، وذلك بإحلال عملة واحدة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في هذا التكامل"²

¹ http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8096&m=1 (consulté le 30/05/2014)

² زايري بلقاسم، 2002، انعكاسات وتحديات الأورو على الاقتصاد الجزائري في ظل الشراكة الأورو متوسطية، مقال في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر، ص02.

وذلك مروراً بالمراحل التالية¹:

- التعاون بين الدول الأعضاء على إزالة القيود المفروضة على المعاملات النقدية والعمل على تحقيق حرية حركة رؤوس الأموال فيما بينها.
- القيام بتنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق التقارب الاقتصادي فيما بينها.
- إقامة بنك مركزي يتولى مسؤولية إصدار العملة الموحدة، ووضع وتنسيق السياسة النقدية الموحدة للدول الأعضاء بما يكفل استقرارها.

الفرع الرابع: أنواع التكامل النقدي.

يوجد نوعان للتكامل النقدي هما²:

- 1- **التكامل النقدي الكامل:** هذا النوع من التكامل يقتضي إنشاء عملة واحدة تحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في العمليات التجارية والمدفوعات النقدية، وهو ما تم اعتماده في الإتحاد الأوروبي.
- 2- **التكامل النقدي الجزئي:** تكتفي الدول الأعضاء في هذه الحالة بالتعاون في مجالات نقدية لا تقتضي تبني عملة واحدة، ويمكن أن يتخذ عدة أشكال منها³:
 - أ- **إتحاد المدفوعات:** تلتزم مجموعة من الدول ذات العملات غير القابلة للتحويل بإنشاء نظام مقاصة بينها يتم من خلاله تسوية المدفوعات الناشئة عن التبادل التجاري، مع إمكانية منح الائتمان لتسوية الاختلال في موازين المدفوعات.
 - ب- **تجميع الاحتياطي:** وذلك بغرض توفير احتياطي يتم استعماله عند الضرورة، فهذه آلية شبيهة بعمل البنك حيث تلتزم الدول الأعضاء بإيداع حصة من احتياطياتها لدى أحد الوكلاء والتي يترتب عنها حقوق سائلة من قبله، والذي يقوم بدوره بالاحتفاظ بالسيولة لدى طرف ثالث مع إمكانية تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل مع مراعاة احتياج الأعضاء للسيولة عند تعرض موازينهم للعجز.
 - ج- **تنسيق أسعار الصرف:** وذلك عن طريق تحديد هامش تقلب أسعار صرف العملات مع تحديد آليات التدخل لإحداث الاستقرار في أسعار صرف العملات عند حدود الهامش المتفق عليه ك شراء عملة أجنبية مقابل عملة محلية أو العكس.
 - د- **التنسيق النقدي:** يتمثل هذا الشكل في وضع سياسات نقدية تتبعها الدول الأعضاء للوصول إلى نوع من التقارب الاقتصادي وتقارب أسعار الصرف سواء من حيث الفائدة أو عرض النقود، وذلك بهدف الوصول إلى سياسة مشتركة لأسعار الصرف في مواجهة العالم الخارجي وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

¹ مغاوري شلبي علي، 2004، اليورو: الآثار الاقتصادية على الاقتصادات العربية، مكتبة زهراء الشرق للنشر، مصر، الطبعة الثانية، ص137.

² بوكار عبد العزيز، 2002، تأثير الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص40.

³ سلام عبد الرزاق، 2006، أثر التطورات المالية والنقدية في نهاية القرن العشرين على اقتصاديات الدول العربية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص132-133.

هـ - **تكامل السوق المالية:** الذي يتم من خلال إلغاء القيود المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال كالرقابة على الصرف، ويتيح هذا النوع إمكانية الاستفادة من تنويع المحفظة وتوظيف الأموال في المناطق ذات العائد المرتفع.

و- **السياسات المشتركة إزاء التدفقات الخارجية لرأس المال:** إضافة إلى تحرير تدفقات رؤوس الأموال تقوم الدول بتوحيد سياسات الاستثمار الأجنبي وتوجيه الفوائض المالية للاستثمار خارج المنطقة كما هو الحال بالنسبة للفوائض النفطية العربية.

المطلب الثاني: النظام النقدي وخصائصه.

قبل التعرف على مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي سنتعرف أولاً على مفهوم النظام النقدي والخصائص التي يتميز بها.

الفرع الأول: تعريف النظام النقدي¹.

النظام النقدي هو مجموعة العلاقات والتنظيمات التي تميز الحياة النقدية لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة وفي نطاق زمني محدد.

ففي الأنظمة النقدية الحديثة تتألف النقود من النقود الورقية، المعدنية، وودائع البنوك التجارية أما المؤسسات والتنظيمات فتتكون من الحكومة الوطنية، بدرجة خاصة الخزينة العامة ووزارة المالية (البنك المركزي والبنوك التجارية) التي تحتفظ بالودائع الجارية للجمهور.

أما القوانين والتعليمات والإجراءات فهي متنوعة وعديدة، وتهدف إلى جعل الكتلة النقدية دافعا للاقتصاد نحو تحقيق النمو المستمر وبمعدلات عالية، كما تهدف إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

الفرع الثاني: خصائص النظام النقدي.

يتميز النظام النقدي بثلاث خصائص أساسية، وهي²:

1- **الخاصية المركبة:** هي مجموعة من العناصر يوجد من بينها عنصر أساسي يلعب الدور المسيطر في عملية تنظيم تداول النقود، أما العناصر الأخرى فتعتبر عناصر ثانوية مشتقة منه أو تابعة له. فالعنصر الأساسي هو القاعدة النقدية التي نقصد بها المقياس الذي يتخذه المجتمع لحساب القيم الاقتصادية أو مقارنتها ببعضها البعض، والغاية منه المحافظة على القوة الشرائية داخليا وخارجيا، مثلا أن نتخذ الذهب كقاعدة أو كمقياس للقيم فتصبح قيمة ما تساويه وحدة النقود كالدولار مثلا من الذهب هي وحدة القيمة المعيارية التي تقاس على أساسها القيمة الاقتصادية لسائر السلع والخدمات، ويهدف هذا العنصر إلى المحافظة على القوة الشرائية للنقود، لأن أي تغيرات في القاعدة النقدية ستؤثر على القوة الشرائية للنقد وقدرتها على أداء

¹ زايري بلقاسم، 2002، ص 03.

² بوكار عبد العزيز، 2002، ص 43.

وظائفها المالية كوسيط للمبادلة المستقبلية وكمخزن للقيمة الحالية أي بالنسبة لعلاقاتها مع العملات الأجنبية الأخرى، أما في قاعدة النقد الورقية، التي تصبح فيها القاعدة النقدية عبارة عن مظهر تنظيمي يتمثل أساساً في مجموعة الشروط والقواعد التي تضعها السلطات النقدية في الدولة للتعبير عن تصورهما للقيم النقدية ومدى ارتباطها بالقيم الاقتصادية فيتم قياس كفاءة القاعدة النقدية الورقية بقدرتها في التحكم في عرض النقود القانونية عن طريق غطاء الإصدار والنقود الائتمانية عن طريق التحكم في الودائع وفي رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية.

أما العناصر الثانوية، فمن أهمها وحدة النقد الرسمية المستخدمة في الحسابات النقدية، فكل اقتصاد قومي وحدة نقد أساسية (الجنيه، الريال، الدولار... الخ) تركز عليها المدفوعات الداخلية الناتجة عن الالتزامات المالية (اقتراض، بيع، شراء، أجور وفوائد... الخ)، والتي يشترط فيها توفر صفتين أساسيتين، الأولى متمثلة في الصفة القانونية، التي تعبر عن سلطان إرادة الدولة وتمتعها بقوة الوفاء بالالتزامات المالية، والصفة الثانية المتمثلة في الصفة النهائية حيث أنه لا يسمح بتحويلها إلى أي نوع آخر من النقود (سعر إلزامي).

2- الخاصية الاجتماعية: إذا أردنا تحديد معالم النظام النقدي لمجتمع ما فما علينا سوى النظر إليه من خلال البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يعمل فيها، فالنظم النقدية لم تخلق لذاتها وإنما هي أدوات اقتصادية تتخذ لتسهيل إنتاج وتبادل المنتجات، أي أنها تعكس الاقتصاد الذي وجدت لخدمته، ولا تسير إلا وفقاً له فالنظام النقدي يختلف باختلاف الاقتصاد المتبع في بلد ما (رأسمالي، اشتراكي ومختلط) فكل اقتصاد يناسبه نظام نقدي ومصرفي معين، فتحديد الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تسود مجتمع ما تسمح بتحديد نوع نقده وانتمائه لأن الروابط النقدية هي روابط اجتماعية.

3- الخاصية التاريخية: يتطور ويتغير النظام النقدي مع تغير وتطور النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينتمي إليه، فهو يولد من خلال الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في فترة معينة، كما أنه يتطور بتطوره، فمثلاً التطور والتغير الذي طرأ على النظام الرأسمالي في معالمه خلال وجوده، مع احتفاظه بأهدافه الأساسية أدى إلى تطور مماثل في العلاقات النقدية، فمع انتقاله وتطوره من مرحلة المنافسة إلى مرحلة الاحتكار، ومن مرحلة الوحدات الإنتاجية الصغيرة إلى مرحلة الوحدات الإنتاجية الكبيرة، أدى إلى تطور النظام النقدي من مرحلة قاعدة الذهب إلى مرحلة قاعدة النقد الورقية ومن مرحلة الليبرالية النقدية إلى مرحلة التدخل النقدي.

المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي.

بعد انهيار نظام الثعبان النقدي* ورغبة أوروبا في تحقيق المزيد من الاندماج والتكامل قرر محافظوا البنوك المركزية للدول الأعضاء إنشاء إتحاد نقدي جديد بينها لاستكمال جوانب الوحدة الاقتصادية، والتوصل إلى آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية وتحقيق درجة عالية من الاستقرار النقدي، وزيادة قدرتها على مواجهة مخاطر أسعار الصرف في الأسواق المالية والنقدية، وقد بدأت الدول الأوروبية التفكير في إنشاء نظام نقدي جديد أدى بها إلى تشكيل لجنة أوروبية تقوم بوضع خطة تفصيلية لتحقيق الوحدة بشكل تدريجي

حيث قامت بتقديم تقريرها عام 1971 والذي عرف بتقرير وارنر¹، حيث توصلت من خلاله إلى إنشاء إتحاد نقدي أوروبي على عدة مراحل، وأوصت بتطبيق هامش أسعار الصرف بين العملات الأوروبية في حدود $\pm 0.6\%$.

الفرع الأول: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي.

لقد تم إنشاء نظام النقد الأوروبي بشكل متأخر، إذ لم تظهر بوادره إلا بعد تدهور نظام بريتن وودز* في بداية السبعينات من القرن الماضي، خاصة بعد انهيار نظام الثعبان النقدي الذي كان أول أشكال الوحدة النقدية في 1973، أين قرر محافظوا البنوك المركزية للدول الأعضاء أثناء الاجتماع المنعقد في بروكسل يوم 05-06 ديسمبر 1978 بتبني نظام جديد يعيد إحياء الإتحاد النقدي، والذي دخل حيز التنفيذ في 13 مارس 1979².

1- وحدة النقد الأوروبية (نظام الإيكو).

هي سلة تتكون من مختلف العملات الوطنية لدول المجموعة الأوروبية والمرجحة حسب الوزن الاقتصادي لكل دولة، بحيث يتم إعادة النظر كل 05 سنوات للأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سعر إحدى العملات³، فمنذ سنة 1981 أصبح الإيكو مستخدماً في جميع مجالات النشاط الاقتصادي داخل المجموعة الأوروبية ووسيلة دفع بين البنوك المركزية الأوروبية، فلقد تم اعتماده فيما يلي⁴:

- مقياساً للانحرافات في السعر الفعلي لوحدة النقد الأوروبية والسعر المركزي للعملات الأوروبية، بهدف التحقق من مدى وقوع هذه الانحرافات ضمن الهامش المقرر لها.
- تقييم الديون والالتزامات بين البنوك المركزية الأوروبية، وحساب القروض المقدمة من صندوق النقد الأوروبي للدول التي تعاني من صعوبات في إبقاء تقلبات قيمة عملتها ضمن الهامش المحدد لها.
- وضع ميزانية المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذا النظام سرعان ما واجهته عقبات بعد توحيد الألمانيتين لتفاوت المستوى الاقتصادي بينهما، بالإضافة إلى انسحاب الجنيه الإسترليني والليرة الإيطالية من النظام سنة 1992 وتذبذب أسعار بعض العملات كالبيزيتا الإسبانية، الإسكودو البرتغالي والجنيه الأيرلندي سنة 1993، مما أدى إلى توسيع هامش التقلب إلى 15% الأمر الذي أدى إلى فرض وجوب التقارب الاقتصادي بين الدول الراغبة في الانضمام إلى المجموعة.

* نظام الثعبان النقدي: بعد استحداث هامش تقلبات أسعار صرف العملات مقابل بعضها البعض مع الإبقاء على هامش اتفاقية بريتن وودز والتمثل في 2.25% سواء بالارتفاع أو الانخفاض بالنسبة للدولار تم تشكيل نظام الثعبان داخل النفق وأصبحت العملات مقيدة فيه كالتالي: تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية بالنسبة للدولار في حدود 4.5% أي $\pm 2.5\%$ ، بينما تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية فيما بينها في حدود 1.25%.

¹ شريط حسان، 2010، العملة الأوروبية الموحدة وبنية الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص15.

* نظام بريتن وودز: هو نظام إدارة نقد أسس قواعد للعلاقات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى في العالم في منتصف القرن العشرين. كان نظام بريتن وودز أول نموذج لنظام نقدي قابل بالكامل للتفاوض يهدف إلى تنظيم العلاقات بين الدول المستقلة.

² شريط حسان، 2010، ص17.

³ السيسي حسن صلاح الدين، 2003، الإتحاد الأوروبي والعملة الموحدة والسوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مكتبة الأسرة، مصر، ص18.

⁴ السيسي حسن صلاح الدين، 2003، ص20.

2- آلية ضبط سعر صرف العملات الأوروبية ERM.

انضم إلى هذه الآلية كل أعضاء المجموعة الأوروبية ما عدا بريطانيا التي انضمت إليها سنة 1990 وتقوم هذه الآلية على 03 ركائز أساسية هي¹:

أ- تحرير أسعار صرف العملات الأوروبية صعودا وهبوطا حول القيمة المركزية للمارك الألماني في نطاقين: الأول هو النطاق الضيق الذي يسمح بصعود وهبوط العملة بنسبة 2.25% حول القيمة المركزية للمارك والثاني هو الأوسع والذي يسمح بتغيير العملات في حدود 06% حول القيمة المركزية للمارك، ونتيجة للأزمة النقدية تم توسيع النطاق إلى 15% لجميع العملات.

ب- الاعتماد على وحدة النقد التي تستخدم كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية.

ج- لا يتم تعديل أسعار الصرف المركزية التي تحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية إلا باتفاق دول المجموعة.

فوفق هذه الآلية قامت كل دولة من الدول الأعضاء بتحديد سعر مركزي لعملاتها مقابل وحدة الإيكو وتوضع هذه الأسعار في جدول يتم من خلاله تسعير باقي العملات.

3- آليات الائتمان.

من أجل تخطي المشاكل التي تعاني منها بعض الدول وللمحافظة على استقرار أسعار الصرف، سمح للدول الأعضاء بالاقتراض من صندوق النقد الأوروبي الذي أنشئ في سنة 1983 لهذا الغرض من أجل الحفاظ على أسعار صرف عملاتها عبر ثلاث أنواع هي²:

أ- النوع الأول: تسهيلات لمدة 45 يوم ويمكن تمديدتها إلى 03 أشهر وهي غير مشروطة.

ب- النوع الثاني: مساعدات نقدية للدول التي تعاني من عجز لمدة 03 أشهر يمكن تمديدتها إلى 09 أشهر.

ج- النوع الثالث: تسهيلات متوسطة الأجل وفق شروط السياسة النقدية للدولة وتكون من 02 إلى 05 سنوات.

الفرع الثاني: أهداف النظام النقدي الأوروبي.

تتمثل أهداف النظام النقدي الأوروبي فيما يلي³:

- الحد من الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الدول الأعضاء.
- إنشاء كيان اقتصادي يحقق نوع من التوازن النقدي العالمي في مواجهة الدولار الأمريكي.
- إيجاد دور فعال للعملة الأوروبية على المستوى العالمي.
- إتباع سياسة نقدية موحدة في السوق الأوروبية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي لدول السوق.
- خلق سوق مالي أوروبي واسع على أساس موحد لتحقيق الشفافية، المنافسة ورفع معدلات النمو.

¹ مدوخ ماجدة، عاشور سهام، 2005، اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، مقال في الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، ص3.

² يحيى سعاد، 2013، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي، والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص40.

³ الحجار بسام، 2003، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، لبنان، ص211.

المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية.

إن الإنجاز الأهم في ميزة التكامل والوحدة الأوروبية هو إنشاء وتحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية التي تعتبر نتيجا لجهودها المبذولة منذ الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية الأوروبية.

في أكتوبر 1970 قدمت ورقة أعدتها لجنة من خبراء دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية برئاسة رئيس الوزراء اللوكسمبورغي ووزير المالية في تلك الفترة، عرفت بخطة وارنر، والتي قامت اللجنة بعد فحصها بتقديم تقريرها إلى المجلس الأوروبي في العام 1971، عرف هذا التقرير بـ"تقرير وارنر" حيث أوصت هذه اللجنة بإقامة إتحاد نقدي أوروبي على مراحل بحلول عام 1980، ومن أجل تفعيل مخطط وارنر ومواصلة مسيرة الوحدة النقدية قامت الدول الأعضاء بإدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة من قبل وزراء المالية والخارجية للدول الأعضاء في المجلس الاقتصادي الأوروبي EEC الذي تأسس في 1957¹، في مدينة ماستريخت بهولندا في 29 ديسمبر 1991 أثناء اجتماع المجلس الأوروبي وتم المصادقة عليها في 07 فيفري 1992 من قبل 12 دولة وهي²: ألمانيا، فرنسا، بلجيكا، هولندا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان، اللوكسمبورغ، أيرلندا، الدانمارك، البرتغال وبريطانيا، ومن هذا التاريخ بدأ الحديث الفعلي والإقرار الرسمي لأوروبا بتحقيق الوحدة النقدية وتم إدخال المعاهدة حيز التنفيذ في 01 نوفمبر 1999³. من أبرز ما جاءت به الاتفاقية ما يلي⁴:

- تحقيق السوق الموحدة والقيام بسياسات مشتركة.
- إقامة أوروبا الموحدة على شكل إتحاد فدرالي.
- التعاون في مجالات العدالة والشرطة خدمة للأمن الداخلي.
- التعاون في مجال الإرهاب والجريمة بشتى المجالات السياسية الداخلية.
- التحرير الكلي لحركة السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال وكافة الحواجز بين دول الإتحاد.
- تحقيق الوحدة النقدية والاقتصادية وما يرتبط بها من مؤسسات اقتصادية خاصة بنك أوروبا المركزي ECB.
- منح جنسية أوروبية موحدة إلى جانب الجنسية الوطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن معاهدة ماستريخت غيرت البناء الأوروبي في شتى المجالات مما استدعى تغيير اسم الجماعة الأوروبية المشتركة إلى الإتحاد الأوروبي EU، كما دعت الدول الأعضاء في الإتحاد إلى سرعة الاستعداد لتكوين إتحاد اقتصادي ونقدي يضمن⁵:

1 خليف الزويبر، 2002، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص 34.

2 هوشيار معروف، 2006، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ص 13.

3 مغاوري شلبي، اليورو من الفكرة إلى جيوب الأوروبيين، على الموقع الإلكتروني:

<http://www.onislam.net/arabic/nama/news/93177-2001-12-14%2000-00-00.html> (consulté le 15/01/2014)

4 قسوري إنصاف، 2005، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر، ص 16-17.

5 يحيى سعاد، 2013، ص 43.

- استقرار أسعار الصرف ومستوى الأسعار داخل الاتحاد الأوروبي.
- تقارب معدلات الفائدة داخل دول الاتحاد.
- كما أرسى المعاهدة على عدة اتفاقيات تخص شروط ومعايير الانضمام للوحدة النقدية، ونظرا لوجود اختلاف في مستويات الأداء الاقتصادي، فإن المؤشرات الاقتصادية الكلية اختلفت بين الدول الأعضاء ومن ثم فإنه كان من غير المنطقي انضمام كل هذه الدول إلى الوحدة دفعة واحدة وبالتالي تم البدء في تلك التي تحقق المعايير والشروط ثم انضمت إليها باقي الدول لاحقا، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي¹:
- **معدل التضخم:** تم الاتفاق أن على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية تحقيق درجة عالية من الاستقرار في المستوى العام للأسعار، حيث يجب ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% عن متوسط معدل التضخم لثلاث دول ذات الاستقرار في الأسعار في السنة السابقة للاختبار، لكن بعد الانتقادات الموجهة لهذا المعيار ونظرا لتغير قيمته تم الاستقرار على نسبة تضخم لا تتجاوز 2.7%.
- **سعر الفائدة:** اشترطت المعاهدة على دول الاتحاد تحقيق استقرار في أسعار الفائدة بحيث لا تتجاوز معدلاتها بالنسبة للفائدة طويلة الأجل حدود 02% مقارنة مع متوسط أقل ثلاث أسعار فائدة في دول الاتحاد. وذلك من أجل خلق شفافية في الأسعار، زيادة المنافسة ورفع معدلات النمو بالنظر إلى أهمية سعر الفائدة في توجيه الاستثمارات بين مختلف الدول.
- **سعر الصرف:** واجهت الدول أوروبية عدة مشاكل نتيجة تعدد عملاتها وبالتالي تعدد أسعار الصرف فيها، وبذلك ألزمت معاهدة ماستريخت الدول الراغبة في الانضمام للوحدة النقدية الإبقاء على عملاتها مدة سنتين ضمن النطاق الضيق لآلية الصرف في النظام النقدي الأوروبي، أي من 02% إلى 06% دون اللجوء إلى تخفيض العملة مقابل عملة أخرى، وقد تمكنت جميع الدول من استيفاء هذا الشرط باستثناء الجنيه الأيرلندي.
- **عجز الموازنة:** نصت معاهدة ماستريخت على عدم تجاوز نسبة العجز في الميزانية العامة حدود 03% من إجمالي ناتجها المحلي إلا إذا انخفضت نسبة العجز انخفاضا جوهريا وكانت قريبة من هذه النسبة بصفة مؤقتة².
- **الدين العام:** نصت الاتفاقية على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام عن 60% من إجمالي الناتج المحلي إلا في حالة اتجاه النسبة للانخفاض بوتيرة متسارعة نظرا لأهمية الدين العام وخطورته.

المطلب الثاني: مراحل الوحدة النقدية.

قدمت المفوضية الأوروبية ما يعرف بتقرير ديلور* عام 1989 إلى مؤتمر القمة الأوروبية المنعقد في مدريد والذي لم يهتم بما إذا كانت أوروبا بحاجة إلى وحدة نقدية فعليا بقدر اهتمامه بطريقة تحقيق

1 بلجليل عادل، 2007، التجربة الأوروبية في التكامل الإقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 58.

2 صفوة عبد السلام عوض الله، 2011، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر، ص 19.

هذه الوحدة، وبالتالي تم إعداد برنامج للتحرك بأوروبا نحو الوحدة الاقتصادية والنقدية، وقد تضمن هذا البرنامج على المبادئ التالية¹:

- تثبيت أسعار الصرف وقابلية تحويل العملات الأوروبية فيما بينها كشرط رئيسي لقيام الوحدة.
 - تحرير حركة رؤوس الأموال وتكامل الأسواق النقدية والمالية للدول الأعضاء.
 - إنشاء نظام أوروبي للبنوك المركزية SEBC من أجل الحفاظ على أسعار الصرف.
 - إنشاء عملة أوروبية موحدة كامتداد لنشأة الاتحاد الأوروبي.
- ومن أجل تحقيق هذه المبادئ تم إعداد 3 مراحل للوحدة هي²:

1- المرحلة الأولى (جويلية 1990 - 31 ديسمبر 1993): وتم من خلال هذه المرحلة العمل على تحرير حركة رؤوس الأموال وإلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، وامتد ذلك إلى الأصول المادية والنقدية من أجل الوصول إلى السوق المشتركة مع نهاية 1993، كما تم في هذه المرحلة إنشاء سوق موحدة للخدمات المالية دون تدخل البنك المركزي لتمويل عجز ميزانيات الدول الأعضاء، إضافة إلى تجميد عملاتهم في سلة الإيكو بدءا من 1 نوفمبر 1993 وبالتالي بقاء العملات دون تغيير في الوزن.

2- المرحلة الثانية (01 جانفي 1994 - 31 ديسمبر 1998): وهي المرحلة التي تم فيها تهيئة الدول للدخول في الوحدة النقدية عن طريق إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية، فضلا عن إتخاذ الإجراءات التنظيمية والتشريعية والمؤسسية كتعديل قانون المؤسسات، المخططات المحاسبية بالإضافة إلى التحول من عملية التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة الخاصة بكل دولة إلى إيجاد صيغة لتطبيق سياسة نقدية موحدة، إضافة إلى تقليص هوامش أسعار صرف العملات وتحقيق التقارب في معدلات الأداء الاقتصادي خاصة:

- معدل التضخم.
- نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- أسعار الفائدة طويلة الأجل.
- نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3- المرحلة الثالثة منذ 01 جانفي 1999: تم فيها تثبيت أسعار صرف العملات الأوروبية، وتنقسم إلى مرحلتين هما:

أ- مرحلة انتقالية تم فيها إنشاء العملة الأوروبية الموحدة - الأورو - رسميا وإلغاء التعامل بالإيكو وتحويله إلى الأورو بتسعيرة 01 إيكو = 01 أورو، إضافة إلى تحديد أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الأورو وإحداث سندات الدين العمومية بالأورو.

¹ علة محمد، 2003، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص35.

* جاك ديلور: ترأس جاك ديلور المفوضية الأوروبية سنة 1985، أطلق عدة مبادرات لتحقيق الوحدة الأوروبية، كما قام بتأليف "الكتاب الأبيض" ورسم فيه إستراتيجية لإنشاء سوق أوروبية مشتركة. وفي عام 1989 وضع "تقرير ديلور" رسم فيه تصور بشأن قيام الوحدة النقدية بين الدول الأوروبية.

² مقعاش سامية، 2007، العملة الأوروبية الموحدة اليورو وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 34-35.

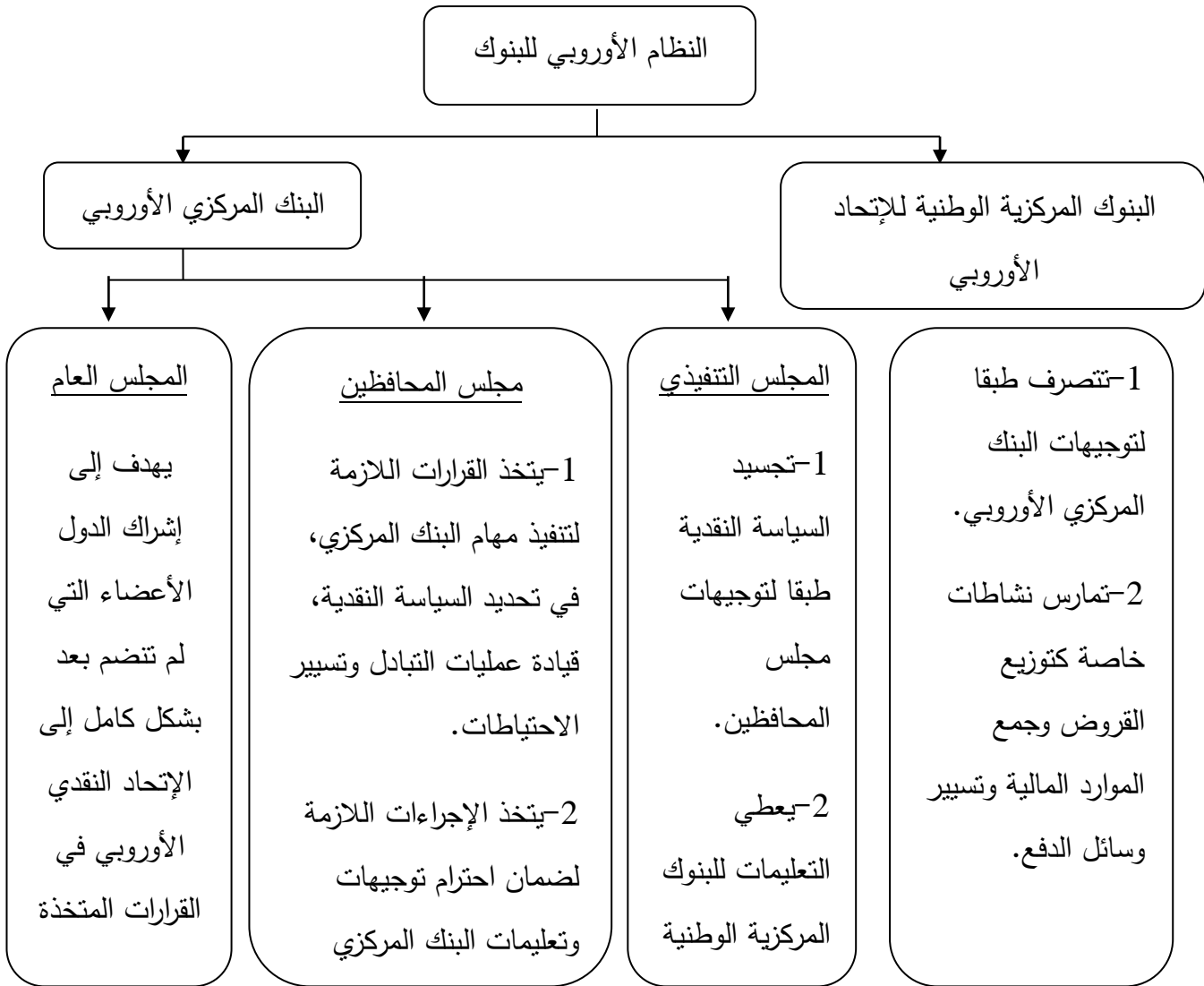
ب- مرحلة تكميلية دامت لمدة 06 أشهر تم خلالها إصدار القطع والأوراق النقدية بالأورو في السوق وسحب العملات المحلية تدريجياً¹، كما يحق للأفراد والمتعاملين استبدال عملاتهم بالأورو وفق السعر الرسمي المحدد في البنك المركزي الأوروبي، هذا الأخير الذي يتمتع بسلطة إدارة السياسة النقدية، حيث تم حصر مهامه في الآتي:

- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها.
 - وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الاتحاد الأوروبي.
 - وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.
- كما تجدر الإشارة إلى أن تقرير " ديلور " يعد الأساس التي بنيت عليه معاهدة ماستريخت التي تم فيها الاتفاق على الوحدة الأوروبية، والتي وقعت عليها 15 دولة المشكلة للاتحاد الأوروبي في فيفري 1992. والجدير بالذكر أن المملكة المتحدة البريطانية احتفظت لنفسها بحق عدم الانضمام إلى المرحلة الثالثة التي تعكس الوحدة النقدية الكاملة وأبقت تعاملاتها بالجنيه الإسترليني إلى يومنا الحاضر، حيث تم في جانفي 1999 إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB الذي يتكون من البنك المركزي الأوروبي ECB والبنوك الوطنية المركزية للدول الأعضاء، وهذا النظام لا يتمتع بالشخصية القانونية على عكس البنك المركزي الذي يمثل الهيئة التنفيذية لنظام المصارف المركزية الأوروبية، ويقوم البنك بالمهام التالية²:
- دعم وتقوية التنسيق بين السياسات النقدية للدول الأعضاء والاتحاد الأوروبي.
 - الإشراف على النظام النقدي الأوروبي.
 - وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الاتحاد الأوروبي.
 - وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في دول الاتحاد.
 - تحديد الدور الهيكلي والتنظيمي للنظام الأوروبي للبنوك المركزية.
 - إدارة الاحتياطات النقدية (عملات أجنبية، ذهب) والإشراف على سك القطع النقدية.
- والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للبنك ومهام المجالس التابعة له.

¹ تقي الحسيني عرفات، 2003، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الأردن، الطبعة الثانية، ص257.

² كامل منى، 2010، تجربة الاتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، رسالة ماجستير، بريطانيا، ص5.

الشكل رقم (01): هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية.



المصدر: وصاف عتيقة وعاشور سهام، 2005، نظام النقد الأوروبي: الملامح الأساسية والإشكاليات الاقتصادية، مقال في الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، ص136.

ويقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بالاحتياطي من النقد الأجنبي وإدارته وتوظيفه ثم يقوم بتوزيع الأرباح الناتجة عنها بعد الاحتفاظ بنسبة 20% لديه وتوزيع 80% على البنوك المركزية الأوروبية المشاركة في نظام الأورو حسب نسبة مساهمتها في رأس مال البنك¹، وهذا ما يوضحه الجدول التالي والذي يبين نسبة مساهمة كل دولة من دول الاتحاد في رأس مال البنك المركزي الأوروبي.

¹ Banque centrale européenne:

http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?SERIES_KEY=118.DD.A.I6.POPE.LEV.4D (consulté le 31/05/2014).

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوروبي عام 1997

الدولة	القيمة بمليار أورو	نسبة المساهمة في رأس مال البنك %
ألمانيا	11400	22.8
فرنسا	8100	16.2
إيطاليا	7900	15.8
إنجلترا	7800	15.6
إسبانيا	4650	9.3
هولندا	2125	4.25
بلجيكا	1450	2.9
السويد	1150	2.3
النمسا	1150	2.3
اليونان	1150	2.3
البرتغال	1125	2.25
الدانمارك	775	1.55
فنلندا	675	1.35
أيرلندا	475	0.95
اللوكسمبورغ	75	0.15
حجم رأس مال البنك	50000	%100

المصدر: يحيى سعاد، 2013، ص50

من خلال هذه التوزيعة نجد أن ألمانيا لوحدها تساهم بأكثر من 20% من رأس مال البنك وهذا ما يوضح المكانة الاقتصادية التي تكتسبها مقارنة مع باقي دول الاتحاد، بالإضافة إلى سيطرة الاقتصاديات الكبرى على البنك من خلال مساهمتهم بأكثر من 70%.

المطلب الثالث: تعيين دول الأورو.

لقد حددت اتفاقية ماستريخت المعايير الواجب استيفائها من قبل دول الاتحاد من أجل الانضمام إلى الوحدة النقدية والتأهل إلى عضوية الدولة الوحيدة، وقد تأهلت 14 دولة من أصل 15 دولة المشكلة للاتحاد آنذاك، وكانت اليونان الدولة الوحيدة التي لم تستوف المعايير المبينة في الاتفاقية¹.

¹ كامل منى، 2010، ص07.

الفرع الأول: اختيار دول منطقة الأورو.

صادقت القمة الأوروبية المنعقدة في بروكسل في 02 ماي 1998 بعد التقارير التي قدمتها المفوضية الأوروبية ومؤسسة النقد الأوروبية على إحدى عشر دولة من بين الدول المؤهلة لتكون بمثابة نواة الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، وذلك بعد قرار المملكة المتحدة، الدانمارك والسويد بعدم الانضمام للوحدة في مراحلها الأولى التي بدأت في جانفي 1999 لأسباب سياسية رغم تأهلها. وقد أطلق على الدول المتأهلة إسم دول مجموعة الوحدة الاقتصادية والنقدية أو مجموعة الأورو أو "منطقة الأورو"¹، وهذه الدول هي: ألمانيا فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، هولندا، النمسا، بلجيكا، اللوكسمبورغ، فنلندا، البرتغال وإيرلندا، كما انضمت إلى هذه المنطقة لاحقا بعض الدول من الإتحاد الأوروبي، وبالتالي كان على الدول الأوروبية أولا التأهل إلى عضوية الإتحاد الأوروبي ثم العمل على التأهل إلى الوحدة النقدية الأوروبية². والجدول الموالي يبين معايير الاتفاقية ومدى تحقيق الدول لها.

¹ خليفي الزوبر، 2002، ص44.

* منطقة الأورو وتسمى أيضا "Euroland" وهي المنطقة التي انضمت دولها إلى الوحدة النقدية، تضم حاليا 17 دولة من أصل 28 دولة المشكلة للإتحاد الأوروبي.

² بلجبل عادل، 2001، ص66

الجدول رقم (02): معايير التقارب المحققة من قبل دول الإتحاد في 1979.

الدول المؤشر	تضخم أسعار الاستهلاك	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي PIB	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أسعار الفائدة طويلة الأجل
ألمانيا	1.4	2.7	61.3	5.6
فرنسا	1.2	3.00	58.00	5.5
إيطاليا	1.8	2.7	121.6	6.5
بريطانيا	1.8	1.9	53.4	7.0
إسبانيا	1.8	2.6	68.8	6.3
هولندا	1.8	1.4	72.1	5.5
بلجيكا	1.4	2.1	122.2	5.7
السويد	1.9	0.8	76.6	6.5
النمسا	1.1	2.5	66.1	5.6
الدانمارك	1.9	0.5	65.1	6.2
فنلندا	1.3	0.9	55.8	5.9
اليونان	5.2	4.00	108.5	9.8
البرتغال	1.8	2.5	62.00	6.2
إيرلندا	1.2	0.9	66.30	6.2
اللوكسمبورغ	1.4	1.7	6.7	5.6
الهامش المرجعي لمعيار التقارب (ماستريخت)	2.70	3.00	60.00	7.80

المصدر: كيور نعيمة، 2001، الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص28.

من خلال الجدول يظهر أن كل دول المنطقة قد حققت شروط معاهدة ماستريخت باستثناء اليونان التي عانت من ارتفاع في نسبة التضخم والدين العام بشكل خاص، وهذا ما فسر الخطأ الكبير في ضم اليونان للوحدة بالرغم من عدم تطبيقها لشروط الاتفاقية، وهذا الأمر الذي خلق العديد من الأزمات آخرها أزمة الديون السيادية والتي عصفت باقتصاد منطقة الأورو.

الفرع الثالث: الوزن العالمي لمنطقة الأورو.

تعتبر منطقة الأورو مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان تكتلا قويا على المستوى العالمي حيث يبلغ تعدادها السكاني حوالي 331 مليون نسمة¹ مقابل 317 مليون نسمة في الولايات المتحدة² و 128 مليون نسمة في اليابان³، ويبلغ إجمالي الناتج الداخلي لدول المنطقة 6.3038 تريليون دولار وهي أقل من إجمالي الناتج المحلي في أمريكا البالغ 16.24 تريليون دولار⁴ واكبر من اليابان البالغ 5.69 تريليون دولار⁵ حسب إحصائيات 2012-2013، وتبلغ مساهمة منطقة الأورو في التجارة العالمية بما نسبته 19% مقابل 15.7% للولايات المتحدة و 8% لليابان و 58% لباقي دول العالم، كما تبلغ نسبة مبادلات المنطقة حوالي 60% من إجمالي مبادلات أوروبا وقد حققت منطقة الأورو فائض تجاري كبير عام 2012 بلغ 18.8 مليار دولار مقابل 2.4 مليار دولار في اليابان⁶، أما الاحتياطات الأجنبية فتمتلك دول المنطقة أعلى نسبة من الاحتياطي النقدي الأجنبي مقارنة بالولايات المتحدة واليابان.

المطلب الرابع: المراحل الانتقالية لإطلاق الأورو.

تم تحديد تاريخ إطلاق الأورو أو المرحلة الانتقالية له من 1 جانفي 1999 إلى غاية 1 جانفي 2002 للسماح لجميع الأوروبيين بالتعامل بالعملة الأوروبية الموحدة -الأورو- إلى جانب العملة المحلية حيث كان للأوروبيين الحرية المطلقة في التعامل بعملاتهم الوطنية أو الموحدة وذلك وفق شعار " لا فرض ولا منع"⁷.

الفرع الأول: الاستخدام الدفئري للأورو.

شهدت هذه المرحلة التثبيت النهائي لأوزان العملات، والعمل بالسياسة المالية الموحدة للنظام الأوروبي بالإضافة إلى إصدار الديون بالأورو مع اختفاء الإيكو بشكل تدريجي، وذلك بعد تعديل العقود المحررة بالإيكو إلى الأورو⁸، ومن أجل اكتساب الثقة في العملة الجديدة وتقريبها أكثر للمواطنين ودفعهم للتعامل بها عملت المفوضية الأوروبية على تشجيع التجار على اعتماد تسعيرة مزدوجة للسلع والخدمات، حيث يتم تحديد تسعيرتين الأولى بالعملة الوطنية والثانية بالأورو مع قبول الدفع بالأورو دون إلزام المواطنين بذلك حتى يتعودون عليها وعلى سلم الأسعار ويتهيئون لاستقبال العملة الجديدة مع نهاية 2001 وبداية 2002 أين تم طرحها للتداول العام في الأسواق على شكل أوراق نقدية وقطع معدنية.

¹ Banque centrale européenne:

http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?SERIES_KEY=118.DD.A.I6.POPE.LEV.4D (consulté le 26/03/2014).

² http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_the_United_States (consulté le 26/03/2014).

³ http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Japan (consulté le 26/03/2014).

⁴ LA BANQUE MONDIALE:

<http://data.albankaldawli.org/country/USA> (consulté le 27/03/2014).

⁵ LA BANQUE MONDIALE:

<http://data.albankaldawli.org/country/japan> (consulté le 27/03/2014).

⁶ <http://aljazeera.net/ebusiness/pages/91a302d5-0cc3-4ed6-998c-55d2d5839676> (consulté le 29/04/2014).

⁷ جديد لبننة، 2004، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا،

ص 29.

⁸ خليفي الزبير، 2002، ص 51.

الفرع الثاني: تداول الأورو كعملة مشتركة ووحيدة.

عند نهاية هذه المرحلة أي عند حلول العام 2002 تم طرح الأورو كعملة أوروبية مشتركة لـ 11 دولة المشكلة لمنطقة الأورو في أشكالها المعدنية والورقية مع البدء في سحب العملات المحلية من التداول بشكل تدريجي خلال ستة أشهر، وذلك حتى تكون العملة الجديدة عملة التداول الرسمية لدول المنطقة سواء خلال التعاملات فيما بينها أو مع العالم الخارجي.

ومن أجل إنجاز عملية المرور إلى العملة الموحدة أو الوحيدة وضعت الورقة الخضراء* خطة من ثلاث أهداف هي¹:

- الجدوى التنفيذية والفنية.
- الالتزام ببنود الاتفاقية.
- السهولة والمرونة.

يمكن تلخيص مراحل الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية منذ نشأة الإتحاد إلى غاية اعتماد العملة الموحدة في الجدول التالي:

1 أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، 2000، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص271.

* في ماي 1995، قام الاتحاد الأوروبي بوضع ترتيبات عملية تساعد على تنفيذ بنود اتفاقية ماستريخت تمهيدا لإصدار الوحدة النقدية، وهذه الترتيبات عرفت بـ"الورقة الخضراء"

الجدول رقم (03): جدول زمني يبين مراحل توحيد أوروبا وإنشاء العملة الموحدة الأوروبية.

التاريخ	المرحلة
1947	تأسيس الإتحاد الجمركي بين دول البنلوكس Benelux بلجيكا، هولندا واللوكسمبورغ
1949	تكوين المنطقة الأوروبية للتعاون الاقتصادي وتضم 16 دولة
1950	إنشاء إتحاد المدفوعات الأوروبي
09 ماي 1950	إنشاء إتحاد للفحم والصلب بين ألمانيا وفرنسا مع دعوة باقي الدول للانضمام
18 أبريل 1951	اتفاقية باريس لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب ECSC
1957	تأسيس المجلس الاقتصادي الأوروبي EEC
25 مارس 1957	اتفاقية روما لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية EEC والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية Euratom
1958	دخول اتفاقية روما حيز التنفيذ، وإنشاء السوق الأوروبية المشتركة لتحرير حركة الأموال والأشخاص والسلع والخدمات
1967	دمج الجماعة الاقتصادية الأوروبية للفحم والصلب مع الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية تحت منظمة واحدة هي المفوضية الأوروبية EC
1968	إقامة إتحاد جمركي بين دول الجماعة الأوروبية وتحرير حركة السلع ورؤوس الأموال وإزالة القيود لانتقال الأشخاص
نوفمبر 1969	تشكيل لجنة أوروبية لغرض وضع خطة تفصيلية لتحقيق الوحدة النقدية
1971	إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن قرار وقف تحويل الدولار إلى ذهب
1971	إنشاء إتحاد نقدي أوروبي عرف بتقرير وارنر يطبق على مراحل تمتد من 07 إلى 10 سنوات
1972	إقامة نظام الثعبان النقدي الأوروبي
01 جانفي 1973	انضمام كل من الدانمارك، السويد والمملكة المتحدة المجموعة الأوروبية
1973	أزمة المحروقات العالمية التي أدت إلى انهيار نظام الثعبان النقدي بعد تعويم أسعار الصرف
05-06 ديسمبر 1978	اتفاقية بروكسل وتبني نظام النقد الأوروبي الجديد EMS
13 مارس 1979	دخول نظام النقد الأوروبي حيز التنفيذ
جويلية 1979	إنشاء الوحدة النقدية الأوروبية -الإيكو- ECU
01 جانفي 1981	انضمام اليونان إلى المجموعة الأوروبية
1983	إنشاء صندوق النقد الأوروبي

01 جانفي 1986	انضمام إسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية
جوان 1988	تقرير ديبلور وإقامة خطة تنفذ في ثلاث مراحل من أجل استكمال وحدة أوروبا
1990	توحيد الألمانيةين وتصحيح قيمة عملة المارك
01 جويلية 1990	بدء المرحلة الأولى من النظام الاقتصادي والنقدي "تحرير انتقال السلع والبضائع فيما بين الدول الأعضاء"
23 ديسمبر 1991	اتفاقية ماستريخت والمصادقة عليها في 07 فيفري 1992
01 أكتوبر 1993	بدء العمل بنظام السوق الأوروبية الموحدة
01 نوفمبر 1993	تجميد العمل بالإيكو، والتحول إلى إسم الإتحاد الأوروبي وبدء المرحلة الثانية من النظام النقدي والاقتصادي
01 جانفي 1994	إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية في فرانكفورت وتسريع خطوات التقارب الاقتصادي بين أعضاء الإتحاد
31 ماي 1995	المفوضية الأوروبية تتبنى مشروع الورقة الخضراء للعملة الموحدة
15-16 أكتوبر 1995	استبدال الإيكو بالأورو في مؤتمر مدريد ووضع برنامج للانتقال إلى العملة الجديدة في 1999
31 ديسمبر 1996	وضع الأسس القانونية والتنظيمية لإنشاء البنك المركزي الأوروبي ECB
01 جانفي 1999	إنشاء النظام النقدي للبنوك المركزية وبدء المرحلة الثالثة للإتحاد الاقتصادي والنقدي وبدء العمل بالأورو
من 01 جانفي 1999 إلى 01 جانفي 2002	البنك المركزي الأوروبي يبدأ عملية طباعة أوراق النقد الخاصة بالأورو وسحب العملات المحلية من السوق

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4390#.U2Pb4oGSxy0> تاريخ الإطلاع 2014/03/22
- <http://www.alwasatnews.com/1759/news/read/239796/1.html> تاريخ الإطلاع 2014/03/22
- عادل بلجبل، 2007، ص 58-63
- كبور نعيمة، 2001، ص 19-23

المطلب الخامس: ولادة الأورو.

إن الاختلافات في قيم العملات الأوروبية قبل الوحدة النقدية كانت تخلق العديد من المتاعب في التعامل بها في حين أن استعمال الأورو من شأنه أن سهل المعاملات بين دول الإتحاد ووفر الكثير من الوقت والتكلفة وبالتالي التمكن من تحقيق أهداف الإتحاد، فلقد تم الإعلان عن ميلاد الأورو في جانفي 1999 ليكون أشهر حدث اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية وحتى بداية القرن الحالي، فقد أصبحت

هذه العملة حقيقة بداية من جانفي 2002، حيث حلت محل عملات قوية لـ 12 دولة من أصل 15 في ذلك الحين¹.

الفرع الأول: خصائص الأورو.

الأورو EURO: هو اسم العملة الموحدة وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد 16 ديسمبر 1995 باقتراح من المستشار الألماني هيلموت كول خلفا للإيكو²، فبالرغم من الاختلافات الكبيرة حول التسمية الجديدة بين ألمانيا وفرنسا، إلا أن المجلس الأوروبي استقر على كلمة EURO³ وتم اعتماد الحرف € كرمز للأورو والخطان الأفقيان المتوازيان يرمزان إلى الاستقرار⁴، وقد أخذ الرمز نسبة إلى الحرف الخامس من ترتيب الأحرف الأبجدية اللاتينية Epilson كما أنه الحرف الأول من كلمة Europ والذي يعبر عن أوروبا أكثر من تسمية الإيكو الذي يدل في اللغة الألمانية على البقرة، والذي يذكر الأوروبيين بسلسلة عملات ضعيفة الأداء تعرض خلالها المارك للانخفاض بنسبة 30%، وبالتالي تسمية الأورو لها ميزة لأنه قصير ويكتب Euro في جميع لغات الاتحاد، أما بالنسبة لقيمة الأورو فقد تم الاتفاق أنه بتاريخ 1 جانفي 1999 سيتم اعتماد سعر 1 إيكو = 1 أورو، وستكون كل عملات دول المنطقة مثبتة للأورو بخمسة أرقام بعد الفاصلة، أما الشكل والألوان والتخطيط والرموز والمواد المكونة للعملة فقد تم الاتفاق عليها في قمة دبلن بأيرلندا سنة 1996 بعد عدة مفاوضات صعبة وطويلة وتم خضوعها لمقاييس صارمة لمكافحة التزوير⁵.

الفرع الثاني: أشكال وفئات العملة الأوروبية الموحدة.

يوجد شكلان للعملة الأوروبية الموحدة والمتمثلة فيما يلي:

- 1- **العملات الورقية:** تم اختصار أشكال وألوان العملة الموحدة من قبل معهد النقد الأوروبي بالتعاون مع خبراء التاريخ والجغرافيا وعلم النفس، ومجموعة من المخططين والرسامين.
- 2- **العملات المعدنية (القطع النقدية):** تم اعتماد 8 قطع مختلفة القيمة وتم توحيد ظهر العملة في جميع دول منطقة الأورو، أما الوجه الثاني فيحمل الرمز الوطني لكل دولة وتم اعتماد اللونين الأبيض والذهبي كألوان رئيسية في القطع المعدنية⁶.

¹ خليف الزبير، 2002، ص 61.

² محمد آدم، 2001، اليورو الوجه الآخر للوحدة الأوروبية، على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://annabaa.org/nba54/yuro.htm> (consulté le 02/05/2014).

³ عبد الستار حيدر فاخر، 2000، الآثار الاقتصادية الممثلة للوحدة النقدية الأوروبية، مقال في مجلة مستقبل العرب، العدد 256.

⁴ قحاييرة آمال، 2006، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكالية والآثار على المديونية لدول الجنوب، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 161.

⁵ قحاييرة آمال، 2006، ص 162.

⁶ قحاييرة آمال، 2006، ص 273.

المبحث الثالث: الأورو في الاقتصاد العالمي.

بعد انهيار عملة الإيكو في أوت 1993 بسبب حملة المضاربات العنيفة، كان لابد للدول الأعضاء من إعادة هيكلة وحدة النقد الأوروبية، وهذا ما تم فعلا في ديسمبر 1995 بالموافقة على إصدار الأورو وبدء استخراج حسابيا في 1999، وتم طرحها ورقيا ومعدنيا في جانفي 2002، وبالتالي استمرت المصارف المركزية الوطنية بتبديل العملات الوطنية لفترة غير محدودة مع سحبها للقطع النقدية بشكل تدريجي، الأمر الذي سمح للأورو بالانتشار في معاملات الأوروبيين ومنه إلى العالم الخارجي¹.

المطلب الأول: أهداف الأورو وأهميته.

الفرع الأول: أهداف الأورو.

- هناك عدة أهداف التي يسعى الأورو إلى تحقيقها سواء بالأجل القصير، المتوسط أو الطويل وهي²:
- إعادة تنظيم البنوك الأوروبية بشكل يدعم الاقتصاد الأوروبي من أجل بناء قواعد تمويلية ضخمة قادرة على دعم قدرة المشاريع الأوروبية في التسويق الدولي.
- إعادة هيكلة المشاريع والشركات للعمل بمستوى أكبر ليحقق أعلى عائد من الاستثمار.
- امتلاك الاتحاد مزايا تنافسية بزيادة الإنتاج والمهارة في عمليات إدارة المعروض النقدي من الأورو.

الفرع الثاني: أهمية الأورو.

تتمثل أهمية الأورو فيما يلي:

- إنهاء مخاطر تذبذب أسعار العملات المنفردة كالليرة الإيطالية والفرنك الفرنسي.
- إزالة الفوارق النقدية ليتمتع المواطن بالقوة الشرائية لوحدة النقد أينما تنقل في منطقة الأورو، فاستقرار أسعار الصرف يعتبر أهم مميزات العملة الموحدة، وذلك بسبب استقرار الأورو وانخفاض تكاليف المعاملات داخل دول الاتحاد بسبب انخفاض تكاليف المعاملات.
- يؤدي استعمال الأورو إلى شفافية واضحة في الأسعار مهما كان مصدر السلعة التي يتحدد سعرها تلقائيا بعملة واحدة مما يسهل عمليات الانتقال والتسويق، وبالتالي امتداد المنافسة بين الدول المنتجة واتساع حجم السوق والتشجيع على المنافسة بين الأفراد والمؤسسات.
- التخفيف من عجز ميزانيات دول الاتحاد، خصوصا أن الاتفاقيات المنعقدة بين هذه الدول تنص على إمكانية فرض التزامات مالية على الدول التي يتجاوز عجز ميزانيتها العامة المعيار المحدد في معاهدة ماستريخت لسنة 1992.

¹ قحاييرة آمال، 2006، ص 279.

² الخضير محسن، 2002، اليورو "الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة" الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 287.

- إتاحة العديد من فرص الربح وتجميع أو ربط العلاقات المصرفية لعدم وجود حاجة لفتح حسابات بعملات متعددة في بنوك أوروبا.

المطلب الثاني: الأورو كعملة دولية.

نظرا للمكانة الاقتصادية التي أصبح يحتلها الاقتصاد الأوروبي عالميا باعتباره ثالث اقتصاد بعد الولايات المتحدة واليابان، تحظى عملته بمكانة عالمية بين العملات المسيطرة على النظام النقدي¹.

الفرع الأول: الأورو كوسيلة للتبادل.

يتميز الإتحاد الأوروبي بوزن اقتصادي كبير، فهو يساهم بنسبة 20% من إجمالي التجارة الخارجية الدولية، الأمر الذي يجعلها أفضل جهة تصدر العملة الدولية والمتمثلة في الأورو.

الفرع الثاني: الأورو كوحدة حساب.

إن نجاح تداول الأورو جعلها دون شك وسيلة قياس وحساب الأسعار بسبب اعتماد البنوك المركزية عليه في التداول والتخزين نظرا للثبات والاستقرار الذي يتميز به، فالتجارة الدولية قد تعتمد على الأورو مستقبلا بشكل كبير كعملة فوترة بين دول الأورو ودول أخرى خاصة وأن أوروبا موحدة اقتصاديا ونقديا. فهذا سيمنحها شفافية في الأسعار وقدرة مقارنة سهلة بين أسعار الاستهلاك، وبالتالي سهولة المعاملات وانتشار الأورو خارج أوروبا.

الفرع الثالث: الأورو كمخزن للقيمة.

لقد أصبح الأورو عملة احتياط للنقد الأجنبي، فالبنوك الآسيوية تحتفظ بما نسبته 50 % من الاحتياطيات العالمية من العملات الأجنبية، وإذا ما استطاعت تلك البنوك إدخال الأورو في احتياطياتها فسيجعله منافسا للدولار الأمريكي الذي يحوز حاليا على 60%² من الاحتياطيات العالمية مقابل 20% لعملات دول المنطقة. بالرغم من عدم تجاوز صادرات الولايات المتحدة 13% من مجموع الصادرات العالمية³.

الفرع الرابع: الأورو كمنافس للدولار.

إن الدولار هو العملة المهيمنة حاليا على النظام النقدي العالمي فحوالي 50 % من الصادرات العالمية تتم به بالرغم من عدم تجاوز صادرات الولايات المتحدة الأمريكية 13 % سنة 2012 من إجمالي الصادرات العالمية⁴، كما أنه لا يزال العملة الرئيسية الاحتياطي للبنوك المركزية في مختلف أنحاء العالم وبالنسبة للمستوى المتوقع للأورو مقابل الدولار فهو متوقف على مدى تغير الطلب على الدولار كاحتياطي نقدي أجنبي⁵، فالتفكير

¹ يحيى سعاد، 2013، ص 74-75.

² <http://neyl.free.fr/old/research/euro/euro2.htm> (consulté le 23/04/2014)

³ يحيى سعاد، 2013، ص 75.

⁴ يحيى سعاد، 2013، ص 76.

⁵ زيدان محمد وديس رشيد، 2005، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي رهانات وتحديات، مقال في الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، ص 48.

في الأورو كعملة دولية تنافس الدولار يتوقف على مدى فعالية السياسة الأوروبية النقدية والمالية والضريبية والاقتصادية بصفة عامة من جهة، وتحديث السوق المالية الأوروبية حتى تتوفر على آليات استثمارية متنوعة ومتطورة تنافس ما هو متاح حالياً في أسواق أمريكا، إنجلترا واليابان، وذلك يتطلب جملة من الشروط التالية¹:

- تسيير اقتصاد فاعل في منطقة الأورو.
- قيام البنك المركزي الأوروبي بمهامه على أكمل وجه.
- إقناع بريطانيا للانضمام إلى الوحدة.
- الاستعداد الأمريكي للتعامل مع منطقة الأورو.
- المحافظة على مكانة الأورو مقابل العملات المنافسة.
- النجاح في التعامل مع صندوق النقد الدولي.

المطلب الثالث: مزايا نجاح عملة أوروبا الموحدة ومخاطر إصدارها.

الفرع الأول: مزايا نجاح الأورو.

- إن الإرادة الملحة لتوحيد العملة الأوروبية الذي شكل مركز ثقل اقتصادي ومالي عالمي وفر إمكانية النجاح والاستمرار لإقامة ولايات متحدة أوروبية عززها بالمزايا التالية²:
- توفير تكلفة تغيير العملة بين الدول الأعضاء بالإتحاد النقدي خاصة نفقات تأمين مخاطر تقلبات قيمة العملة، مما يساعد على تدفق رؤوس الأموال بين الدول المنظمة للأورو.
 - تشجيع عمليات الدمج بين الشركات الأوروبية، بمعنى يكون السوق الرأسمالي الأوروبي أكثر تكاملاً. ويتميز بقدر كبير من الشفافية والسيولة وتفكيك القيود القومية مما يزيد من القدرة التنافسية للأسواق المختلفة.
 - تساعد فروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف على دعم السوق الأوروبية بسبب إزالة خطر تأرجح أسعار العملة ودعم التجارة الدولية وتقوية الاستثمار لاعتماد عملة واحدة خاصة انخفاض معدلات الفائدة.
 - المساهمة في زيادة كفاءة النظام المصرفي الأوروبي إلى جانب استقلالية البنك المركزي الموحد الذي سيفرض رقابة على العملة الموحدة مما يؤدي إلى تخفيض معدل التضخم.

الفرع الثاني: مخاطر إصدار الأورو.

هناك العديد من العقبات والمخاطر التي تعيق وحدة الإتحاد نذكر منها³:

1 شريط حسان، 2010، ص ص 97-99.

2 راغب النجار فريد، 2004، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: حقائق الآثار التجارية والمصرفية والتوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص 37.

3 راغب النجار فريد، 2004، ص 38.

- عدم قدرة بعض دول الإتحاد على استيفاء شروط الانضمام للوحدة حسب معايير ماستريخت 1992 مثل شروط تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف بمعنى عدم تذبذب قيمة العملات صعودا ونزولا بأكثر من 15% من قيمتها.
- من أشد الأخطار التي تواجه أوروبا الموحدة نقديا مسألة البطالة، ومن بين دول منطقة الأورو التي تزداد فيها نسبة البطالة هي إسبانيا، حيث شهدت خلال 2013 أدنى نسبة من النمو ب 0.3%، وعدد العاطلين عن العمل تركزت في الأخص عند الشباب مما أدى إلى اتساع رقعة الفقر أين بلغت نسبة البطالة 27%¹ وبالتالي 05 مليون فرد و 700 ألف أسرة يعيشون دون مستوى الفقر، وبالتالي مشكلة البطالة تلقى بظلالها القائمة لتعكر صفو أجواء أوروبا.
- الشروط المالية الصعبة للاتفاقية المطالبة بسياسات النقشف لخفض عجز الميزانية والديون السيادية.
- استمرار الصراع بين المصارف المركزية والسياسيين في ارتفاع أسعار الفائدة التي تشكل تهديد بوجود إختلالات اقتصادية واجتماعية تشمل كافة أنحاء أوروبا.
- غياب بريطانيا عن الوحدة النقدية والتي تمتاز باقتصاد كبير، وكذا احتوائه على أكبر سوق مالي بأوروبا يقلل من فعالية سوق النقد الأوروبي على الصعيد العالمي.

الفرع الثالث: أزمة الديون السيادية.

1- التعريف بالأزمة.

تتمثل الديون السيادية في سندات تقوم الحكومة بإصدارها بعملة أجنبية وطرحها للبيع لمستثمرين من خارج الدولة. أي أنه شكل من أشكال الاقتراض، وهو ما يتطلب قدرة الحكومات على الوفاء بديونها المقومة في شكل سندات بالعملة الأجنبية وأن يكون لديها هيكل تدفقات نقدية من النقد الأجنبي الذي يسمح لها بذلك حرصا منها على ثقتها لدى المستثمرين الأجانب، وكذلك على تصنيفها الائتماني في سوق الإقراض ولو عجزت الحكومة عن الوفاء بمديونيتها اتجاه الديون السيادية تنشأ هنا أزمة مالية خطيرة تسمى أزمة الديون السيادية، كما هو الحال في أزمة الديون السيادية اليونانية².

2- بوادر ظهور الأزمة.

بدأت الأزمة الأوروبية في نهاية عام 2009 وبداية عام 2010، حينما تراكم الدين الحكومي في ثلاث بلدان من منطقة الأورو*، وتعد اليونان هي أول من دق ناقوس الخطر اتجاه أزمة الديون في منطقة الأورو فخلال الفترة 2002-2007 زاد الطلب المحلي بمقدار 4.2 ٪ بالمقارنة بنسبة 1.8 ٪. نما في منطقة الأورو بأكملها³، هذه الزيادة في القروض الخارجية التي طلبتها اليونان من أجل تمويل مشاريعها التنموية دون أن تتخذ

¹ - <http://arabic.euronews.com/2013/06/19/imf-warns-spain-on-unemployment/> (consulté le 13/03/2014).

² أحيمية خالد، 2013، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص32.

³ بوالكور نور الدين، 2013-02-07، أزمة الدين السيادي في اليونان، الأسباب والحلول، مقال في مجلة الباحث، العدد 13، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص59.

* الثلاث بلدان المتضررة من منطقة الأورو: اليونان، لبرتغال، أيرلندا، التي اضطرت لطلب مساعدات خارجية.

الإجراءات الملائمة لضمان كفاية التدفقات النقدية للوفاء بقروضها الخارجية، الأمر الذي أدى إلى حدوث عجز في حسابها الجاري الذي ارتفع من 5.8 % في عام 2004 إلى 14.4 % في عام 2008، كما بلغ العجز في الميزانية الحكومية لعام 2008 حوالي 7.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وما لبث أن وصلت تلك النسبة إلى 13.6 % في أبريل 2010، كما وصل حجم الدين العام في اليونان في عام 2008 إلى 112 % كما وصل عام 2011 إلى 18 مليار دولار أمريكي، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفائدة على الديون المستحقة، وارتفاع العجز الائتماني للديون الحكومية¹، فلقد كان لأزمة الديون الأمريكية تداعياتها السلبية على الاقتصاد اليوناني لاعتماده على القطاع الخدماتي والسياحي مما أدى إلى انخفاض محسوس في حصيلتها من النقد الأجنبي كون السياحة من أهم القطاعات التي تؤدي إلى تدفق العملات الأجنبية.

3- أسباب الأزمة.

دخلت اليونان كعضو في الاتحاد الأوروبي بعد تطبيق المعايير المالية والاقتصادية عليها، فبالرغم من تأخرها وعجزها عن تطبيق معايير معاهدة ماستريخت إلا أنها انضمت إلى منطقة الأورو، ولقد تبين في عام 2004 بأن اليونان خفضت قيمة نسبة عجز الموازنة عن النسبة الحقيقية، حيث كانت 3.8 % مع العلم أن الحد الأقصى المسموح به هو 3 %، وفي عام 2010 تم اكتشاف بأن الحكومة اليونانية دفعت إلى بنك غولدمان ساكس* وبنوك أخرى مئات الملايين من الدولارات، كرسوم مقابل ترتيب عمليات لإخفاء الدين الحقيقي، وذلك باستعمال أدوات مالية مشتقة معقدة.

هذا ويمكن تلخيص أسباب أزمة منطقة الأورو في العوامل التالية:

أ- العوامل الداخلية: وتتمثل فيما يلي:

- تحقيق الاقتصاد اليوناني انتعاشا ونشاطا خلال الفترة من 2001-2007، أين بلغ معدل النمو 4% مما ساهم في تسهيل التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية من قبل البنوك، مما أدى إلى زيادة استهلاك القطاع الخاص، وارتفاع الإنفاق خلال هذه الفترة بنسبة 87% بينما ارتفعت الإيرادات بنسبة 31% إضافة إلى ضعف التحصيل الضريبي بسبب تفشي الفساد في القطاع العام أين بلغ مقدار التهرب الضريبي 20 بليون أورو سنويا، وهو ما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، كما أن زيادة الرواتب والأجور عن نسبة 5% سنويا مقابل نصف هذه النسبة في الاتحاد الأوروبي أدى إلى ضعف التنافسية وزيادة عجز الميزان التجاري².

- منذ تبني اليونان العملة الموحدة والتي عرف اقتصاده خلالها تزايد في الاختلالات الخارجية، حيث أفادت التقارير اليونانية أن متوسط العجز في الميزانية بلغ 5% سنويا مقابل 2% في منطقة الأورو خلال الفترة من 2001 إلى 2008، بينما بلغت نسبة العجز في 2009 أكثر من 13% من الناتج المحلي الإجمالي

¹ بوالكر نور الدين، 2013، ص 60.

* غولدمان ساكس: The Goldman Sachs Group: بنك أمريكي أسس عام 1869 على يد المهاجر اليهودي من أصل ألماني ماركوس غولدمان، وهو أكبر البنوك الاستثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية، مهمته تقديم الاستشارات المالية والتدبيرية للمؤسسات الاقتصادية والحكومات والعائلات الثرية في مختلف أنحاء العالم، لكن بعد الأزمة العالمية وفي 2007 تحول إلى شركة مصرفية قابضة.

² بوالكر نور الدين، 2013، ص 60.

وبسبب سعي اليونان لتغطيته عن طريق الإقتراض من الأسواق الدولية ارتفعت قيمة الديون الخارجية إلى 116% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2009¹.

- عدم إلتزام اليونان بمعايير اتفاقية ماستريخت التي تنص على عدم تجاوز عجز الموازنة نسبة 03% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك بالنسبة للدين العام حيث لا يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى نشر أرقام لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد، حيث أكتشف بعد انطلاق الأزمة أن نسبة العجز بلغت 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 3.6% المعلنة، كما تجاوزت الديون عتبة 300 مليار أورو وأن اليونان تواجه خطر العجز عن تسديد خدمة ديونها².

ب- **العوامل الخارجية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الأزمة المالية العالمية: تأثرت اليونان بالأزمة ودخلت في ركود إقتصادي بسبب ضعف إيرادات السياحة والنقل البحري، وضعف التنافسية باعتبار أن إقتصاد اليونان يقوم على ثلاث دعائم أساسية هي قطاع الخدمات الذي يساهم بـ 75.5% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب 68% من قوة العمل، والصناعة الذي يساهم بـ 20.6% من الناتج ويستوعب 20% من قوة العمل، إضافة إلى الزراعة التي تساهم بـ 3.7% وتستوعب 12% من قوة العمل، مما أدى إلى زيادة البطالة عن 09% عام 2009، ما بلغت نسبة عجز ميزان المدفوعات إلى مجمل الناتج المحلي 13.6% مقابل نسبة دين بلغت 115%.

- ضعف ثقة المستثمرين في الاقتصاد اليوناني خاصة بعد طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ وبعد التحقيق تبين أن عجز اليونان في حدود 13.6% وهذا ما وضح أن اليونان دولة متعثرة لا تستطيع تسديد ديونها.

4- **انعكاسات الأزمة على الاقتصاد الأوروبي³.**

تتمثل انعكاسات أزمة الديون السيادية على الاقتصاد الأوروبي فيما يلي:

أ- **أزمة الديون في أيرلندا:** تعد أيرلندا ثاني أكبر الدول في منطقة الأورو بعد اليونان التي تسببت في نشوء أزمة الديون السيادية، فقد شهدت نموا مرتفعاً بلغ 9.6% خلال الفترة من 1995-2000، هذا النمو أدى إلى زيادة الأجور بنسبة 13% كما دفع الوضع إلى ضخ المزيد من النقد الأجنبي في القطاع المالي الأمر الذي رفع حجم الديون إلى 200% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008، وبسبب الأزمة المالية العالمية انخفضت قيمة الأسهم المالية بأكثر من 70% وقدرت خسارة البنوك بـ 35 مليار أورو. أي بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت نسبة عجز الميزانية 32.4% في 2010 وهي أكبر نسبة في المنطقة.

ب- **أزمة الديون في البرتغال:** تفاقمت الأزمة بسبب الاضطرابات السياسية منتصف مارس 2011 بعد رفض البرلمان تدابير التقشف، حيث بلغت نسبة العجز 09% سنة 2010، مما دفع بها إلى طلب حزمة إنقاذ من الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بقيمة 78 مليار أورو.

¹ أحمد خالد، 2013، ص 43.

² بوالكر نور الدين، 2013، ص 61.

³ أحمد خالد، 2013، ص 46-50.

ج- أزمة الديون في إيطاليا: تعتبر إيطاليا ثامن أكبر اقتصاد في العالم، وتعد من أكبر أسواق العالم إصدارا للسندات الحكومية، وأي اختلال في سداد ديونها يرفع نسبة الفائدة إلى 12%، وبعد انتشار الأزمة وصولا إلى إيطاليا ارتفع حجم الدين إلى 2.2 تريليون دولار عام 2011، أي نسبة 120% من الناتج المحلي الإجمالي.

د- أزمة الديون في إسبانيا: تعتبر إسبانيا رابع أكبر اقتصاد في أوروبا، حيث سجلت فائضا في ميزانيتها العامة بـ 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2007، لكن سرعان ما عانت من عجز كبير بلغ 11.1% عام 2009، هذا الأمر أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة التي بلغت 21% من القوة العاملة، فبعد انتهاجها لسياسة التقشف تمكنت إسبانيا من تخفيض نسبة العجز من 11.1% إلى 6% عام 2011 إلا أنها شملت ضمن مخططات الإنقاذ أين تحصلت على 1000 مليار أورو من أجل دعم البنوك وتخفيض معدلات الفائدة على السندات التي بلغت 7%.

المطلب الرابع: الآثار المتوقعة للأورو على الاقتصاد العالمي.

يمكن تقييم موقع العملة الجديدة في الاقتصاد العالمي كالاتي¹:

الفرع الأول: الأورو والتجارة الدولية.

بعد نزول الأورو للأسواق العالمية تعالت ردود الفعل المرحبة به بمختلف دول العالم نظرا للوزن الاقتصادي للجهة المصدرة له، فمع إصدار الأورو تقلصت حاجة دول الاتحاد إلى تسديد قيمة صادراتها بالنقد الأجنبي لأن عملتها موحدة، بالإضافة إلى أن دخول جميع دول الاتحاد إلى الدولة النقدية سيجعلها تتخلص من احتياطي العملة الصعبة المتمثلة في الدولار، هذا وستلجأ الدول المرتبطة بمعاملات تجارية مع أوروبا لتخفيض أرصدها من الدولار لصالح الأورو كعملة احتياطية على مستوى العالم إذ استحوذ على نحو 13% من إجمالي الاحتياطيات الدولية سنة 2001²، لترتفع في 2004 إلى 30% من إجمالي الاحتياطيات الدولية، قبل أن يتراجع إلى 25% سنة 2012³ ثم 23.9% في 2013⁴، بسبب أزمة الديون السيادية* في حين يستحوذ الدولار على 56% من تلك الامتيازات عام 2004، قبل ارتفاع نسبته إلى 62.1% في 2012⁵ بسبب استقرار الأسعار والانضباط المالي والنقدي وما يوفره من قاعدة صلبة لتخطيط الاستثمار طويل الأجل.

هذا، وقد حققت دول منطقة الأورو نموا قدر بـ 0.3% في الربع الأخير من عام 2013⁶، بفضل نمو قوي لفرنسا وألمانيا باعتبارهما أكبر اقتصاديين في المنطقة، ليصبح حجم الاقتصاد في المنطقة 9.5 تريليون أورو⁷، في حين بلغ نمو الولايات المتحدة الأمريكية بـ 3.2% في الربع الأخير من سنة 2013⁸ بعد انتهاء

¹ مغاوري شلبي علي، 2004، ص 81.

² <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=98351#.U2M8mYGSxy0> (consulté le 10/03/2014).

³ <http://goo.gl/KGIYqk> (consulté le 10/03/2014).

⁴ <http://arabic.euronews.com/2013/07/02/debt-crisis-hits-euro-s-reserve-currency-rol> (consulté le 15/03/2014).

⁵ <http://arabic.euronews.com/2012/07/11/banks-still-want-the-euro-in-their-vaults> (consulté le 17/03/2014).

⁶ <http://www.cnbcarabia.com/?p=141930> (consulté le 13/04/2014).

⁷ <http://goo.gl/7RjmmQ> (consulté le 13/04/2014).

⁸ <http://www.almasryalyoum.com/news/details/385872?isdesktop=1> (consulté le 03/04/2014).

أزمة الركود الاقتصادي منتصف 2009، كما سجل الميزان التجاري لمنطقة الأورو فائضا بقيمة 13.6 مليار أورو في 2013¹، مقابل عجز ميزان الاتحاد الأوروبي ب 12.6 مليار أورو وهذا بعد تراجع معدل التضخم في دول المنطقة ب 2.5 % عام 2012، إلى 0.8 % في جانفي 2014² مقابل انخفاض النسبة في كافة دول الاتحاد من 2.6 % إلى 1.4 % في جانفي 2014³.

الفرع الثاني: الأورو والدولار الأمريكي.

يعد الدولار الأمريكي أهم عملة في العملات المالية والنقدية الدولية، والاحتياطي الأساسي للبنوك المركزية بمختلف دول العالم بالرغم من الأزمات الكثيرة التي عصفت بالاقتصاد العالمي وأسواق رأس المال إلا أن مكانته لم تتأثر فالدولار يشكل نسبة 62.1% من احتياطات العملات الأجنبية بالعالم مقابل 25% للأورو، و 9.1% للذهب وعملات أخرى، و 3.7% للين الياباني⁴، أما مكونات سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي فيحتل الدولار نسبة 41.9% مقابل 37.5% للأورو، و 11.3% للينيه الإسترليني و 9.4% للين الياباني⁵ سنة 2010.

هذا، وترجع أسباب تربع الدولار على عرش المال إلى الحجم الاقتصادي والأسواق المالية والدولية فضلا عن السيطرة التاريخية على احتياطي الذهب والقوة العسكرية والسياسية لأمريكا وغياب المنافسة، فالدولار عملة الفواتير وعملة الأسواق والمرجع الأساسي للأسهم والسندات، غير أن الأورو أصبح عملة احتياطية هامة لأن الناتج القومي للاتحاد الأوروبي بلغ 16.69 تريليون دولار أواخر عام 2012⁶، في حين بلغ 16.24 تريليون دولار في الولايات المتحدة⁷، وأن حجم صادراتها كانت تمثل ثلاثة أضعاف صادرات أمريكا تقريبا وعدد سكانها أكبر أيضا، كما أن هناك فرق أساسي بين الأورو والدولار وهو أن الدولار يصدر عن سلطة واحدة بينما الأورو يصدر عن إتحاد مكون من عدة سلطات⁸.

إن الوضع الاقتصادي لمنطقة الأورو وبلدان الاتحاد الأوروبي يؤهلها لاحتلال موقع هام بالخارطة الاقتصادية العالمية بفضل تعداد السكان، الناتج المحلي الإجمالي أو المبادلات التجارية، ويبدو منافس للدولار كأداة احتياطي دولي تحكمه العديد من الضوابط أهمها⁹:

1 يوروستات، المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي:

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/6-15042014-AP/EN/6-15042014-AP-EN.PDF(consulté le 10/03/2014).

2 البنك المركزي الأوروبي:

<http://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html> (consulté le 13/03/2014).

3 <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=704681&issueno=12408#.UzaZiNL0CWQ> (consulté le 14/03/2014).

4 <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=722152&issueno=12536#.UzatG9L0CWQ> (consulté le 14/04/2014).

5 <http://alpha.arabic.arabianbusiness.com/business/banking/2010/nov/17/47037/#.U2OkR4GSxy0> (consulté le 23/04/2014).

6 <http://data.albankaldawli.org/country/EUU> (consulté le 23/04/2014).

7 <http://data.albankaldawli.org/country/USA> (consulté le 23/04/2014).

8 زيدان محمد، وديس رشيد، 2005، ص48.

9 مغاوري شلبي علي، 2004، ص83

- مدى تطور أسواق المال الأوروبية ليس من خلال الدمج عبر الحدود وإنما ابتكار أدوات مالية جديدة تزيد من حجم السيولة وفعالية الأسواق المحلية.
- قوة الاستقرار السياسي داخل المجموعة، كذلك نجاح أوروبا في تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة بين دول الشمال والجنوب لتثبيته بالسوق العالمية.
- تسهيل عمليات الدمج القطاعية لتقوية المؤسسات المختلفة حتى تستطيع المنافسة داخل وخارج أوروبا.

الفرع الثالث: الأورو واحتياطات النقد الدولية.

أخذ مخطط النقد العالمي منحى آخر بعد أحداث جانفي 1999، حيث شكل الأورو تهديدا لمركز الدولار كاحتياطي نقدي عالمي لدى البنوك المركزية، وبسبب عامل الاستقرار المالي الأوروبي تم تخفيض نسبة الدولار وإضافة الأورو ضمن تلك المكونات وبالتالي التحول له كبديل للعملة الأخرى خاصة المارك والفرنك فرغم كون الدولار العملة المفضلة كاحتياطي، إلا أن البنك المركزي الأوروبي يعمل على استقرار الأورو من خلال:

- جعل الأورو كعملة لدفع مستحقات التجارة الخارجية.
- جعله أداة للتدخل في سوق الصرف الأجنبي العالمي.
- دعم وتقوية مركز عملتها الوطنية.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح أن الوحدة الأوروبية كانت نتاج عدة محاولات وحدوية بدءا بالاتحاد الجمركي وصولا للاتحاد الأوروبي الذي توج بالوحدة النقدية، فبالرغم من التحديات التي واجهت النظام النقدي إلا أنه استطاع خلق العملة القوية الأورو لتكون عملة أوروبا التي أصبحت في الوقت الحالي من أهم العملات المتداولة في الأسواق العالمية.

إن قيام الاتحاد الأوروبي كان له العديد من الآثار الإيجابية على دول المنطقة خصوصا وأوروبا عموما، حيث سهل انتقال الأشخاص والأموال وشفافية الأسعار، وتوسيع عملية الاستثمار داخل منطقة الأورو من خلال اشتداد المنافسة. غير أنه من الإيجابيات إلا أنها لا تخلو من السلبيات بسبب غياب الوعي الحكومي بضرورة تقديم تقارير مالية حقيقية تعكس وضعية الاقتصاد، ومحاولة بعض الدول الدخول إلى عضوية الأورو بغض النظر عن مدى تحقيقها لمعايير الانضمام المتفق عليها في اتفاقية ماستريخت، مما أدى إلى بروز أكبر أزمة واجهت الأورو منذ ولادته، عرفت بأزمة الديون السيادية والتي كان منشؤها اليونان صاحبة الاقتصاد الأضعف بين دول الاتحاد الأوروبي ككل.

في هذا السياق، أدى التعامل بالأورو إلى حدوث انعكاسات سلبية وإيجابية تختلف من منطقة لأخرى امتدت خارج القارة الأوروبية لتشمل الدول الأمريكية، الآسيوية والإفريقية من بينها الجزائر التي تأثر اقتصادها بسبب تابعيتها للعالم الخارجي، والذي سوف نقوم بدراسة وضعيته في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة تحليلية

لواقع الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تعرضت الجزائر للعديد من الأزمات الناتجة أساسا إلى تدهور أسعار النفط خاصة في 1986 جعلتها تتجه إلى اقتصاد السوق من خلال سلسلة من الإصلاحات للنهوض بالاقتصاد والتي لم تحقق الهدف المنشود منها بسبب سيطرة المحروقات على التجارة الخارجية والتحكم التام بسياسة الصرف التي تتأثر بتأثر الدولار باعتباره عملة تقييم صادرات الوطن من جهة، وارتباط التجارة الخارجية في الجزائر بأسواق الدول الصناعية الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي سواء فيما يخص الصادرات أو الواردات باعتبار أن دوله هي الشريك التجاري الرئيسي للجزائر كمورد وزبون.

من هذا المنطلق، بادرت الجزائر منذ 1988 إلى إتباع النهج الرأسمالي والتخلي عن الاقتصاد الموجه فعملت على تحرير تجارتها الخارجية وإصلاح منظومة الصرف لتسهيل الإجراءات الإدارية اللازمة للحصول على العملة الصعبة سواء للمقيمين أو الأجانب، كما أقدمت عبر توقيع اتفاقية الشراكة على إقامة منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، ولا شك أن هذا التقارب نحو منطقة الأورو سيؤكد الآثار التي تحدثها العملة الموحدة على الاقتصاد الجزائري في جميع المجالات التجارية، المالية والنقدية.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة واقع الاقتصاد الجزائري مع التركيز على بعض مؤشرات التوازن الخارجية المتمثلة في التجارة الخارجية، سياسة الصرف والمديونية الخارجية، بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال التطرق للمحاور التالية:

- طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.
- تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.

لقد عانت الكثير من الدول النامية من بينها الجزائر من ضغوطات كبيرة منذ نهاية التسعينات نتيجة السياسات الداخلية والتغيرات العالمية، والمتمثلة في مجموعة من الإختلالات الداخلية كالعجز في الموازنات العامة، عجز الموازين التجارية، ارتفاع حجم الديون الخارجية، واختلالات خارجية كتدهور شروط التبادل التجاري، تدهور أسعار المواد الأولية... الخ، والتي أصبحت السمة الرئيسية للكثير من الدول، فبرزت الحاجة الماسة إلى برامج وسياسات تصحيحية حيث بدأت الجزائر كغيرها من الدول في انتهاج سياسات إصلاحية بداية من سنة 1988، وذلك بلجوءها إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل الاقتراض مقابل تبني سياساتها الإصلاحية وقبول شروطها لحل الإختلالات التوازنية، وذلك بهدف توفير الاستقرار الاقتصادي وتوفير الشروط الضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي على أسس سليمة من خلال معالجة الإختلالات وتغيير النمط العام السائد لتدفقات العرض والطلب من خلال مجموعة من التدابير ترتبط بالاقتصاد ككل أو تتعلق بقطاعات اقتصادية معينة أو كلاهما¹.

فمن خلال ذلك سيتم التطرق إلى أهم برامج الإصلاح التي طبقتها الجزائر منذ 1989 إلى غاية 2014 للوقوف على حقيقة الإقتصاد والآليات التي حسنت من وضعيته الحالية.

المطلب الأول: برامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر.

شهدت الجزائر العديد من برامج التثبيت الهيكلي نذكرها في الآتي:

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي الأول: 31 ماي 1989 – 30 ماي 1990.

في ضوء الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الاقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى اتفاق مع الهيئات المالية الدولية، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ورضخت لمبادئه العامة نتيجة زيادة المديونية الخارجية على الرغم من أن أهداف ومحتوى الاتفاق يتضمن تطبيق شروطه المتعلقة بالسياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض².

فبعد عدة مفاوضات سرية بين الطرفين من فيفري إلى جوان 1989 تم قبول الصندوق منح 155.7 مليون وحدة سحب خاصة استخدمت كليا في 30 ماي 1990، بالإضافة إلى القرض الذي قدمه الصندوق

¹ بن شهرة مدني، 2008، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص31.

² تومي عبد الرحمان، 2009، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق 2000-2009، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة ودار الخلدونية للنشر، الجزائر، ص63.

المقدر ب 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، أي ما يعادل 360 مليون دولار للتخفيف من عبء المديونية وخدمة الديون التي بلغت أكثر من 34 مليار دولار آنذاك¹.

وتمثلت إجراءات البرنامج في الاتفاق على ما يلي²:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات، وذلك برفع الدعم من خلال قانون المالية 1990.
- إدخال بعض التعديلات على القانون التجاري خاصة فيما يخص السجل التجاري.
- اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص.
- إجراء تغييرات على السياسة النقدية من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الهادف إلى التخلص من التمويل المباشر للمؤسسات العمومية ومنح البنك المركزي الاستقلالية التامة، ومنح حرية للبنوك بتقديم القروض والائتمان للمؤسسات والأفراد وإنشاء بنوك أجنبية تنشط وفق القانون الجزائري.
- إلغاء التفرقة بين المتعامل العام والخاص فيما يخص القروض.
- إن هذا البرنامج ورغم قصر مدته إلا أنه حقق جملة من النتائج أبرزها³:
- انخفاض عمليات التمويل من المواد الأولية نتيجة لسياسة النقشف.
- ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج التي وصلت إلى 52.2% للقطاع العام و56% للقطاع الخاص.
- انخفاض المديونية من 25.379 مليار دولار سنة 1990 إلى 26.7 مليار دولار سنة 1993.

الفرع الثاني: برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة ثانية للحصول على الدعم من أجل استكمال الإصلاحات وفق سرية تامة بسبب الأوضاع الداخلية السائدة آنذاك، وتم الحصول على 300 مليون وحدة سحب خاصة على 04 أقساط، كان كل قسط محدد ب 75 مليون وحدة سحب، وتم سحب 03 أقساط أما الرابع فلم تتحصل عليه نتيجة عدم احترام شروط الاتفاقية بسبب توجيه هذا القرض لأغراض أخرى غير المتفق عليها والمتمثلة فيما يلي⁴:

- إصلاح المنظومة المالية.
- تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.
- تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك.

¹ بطاهر علي، 2004، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مقال في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص182.

² بن شهرة مدني، 2008، ص33.

³ زيرمي نعيمة، 2011، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص145.

⁴ زيرمي نعيمة، 2011، ص146.

- تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

هذا، وقد كانت الإنجازات المحققة كالتالي:

- إصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي وفتح المنافسة الأجنبية خاصة في مجال المحروقات.
- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الأولية والوسطية والكمالية، وتحقيق فائض في رصيد الخزينة بمقدار 14 مليار دولار وفي الميزان التجاري بـ 4.7 مليار دولار حيث بلغت الصادرات 12.73 مليار دولار والواردات 8.03 مليار دولار¹ إلى جانب ارتفاع أسعار صرف الدولار من 21.83 دينار إلى 23.25 دينار، كما أثر انخفاض الجباية البترولية على ميزان المدفوعات التي انخفضت من 24.1 إلى 16.1 مليار دولار.

الفرع الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أبريل 1994 إلى مارس 1995

إن زيادة حدة الإختلالات مع الارتباط الشبه الكلي بقطاع المحروقات، وانخفاض حصيلة الصادرات سنة 1993 وزيادة أعباء المديونية التي أحدثت عجزا في الميزانية دفع الجزائر إلى اللجوء إلى الصندوق مرة ثالثة متوجهة إليه برسالة القصد* أو النية² التي تضمنت الإصلاحات التي تنوي الجزائر القيام بها من خلال إستراتيجية اقتصادية جديدة تمثلت في:

- الدخول إلى اقتصاد السوق، والتخفيف من المشاكل الاجتماعية كالبطالة والسكن.
- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية برفع نمو الناتج الداخلي الخام من 03 إلى 06% من أجل تخفيض التضخم.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد.
- إعطاء الأولوية لقطاع السكن والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.

على هذا الأساس وافق صندوق النقد على هذه الإستراتيجية بمنحه مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 1.037 مليار دولار، وتخصيص 01 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية، وتم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994 وحددت مدة التسديد بـ 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية، الأولى كانت مع كندا في ديسمبر 1994 والأخيرة كانت مع إيطاليا في فيفري

¹ زيرمي نعيمة، 2011، ص 50.

*رسالة القصد أو النية: وهي الخطاب الموجه لطلب مساعدات مالية من صندوق النقد الدولي تحتوي على خطط، برامج والإجراءات المطلوب تمويلها بذلك القرض.

² بن شهرة مدني، 2008، ص 38.

1995، وكإجراءات عملية لجأت الجزائر إلى اتخاذ عدة قرارات لتحقيق أهداف الاتفاق المشار إليه سابقا ونذكر منها:

- تعديل معدل الصرف ليصبح \$ 01 = 36 دج، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل 40.17%.
- تحرير التجارة الخارجية بهدف دعم إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.
- تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام، وتقليص وتيرة التوسع النقدي (الكتلة النقدية) عن طريق رفع معدل الفائدة على الادخار من 10% إلى 14% وفي نفس الوقت رفع معدلات الفائدة على القروض إلى 23.5%.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي: من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998.

نتج عن تطبيق برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي السابق إتفاق آخر تم بموجبه الالتزام ببرنامج التعديل الهيكلي الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998، فلقد تم بموجب هذا الاتفاق الحصول على مبلغ يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق¹، وتلخص أهم محاور هذا البرنامج كما يلي²:

الفرع الأول: السياسة النقدية.

هدفت السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي إلى تقليص الطلب الفعال من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من إرتفاع معدلات التضخم حتى تصل إلى 6% مع نهاية تطبيق البرنامج على أن يتم الوصول إلى هذا الهدف عن طريق أساليب غير مباشرة منها أسعار الفائدة، قيمة السقوف الائتمانية، وتحسين إطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الأموال للبنوك، تطوير أسواق المال وخفض أو إلغاء الائتمان التفضيلي لقطاعات معينة.

الفرع الثاني: تحرير الأسعار.

ساهم برنامج التعديل الهيكلي في إزالة التشوهات السعرية حتى أصبحت الأسعار المحلية ذات دلالة على الأسعار الدولية، وحدد البرنامج مدة ثلاث سنوات لتحرير كل السلع والخدمات، وقد تم تحرير أسعار منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للأسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة إلى ما يقارب 200% تماشيا مع الأسعار العالمية بين سنتي 1994 و1996.

¹ بهلولي فيصل، 2012، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مقال في مجلة الباحث،

جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، ص13.

² بهلولي فيصل، 2012، ص17-19.

الفرع الثالث: تحرير التجارة الخاصة والتحكم في نظام الصرف.

هدف برنامج التعديل الهيكلي إلى جعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحاً سواء بتحرير بعض المواد الأساسية وإلغاء رخص التصدير أو إلغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير، كما أن تخفيض قيمة الدينار وإنشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك للرأس المال الأجنبي كانت أهم سمات برنامج التعديل الهيكلي.

الفرع الرابع: قطاع الفلاحة وقطاع السكن.

من بين أهداف البرنامج المحدد تنمية القطاع الفلاحي الذي يعتبر محور أساسي في الجزائر والتي حاولت الدولة القيام بترقيته واندماجه في المخطط الإقليمي، ولقد هدف برنامج الحكومة لسنة 1997 إلى:

- تحقيق استقرار الاستغلال الفلاحي.
- توفير شروط دفع حركية المنتجات الفلاحية.
- العمل على التنمية الدائمة للفلاحة.

أما فيما يخص قطاع السكن فلقد اتخذت عدة إجراءات لأهميته الكبرى في تحسين الوضع الاجتماعي للفرد الجزائري، حيث وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن سنة 1996 خصوصاً في مجال التعمير، العقار والتمويل.

الفرع الخامس: تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية.

هناك إجراءات أخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي هدفت إلى¹:

- **تنمية القطاع الخاص:** هدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تشجيع الاستثمار الخاص، وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لعام 1994، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمتهم في رأس مالها وهذا في حدود 49% ثم وسعت هذه المساهمة وأصبحت غير محدودة وذلك من خلال قانون الخوصصة لسنة 1995.
- **إصلاح المؤسسات العمومية:** عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة إصلاحات بعد سنة 1988 منها إنشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية رأس المال العام وتهدف إلى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤولياتها وإجبارها على تحسين مردوبيته، وبعد تجربة خمس سنوات لهذه الصناديق لوحظ أن اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعط الوصايا أي مردود وأن هذه الإصلاحات لم تأت بالجديد وعليه تم حلها في 24/12/1995.

فالنتائج السلبية التي حققتها صناديق المساهمة من بيروقراطية واحتكار لأموال الدولة أدى إلى تأطير جديد للاقتصاد العام من خلال مرسوم 25-95 المؤرخ في 25 سبتمبر عام 1995 والمتعلق بكيفية تسيير

¹ تومي عبد الرحمان، 2009، ص76.

رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، والذي أدى إلى حل صناديق المساهمة واستحداث الشركات القابضة التي تتوفر على قسط مهم من رأس مال عدة شركات لقطاعات متقاربة أو متكاملة، كما تم بموجب المادة 17 من القانون 95/55 إنشاء المجلس الوطني للمساهمات الدولة الذي كلف بتنسيق نشاط الشركات القابضة وتوجيهها.

إن تفاقم المشاكل الإدارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما أدى إلى عجز الموازنة وعبء الدين الخارجي، وأصبح من الضروري إجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل أهم ما تم استحداثه هو قانون 95/22 الموافق لـ 26 أوت 1995 المتعلق بخصوصية المؤسسات العمومية، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في إدارة المشروعات الإنتاجية وأن يؤول هذا الدور إلى القطاع الخاص، عن طريق نقل الملكية ومعها الإدارة للقطاع الخاص أو ببقاء الملكية ونقل الإدارة إليه، أو بتأجيرها لفروع إنتاج مصانع ومنشآت.

فلقد حددت المادة الثانية من قانون الخصوصية أن القطاعات المعنية بالعملية والمتعلقة بميدان الدراسة المتمثلة في إنجاز البناءات والأشغال العمومية، الري، التجارة، التوزيع السياحة والفندقة، الصناعات النسيجية الزراعة الغذائية، الصناعات التحويلية، الميكانيك، الكهرباء، الإلكترونيك، الخشب ومشتقاته، الورق، الكيمياء البلاستيك، الجلود، النقل، أعمال الخدمات البنائية والمضاربة، التأمينات والصناعات الصغيرة.

فالخصوصية أداة هامة في إطار برنامج التعديل الهيكلي لارتباطها بعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي، وكذلك ما تستهدف من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي وإعادة هيكلة اقتصادها لتنتمشى مع نمط وآليات الاقتصاد الحر.

المطلب الثالث: برامج الإنعاش الاقتصادي.

إن المتتبع للأوضاع الاقتصادية التي تشهدها الجزائر منذ بداية العقد الأول من القرن الحالي يدرك أن البلاد خاضت تجربة تنمية جديدة اتضحت معالمها من خلال شروع الحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة تختلف عن تلك المطبقة سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري¹، فقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى عام 2014، وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

¹ بهلولي فيصل، 2012، ص 17.

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي¹ PSRE: ويعرف كذلك بالمخطط الثلاثي والمطبق في الفترة 2001-2004: خصص له مبلغ مالي أولي قدره 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 07 مليار دولار أمريكي قبل إرتفاع المبلغ إلى 1216 مليار دينار أي ما يعادل 16 مليار دولار، وذلك بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا.

تمحور هذا البرنامج حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

إن هذا البرنامج توزع حسب المقومات الآتية والمدرجة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): عرض مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

طبيعة الأعمال	رخص البرامج (مليار دج)					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	15.0			45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: مخناش فتية وصالحى ناجية، 2013، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو [2001-2014] نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، بحث ضمن المؤتمر الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، ص05.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو² PCSC: ويعرف أيضا بالمخطط الخماسي الأول والمطبق في الفترة من 2005 إلى 2009، وقد كانت الإعتمادات الأولية المخصصة له حوالي 8705 مليار دينار أي ما يعادل 114 مليار دولار بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق، إضافة إلى برامج الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف المالي النهائي

¹ بوفليح نبيل، 2012، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، ص243، 244.

² مسعي محمد، 2012، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مقال في مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص147.

المرتبط بهذا البرنامج عند إختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9680 مليار دينار أي 130 مليار دولار بعد إضافة مختلف العمليات التمويلية الأخرى.

وقد وضع هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها¹:

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.
- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة النذرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالأخص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ومن أبرز الإنجازات المحققة ضمن هذا البرنامج مقيمة بالنسب المئوية كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45.5%.
- تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%.
- دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 08%.
- تطوير الخدمة العمومية بنسبة 4.8%.
- تطوير تكنولوجيا الإتصال بنسبة 1.1%.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي² PCCE: أو المخطط الخماسي الثاني أو برنامج التنمية الخماسي والمطبق خلال الفترة 2010 إلى 2014 بقوام مالي إجمالي قدره 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن هذا البرنامج خصص له مبلغ أولي قدره 11534 مليار دينار أو 155 مليار دولار.

يشمل هذا البرنامج الشقين التاليين:

¹ مخناش فتيحة وصالحى ناجية، 2013، ص 06.

² مسعي محمد، 2012، ص 148.

- إكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار، ما يعادل 130 مليار دولار.
 - إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار ما يعادل 156 مليار دولار.
- هذا وقد خصص برنامج التنمية الخماسي أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية و 40% أخرى لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- وقد بررت السلطات العمومية انتهاجها لسياسة الإنعاش هذه بضرورة تدارك التأخر في التنمية الموروث عن الأزمة الاقتصادية، المالية، السياسية والأمنية التي مرت بها البلاد، وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد.
- وإذا كان هناك شبه إجماع حول ضرورة الاستثمارات العمومية، واتفاق حول الأهداف العامة المعلنة لسياسة الإنعاش المنتهجة، لاسيما ما تعلق منها بالنمو الاقتصادي، التشغيل، التنمية الشاملة، فقد طرحت -ولا زالت تطرح- عدة تساؤلات حول مدى توافق النتائج المحققة مع تلك الأهداف بعد مرور قرابة خمسة عشرة سنة على بداية تنفيذ مختلف البرامج المذكورة، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني (لاسيما الجهاز الإنتاجي) على الاستجابة للطلب الإضافي الإجمالي الهام والمتزايد (الخاص والعمومي، الاستهلاكي والاستثماري) وعن جدوى بعض الاستثمارات العمومية وأولوياتها، مقارنة بتكلفتها المالية المعتبرة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المنتظرة منها، وعن مدى استدامة تلك السياسة (على المديين المتوسط والطويل خاصة) في ظل عدم اليقين من ضمان استمرار تمويلها واحتمال حدوث صدمة نفطية معاكسة، كما تطرح أيضا تساؤلات حول مدى الفعالية في استعمال الموارد الموظفة وترشيدها، وبالتالي مدى تحقيق الأهداف المسطرة باقتصاد وكفاية، وذلك في ظل الاختلالات التي تميز حاليا الجهاز الإداري في الجزائر بمختلف مستوياته، وضعف المنظومة الرقابية وعدم قدرتها على التصدي لمختلف الانحرافات في تسيير الأموال العمومية، وغياب التقييم الموضوعي والمنهجي لمختلف البرامج والمشاريع المنجزة¹.

¹ مخناش فتيحة وصالحى ناجية، 2013، ص10.

المبحث الثاني: تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.

تمكنت الجزائر تدريجيا من استعادة مؤشراتنا الاقتصادية الكلية منذ تطبيقها لبرامج التثبيت الاقتصادي والتي تدعمت أكثر ببرامج الإنعاش الاقتصادي رغم أن هناك الكثير مما يمكن قوله بخصوص نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وكذا وضعية الاقتصاد الوطني الحالية، فثمة حقيقة لا يمكن إغفالها وهي أن معطياتها تبقى غير ذات دلالة كبيرة اعتبارا للطابع الخاص للاقتصاد الجزائري، والذي بقي أسير مورد مالي وحيد وهو عائدات المحروقات مما جعله يتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وعليه سنحاول التعرض لواقع التوازنات الكلية في الجزائر من خلال تحليل مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2013.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن الداخلي.

بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لعل أهمها حجم الطلب الكلي من طرف المتعاملين الاقتصاديين، معدل التضخم والذي يشير إلى تطور المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ويعبر عن القدرة الشرائية للوحدة النقدية وحجم الطلب المتوقع عنده، رصيد الميزانية العامة للدولة والذي يعبر عن سياسة الإنفاق لديها وكذلك سياستها الضريبية والمبينة في الجدول رقم 05 كما يلي:

جدول رقم (05): تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2013

البيان السنوات	الناتج الداخلي الخام (مليار دج)	معدل نمو الناتج الداخلي %	معدل التضخم %	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)
2000	4123.51	2.2	0.3	400
2001	4227.11	2.6	4.2	184.5
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2
2004	6149.11	5.2	4	337.9
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5
2009	10034.3	2.4	5.7	-570.3
2010	12049.5	3.4	3.9	-74
2011	14384.8	2.8	4.5	-28
2012	15843	3.3	8.9	
2013	16340	3.4	3.5	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في المصادر التالية:

- تقارير بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz> (تم الإطلاع في 2014/05/01)
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/191080.html> (تم الإطلاع في 2014/05/01)
- الديوان الوطني للإحصائيات http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2013.pdf (تم الإطلاع في 2014/05/01)

من خلال تتبعنا لواقع مؤشرات التوازن الداخلي خلال الفترة 2000-2013 كما هو محدد في الجدول أعلاه يمكننا تقديم الملاحظات التالية:

- الناتج الداخلي الخام للجزائر تميز بالنمو المستمر حتى بلغ سنة 2013 حوالي 16340 مليار دج وهو رقم قياسي لم تحققه الجزائر من قبل، فهو يتغير بتغير أسعار النفط وفي نفس الاتجاه، وهذا طبعا لسيطرة عائدات المحروقات على الدخل الوطني الإجمالي للجزائر، كما تم تحقيق معدلات نمو موجبة. وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.
- معدلات التضخم عرفت تذبذبات كثيرة وعدم استقرار نسبها، حيث انخفض معدل التضخم إلى أدنى مستوى له سنة 2000 بنسبة 0.3% نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، ليعود إلى الارتفاع مباشرة سنة 2001 حيث بلغ 4.2%، وذلك لارتفاع نمو الكتلة النقدية بنسبة 24,9% بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية بالإضافة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة التي ترتب عنها ارتفاع معدل التضخم. ليسجل انخفاضا سنة 2002 بلغ 1.4% ثم ارتفاعا بلغ 4.3% سنة 2003 ثم 4% سنة 2004، ليعود إلى الانخفاض مرة أخرى سنة 2005 أين بلغ 1.4%، ويرجع هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي. وابتداء من سنة 2006 أخذت معدلات التضخم في الارتفاع بعد إطلاق برنامج ثاني وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته الحكومة استكمالا للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الموازنة العامة واستمر معدل التضخم في الارتفاع ليسجل نسبة 5.7% سنة 2009، في حين سجل ما يقارب 3.9% سنة 2010 ليرتفع مجددا سنة 2011 مسجلا بذلك 4.5%، قبل أن يرتفع إلى أعلى مستوى له سنة 2012 المقدر بـ 8.9% قبل إنخفاضه إلى 3.5% سنة 2013.
- الميزانية العامة للدولة رصيدها كان موجبا على طول الفترة، ما عدا سنة 2009 لتسجل عجزا قدر بـ 570.3 مليار دج، والتي عرفت فيها الجزائر بعض الصعوبات نتيجة تراجع الجباية البترولية. ونلاحظ أن هذا العجز قد تراجع نوعا ما خلال سنتي 2010 و 2011 على التوالي.

المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.

وهي مرتبطة بعلاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية، المديونية الخارجية والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية، سعر الصرف والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (06): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية من 2000 إلى 2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر الصرف (دج= \$)	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2000	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	6.19	22.70	77,2647	19.62
2002	3.66	22.64	79,6850	25.15
2003	7.47	23.35	77,3683	35.45
2004	9.25	21.82	72,0653	45.69
2005	16.94	17.19	73,3669	59.16
2006	17.73	05.60	72,6459	81.46
2007	29.55	05.79	69,3644	114.97
2008	36.99	05.92	64,5810	148.09
2009	3.86	05.687	72,6467	155.11
2010	15.33	05.681	74,3199	170.46
2011	20.06	04.40	72,8537	188.22
2012	12.6	03.637	77,5519	190.66
2013	0.130	03.4	76.5314	191.86

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على البيانات الواردة في المصادر التالية:

- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (تم الإطلاع في 2014/05/01).
- دريس رشيد، 2014، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على ميزان مدفوعاتها خلال الفترة من 2000 إلى 2012، مقال في الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، ص 29.

- بنك الجزائر : http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf تاريخ الإطلاع (2014/05/05).

من خلال الجدول نجد أن إرتفاع الإحتياطات الدولية من النقد الأجنبي يؤدي إلى إنخفاض حجم المديونية بسبب كفاية السيولة من أجل تسديد أفساط وخدمات الدين، لكن الملاحظ في رصيد ميزان المدفوعات هو الإنخفاض الكبير سنة 2013 بعد تراجع الإيرادات البترولية بعد إنخفاض كمية البترول المصدرة بـ 7.3% من جهة وإرتفاع واردات السلع الإستهلاكية من جهة أخرى¹.

الفرع الأول: التجارة الخارجية للجزائر

تميز قطاع التجارة غداة الاستقلال بالتبعية التامة لفرنسا لعدم توفر المؤهلات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، لذلك اعتمدت الجزائر سياسة تكفل لها تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم محاورها قيام الدولة بمهمة تسيير قطاع التجارة الخارجية، نظرا لأهميته في جلب الموارد المالية لتنفيذ برامج الاستثمار واستيراد السلع والخدمات الضرورية للتنمية من جهة، ولأن تحكم الدولة في التجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم وتوجيه مصالح الوطن من جهة أخرى، وهو ما دفع إلى اعتماد الاقتصاد الموجه أو النهج الاشتراكي لأزيد من ثلاث عقود قبل التحول إلى اقتصاد السوق.

انتهجت الجزائر النهج الاشتراكي في التنمية بالتركيز على الصناعات الثقيلة، تخفيض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات والاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات، أي إتباع سياسة حماية التجارة الخارجية، وقد مر الإقتصاد آنذاك بمرحلتين مرحلة رقابية ومرحلة إحتكارية تميزتا بغياب مساهمة القطاع الخاص في عملية النمو إلى غاية إعتماد قانون النقد والقرض الذي أعاد الإعتبار لهذا القطاع الإستراتيجي نظرا لأهميته في دعم الاقتصاد وهذا ما دفع بالجزائر إلى التخلي عن النهج الإشتراكي لصالح الرأسمالية منذ عام 1989 والتي هي موضوع دراستنا.

تزامن إصلاح التجارة الخارجية مع نهاية أزمة النفط في 1986 مع تبني إصلاحات تجارية كبرى، فلقد بدأت الجزائر تنتهج سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي في ظل التحولات الاقتصادية التي لا مجال فيها للانغلاق والاعتماد على قطاع المحروقات وتهيش القطاع الخاص في التجارة الخارجية².

في هذا الإطار، التزمت الجزائر بتبني برنامج صندوق النقد الدولي في إجراء إصلاحات هامة ذات منحنى انفتاحي من أهمها التحرير التدريجي للتجارة الخارجية ورفع احتكار الدولة لهذا القطاع، وإحداث بيئة تمكن من إتخاذ قرارات على أساس مالي وريحي، واعتماد ميكانيزمات الأسعار خاصة سياسة الصرف وقد بدأت أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية عام 1989 بإبرام الاتفاق الأول مع الصندوق للبدء في إخضاع تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف لآليات العرض والطلب، مع إعطاء حرية للمؤسسات العمومية في إتخاذ القرارات المالية والإدارية على أساس قواعد السوق مع السماح للقطاع الخاص في ممارسة التجارة الخارجية³.

¹ <http://www.djaziress.com/elbilad/1009500> (consulté le 05/06/2014)

² شريفي محمد، 2004، الجزائر ورهونات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الآثار الإستراتيجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 95.

³ شريفي محمد، 2004، ص 96.

كما تجدر الإشارة إلى أن إلغاء القيود الجمركية ذات الطبيعة الكمية يعد تغيرا جوهريا في سياسة الانفتاح التجاري، والتي شهدت انخفاضا كبيرا من 1992، إلا أن انقطاع العلاقات مع صندوق النقد الدولي وإتباع سياسة النقشف أظهرت بعض القيود من جديد مما أثر سلبا على الأوضاع الاقتصادية¹ التي أدت إلى النتائج السلبية التالية:

- انهيار الإستراتيجيات الصناعية.
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتمويل الخارجي.
- ضعف الزراعة حيث بلغت المنتجات العدائية المستوردة 87% من إجمالي الواردات.
- تبعية الاقتصاد المفرط للمحروقات.
- زيادة نسبة التضخم بسبب ارتفاع عدد السكان وزيادة الأجور والاستهلاك والأسعار وانخفاض العملة للسلع المستوردة.

إن المشاكل السابقة الذكر قد دفعت الجزائر إلى تطبيق الإصلاحات التي أقرها صندوق النقد الدولي في إطار برنامجي التثبيت الاقتصادي والتكيف أو التصحيح الهيكلي، وهذا في ظل اعتماد الجزائر على التوجه الرأسمالي وتحرير التجارة الخارجية، والتي يمكن تلخيص آثارها كالاتي:

- تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم من 60% إلى 50% سنة 1996 ثم إلى 45% في 1997، وبحلول عام 1998 تم تحرير التجارة الخارجية من جميع القيود الكمية.
- رفع قيمة صادرات المحروقات بسبب الزيادة الكبيرة في أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- توزيع المبادلات مع تنويع في الصادرات على المديين الطويل والمتوسط.
- تخفيض قيمة العملة خارجيا لزيادة الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- تحرير الواردات من القيود خاصة القطاع الخاص.
- السعي لإقامة مناطق للتبادل الحر

إن هذه الإصلاحات والتطورات الحاصلة في مجال التجارة الخارجية يمكن توضيح نتائجها من خلال تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من 2000-2013.

¹ قدي عبد المجيد، 2006، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، ص241.

الجدول رقم(07): تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من 2000-2013.

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	إجمالي الصادرات	نسبة صادرات المحروقات	الواردات	الميزان التجاري
2000	0.62	21.41	22.03	%97.18	9.17	12.86
2001	0.65	18.48	19.13	%96.60	6.94	12.19
2002	0.68	23.93	24.61	%97.23	12.00	12.61
2003	0.66	23.17	23.83	%97.23	13.52	10.31
2004	0.79	30.92	31.71	%97.50	18.19	13.52
2005	1.09	43.93	45.03	%97.55	20.04	24.99
2006	1.15	53.45	54.61	%97.87	21.45	33.07
2007	1.33	58.83	60.16	%97.78	27.63	32.53
2008	9.37	77.36	79.29	%97.56	39.47	39.82
2009	1.06	44.12	45.19	%97.63	39.29	5.9
2010	1.52	55.52	57.05	%97.31	40.47	16.58
2011	2.06	71.42	73.48	%97.19	47.24	26.24
2012	2.06	69.80	71.86	%97.71	47.49	24.37
2013	2.16	63.75	65.91	%96.72	54.85	11.06

المصدر: من إعداد الطالب بناء على المصادر التالية:

- مقعاش سامية، 2007، ص59-67.

- وزارة التجارة الخارجية

<http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (consulté le 27/04/2014)

فمن خلال الجدول نجد أن أغلب صادرات الجزائر تتشكل من المحروقات التي تمثل 98% من إجمالي صادرات البلاد، في حين بقيت الصادرات خارج المحروقات هامشية لا تتعدى 03% وهذا ما يفسر التبعية المفرطة للمواد الطاقوية، الأمر الذي جعل الإيرادات العامة تتأثر بتأثر سعر الدولار وكذا الأزمات العالمية في هذه المادة.

وبالنسبة لرصيد الميزان التجاري نجد أن الجزائر وعلى طول السنوات من 2000 إلى 2013 حققت فوائض مالية جد هامة قاربت 40 مليار دولار خلال سنة 2008 وذلك بسبب الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات أين وصل سعر البرميل إلى 118\$ كأعلى سقف، لكن سرعان ما انخفض بشكل كبير إلى ما دون 05 مليار دولار بسبب تداعيات أزمة الرهن العقاري وامتدادها إلى أسواق الطاقة.

الفرع الثاني: سعر الصرف

يعرف سعر الصرف بأنه "عدد الوحدات من عملة معينة، الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى"¹ ويعرف أيضا بأنه "النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية"².

1- تطور سياسة الصرف في الجزائر

عرف سعر صرف الدينار في الجزائر عدة مراحل وتطورات متعاقبة، فهي كغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من اقتصاد التخطيط إلى اقتصاد السوق تبنت عدة إصلاحات اقتصادية مست مختلف الميادين من بينها نظام الصرف، وقد مرت سياسته بعدة إصلاحات منذ 1962 أين كانت تابعة لمنطقة الفرنك الفرنسي³ قبل إنشائها للعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري في 10 أفريل 1964 والذي عرف عدة تذبذبات في القيمة أدت إلى إنخفاضه بشكل كبير نظرا لإرتباطه بالدولار وتأثره بتأثر أسعار المحروقات العالمية منذ 1974⁴، لكن وبعد أزمة النفط في 1986 تم ربط الدينار بسلة من العملات خاصة بعد التوجه إلى اقتصاد السوق⁵، وبالتالي يمكن إبراز أهم تطورات أسعار الصرف في الفترة من 2000 إلى يومنا هذا في المرحلتين التاليتين⁶:

– **الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى غاية 2002:** تميزت هذه الفترة بمنح البنك المركزي صلاحية التدخل في سوق الصرف واستقبال الموارد من العملة الصعبة الناتجة عن عائدات تصدير المحروقات، والذي سعى إلى البحث عن الاستقرار في ظل مرونة أسعار الصرف وذلك من خلال:

- كفاية احتياطي الصرف.

- إتباع سياسة مالية مناسبة لأن أي انزلاق تضخمي قد يؤدي إلى انخفاض العملة.

– **الفترة الممتدة من 2003 إلى يومنا هذا:** قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2% و 5% في جانفي 2003 بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، خاصة بعد اتساع الفارق بين الأسعار الرسمية والموازية، وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار بالنسبة للدولار بنحو 11% وارتفع سعر الصرف ب 7.5% أين وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو، وفي 2006 انخفض إلى 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل إنخفاضه إلى 66.82 بالنسبة للدولار في نهاية 2007 بينما ارتفع الأورو

¹ لطرش الطاهر، 2007، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، ص 96.

² تقي الحسيني عرفان، 2002، التمويل الدولي، دار مجدلوي، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ص 147

³ عبد الرشيد بن ديب، 2003، تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، ص 246

⁴ يات الله مولحسان، 2011، المنظمة العالمية للتجارة وإنعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 132

⁵ سليمان شيباني، 2009، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2004)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، ص 82

⁶ عبد القادر مراد، 2011، ص 28-32.

إلى 98.33 دج¹، ليرتفع بالنسبة للأورو إلى 105.4374 دج مقابل 79.3809 دج بالنسبة للدولار لسنة 2013².

2- تطور سوق الصرف الجزائري

يعتبر سوق الصرف أو سوق صرف ما بين البنوك الجزائرية سوقا فيما بين البنوك والمؤسسات المالية والتي تعالج فيها كل عمليات الصرف (بيعا وشراء) العاجلة والآجلة للعملة الوطنية مقابل العملات الوطنية وبكل حرية، وتتمثل مراحل اعتماد سوق الصرف الجزائري فيما يلي:

أ- **المرحلة الأولى: فترة الإنشاء إلى ظهور الأورو:** بدءا من 2 جانفي 1996 تم البدء فعليا في العمل في سوق الصرف الذي يضم البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة ويهتم بعمليات الصرف الفورية والآجلة للعملة الوطنية والعملات الأجنبية قابلة للتحويل بكل حرية، ففي أوت 1997 سمح بنك الجزائر بتحويل نفقات السفر للخارج للمواطنين المسافرين بسقف أقصى 150 فرنك سنويا³.

ب- **المرحلة الثانية: فترة 2002/2005:** شهدت هذه الفترة تراجع الدولار أمام الأورو في حين تحسن صرف الدينار أما الدولار وانخفاضه أمام الأورو مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض الضغوط التضخمية بسبب ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالأورو في السوق الجزائرية

ج- **المرحلة الثالثة: فترة ما بعد 2005:** وهي مرحلة استمرار تراجع الدينار أمام الأورو وتحسنه أمام الدولار الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نشاط سوق الصرف السوق الموازي في الجزائر، ومن أجل القضاء عليه سعت السلطات النقدية إلى إنشاء مكاتب الصرف التي يتعامل فيها بكل حرية شراء وبيعا لمختلف العملات الأجنبية المرخصة من طرف بنك الجزائر، وذلك لجعل السعر الموازي قريبا من السعر الرسمي.

الفرع الثالث: المديونية الخارجية للجزائر

تعرف المديونية الخارجية بأنها: " تلك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد الوطني والتي تزيد مدتها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، وتكون مستحقات الدفع إما عن طريق الحكومة أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو المؤسسات أو الأفراد الخواص طالما تكون الحكومة ضامنة لهم"⁴.

¹ بونوة شعيب وخياط رحيمة، 2011، سياسة سعر الصرف بالجزائر، نمذجة قياسية للدينار الجزائري، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص 127.

² بنك الجزائر:

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/tab_8.pdf (consulté le 02/05/2014).

³ بوزيدي صبرينة، 2011، سوق الصرف في الجزائر ودوره في تسوية المعاملات الدولية، حالة التجارة الخارجية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 26.

⁴ محمد رضا، دراسة قياسية لأثر المديونية الخارجية على النمو الاقتصادي-حالة الجزائر

<http://kantakji.com/media/3568/7f.doc> (consulté le 13/03/2014)

* كانت الجزائر دائنة لفرنسا قبل سنة 1830 بما مقداره 14 مليون فرنك يتوزع في شكل، مبيعات قمح، قروض مالية وديون أخرى

إن المديونية الخارجية واحدة من أهم المشاكل التي كانت تعاني منها الجزائر، فلقد أدى الإسراف في الإعتماد عليها لتغطية قسط هام من احتياجاتها التمويلية لتنفيذ خططها وبرامج التنمية فيها إلى تزايدها بصورة رهيبية، والتي أصبحت تمثل عبئا أثقل كاهل الاقتصاد الوطني طوال حقبة من الزمن.

1- أسباب نشأة وتزايد المديونية الخارجية في الجزائر

عانت الجزائر كغيرها من الدول النامية من ضعف في القدرات الإنتاجية والادخارية الوطنية، مما دفعها إلى اللجوء إلى الاستدانة كوسيلة للحصول على الأموال لتنفيذ برامجها التنموية، وقد أدى هذا الأسلوب إلى حدوث ارتفاع كبير في حجم وخدمة الديون الخارجية التي تنامت عبر السنين لتصبح بمثابة النقطة السوداء في الاقتصاد الجزائري، ويمكن إرجاع أسباب تطور المديونية الخارجية للجزائر إلى عوامل خارجية وأخرى داخلية، والمتمثلة فيما يلي¹:

- تدهور شروط التبادل الدولي للدول النامية حيث أن تدهور نسبة أسعار الصادرات للدول النامية إلى أسعار وارداتها من الدول المتقدمة يؤدي إلى التأثير مباشرة على وضعية ميزان المدفوعات للدول المدينة فهو يزيد من عجز هذا الميزان، وبالتالي ميل هذه الدول للاستدانة لتجد نفسها في نهاية المطاف عاجزة عن الوفاء بأعباء ديونها، وهذا ما عانت منه الجزائر عندما انخفض سعر البترول خلال سنتي 1985 و 1986 حيث انخفضت صادرات المحروقات بمقدار النصف، كما انخفضت إيرادات الصادرات الكلية بنسبة 38 % واستجابة لذلك انخفضت الواردات بنسبة 43 %.

- حدوث التغيرات في معدلات أسعار الصرف كانخفاض الدولار مقابل العملات الأكثر استعمالا في التجارة الدولية كالأورو والين في زيادة حدة المديونية في الجزائر، خاصة وأن هيكل الاقتصاد الجزائري يركز على المحروقات التي تقوم بالدولار.

- أن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال كانت تحتاج إلى موارد ضخمة لتمويل المشاريع الصناعية الطموحة، وجلب الواردات من المواد الأولية وقطع الغيار، وهو ما أدخلها في وضعية سيئة لأن عوائد هذه الاستثمارات كانت منخفضة، ومنه فإن السبب وراء تفاقم المديونية الخارجية للجزائر يعود إلى عدم استخدام القروض في مشاريع تعمل على زيادة الطاقات الإنتاجية وتساهم في الحصول على النقد الأجنبي لتسديد هذه الديون عندما يحين موعد استحقاقها أو على تسديد الخدمات الناجمة عنها، وإنما استخدمت هذه القروض في شراء السلع الاستهلاكية.

- سوء الإدارة الاقتصادية حيث تعاني الجزائر مثل سائر الدول النامية من انتشار الفساد الإداري، مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي وضياح جهود التنمية، وبالتالي انخفاض إنتاجية القروض التي تحصلت عليها من الهيئات الأجنبية، والمحصلة هي الالتجاء مرة أخرى إلى الاستدانة، مما يؤدي حتما إلى زيادة المديونية الخارجية، فبدل أن تكون المديونية عاملا مساعدا لعملية التنمية في الجزائر أصبح عائقا أمامها.

¹ الوردي مشير، 2006، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر، 1970-2003، رسالة ماجستير، الجزائر، ص 79-83.

- ضخامة الاستثمارات المنجزة خاصة في الفترة من 1971-1979 أين أولت الجزائر أهمية قصوى لمعدلات الاستثمار التي وصلت إلى 52.5% من إجمالي الناتج المحلي عام 1979، ومن هنا برزت الحاجة إلى القروض الخارجية خاصة بعد تجاوز تكاليف البرامج الاستثمارية المخطط لها بأكثر من الضعف إضافة إلى عدم القيام بدراسة جدية لهذه البرامج.
- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي وتجاوز الشروط المفروضة إثر الإصلاح المالي لسنة 1970 والمحدد بـ 30% من تكلفة المشاريع الاستثمارية.
- النمو الديمغرافي المرتفع الذي فاق 32% سنويا، والذي أنشأ الحاجة إلى الغذاء والسكن وغيرها وهذه الحاجات التي عجز الاقتصاد عن تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية وهو ما دفعه لطلب المزيد من القروض الخارجية.
- ضعف الصيانة في المؤسسات الوطنية التي أهملت هذا الجانب وواصلت استيرادها للآلات والمعدات. مما أدى إلى زيادة الواردات من تلك الآلات لإحلالها محل تلك التي لم تستعمل أو التي بها أعطاب بسيطة وقد كان لهذا العمل في ظل غياب الرقابة على الواردات الأثر الكبير في تبذير جزء من الموارد بالعملة الأجنبية.
- ارتفاع معدل الفائدة المطبقة على القروض الذي وصل حدود 30% سنة 1985.
- مدة استحقاق القروض كون الجزائر لجأت إلى طلب القروض القصيرة الأجل بداية من 1995 مما ترتب إلى خلق صعوبات تسديد خدماتها المرتفعة ناهيك عن قسط القرض نفسه.
- 2- مراحل تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها:** مرت المديونية الخارجية للجزائر بعدة مراحل إنطلقت غداة الإستقلال وارتفعت في السبعينات والثمانينات نتيجة الأزمات النفطية خاصة في 1986 وبرامج الإصلاحات التي طبقتها الجزائر¹.
- وما يهمنا هنا هو تتبع مسار المديونية الخارجية إنطلاقا من سنة 2000 إلى يومنا هذا وذلك نظرا لإعتماد الجزائر على أكبر البرامج الإصلاحية والممثلة في برامج الإنعاش الإقتصادي التي طبقت في 2001. وبالتالي فقد مرت المديونية بالمرحلتين التاليتين²:
- **المرحلة الأولى 2000-2006:** سجلت أسعار البترول تحسنا ملحوظا إذ ارتفعت بنسبة 37.19% خلال سنة واحدة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صادرات المحروقات ومنه انخفاض نسبة المديونية إلى الصادرات لتصل إلى 19.8%، كما ارتفعت الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي والذهب إلى أكثر من 10 مليارات دولار، إلا أن عجز ميزان المدفوعات في سنة 2001 دفع الجزائر للاقتراض لتغطية العجز، الأمر الذي أدى

¹ بن عزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 30-31 خريف 2003، ص29

² بطار علي، 2004، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، ص201

إلى ارتفاع حجم الديون خاصة بعد انخفاض سعر صرف الدولار مقابل باقي العملات خاصة بعد ظهور الأورو كعملة دولية منافسة له¹.

وبعد إبرام اتفاق الشراكة الأورو متوسطية* مع دول الاتحاد الأوروبي ارتفعت ديونها بالأورو مقابل الدولار بنسبة 24.48%، في حين عرفت ديونها بالدولار ثباتا نسبيا إذ بلغت 39% من إجمالي الديون سنة 2003-2004، واستمرت المديونية في الانخفاض لتصل إلى 15 مليار دولار في مارس 2006 وهذا بعد ارتفاع أسعار البترول².

- **المرحلة الثانية: 2007-2013:** إن المتتبع للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر يبدو له جليا التراجع الكبير لحجم المديونية الخارجية، والتي تراجعت بصفة هامة وسريعة نظرا لتطبيق سياسة الدفع المسبق لأقساط الديون قبل الآجال المحددة، إضافة إلى استغلال إيرادات النفط في القضاء شبه النهائي على هذه الديون إضافة إلى جذب الاستثمار الأجنبي، فقد تراجعت الديون سنة 2006 إلى 5.6 مليار دولار بعد أن كانت 16.4 مليار دولار في 2005، وبعد 2006 حققت المديونية ثبات نسبي لتبلغ سنة 2008 قيمة 5.58 مليار دولار³، لتواصل انخفاضها في سنة 2009 أين بلغت 3.9 مليار دولار، وهذا الانخفاض كان بعد إعلان الجزائر عن توقيف الاقتراض من الخارج نهائيا سنة 2005 بسبب ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ 150 مليار دولار في سنة 2009 ثم 191 مليار دولار في سنة 2013 مقابل حجم ديون قدر بـ 3.4 مليار دولار لنفس السنة⁴.

الفرع الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن اشتداد خطورة المديونية الخارجية مع بداية الثمانينات بسبب عدم المقدرة على الوفاء بالالتزامات للدول الدائنة دفع إلى البحث عن سبل أخرى لتجميع المدخرات وتغطية العجز بعد أن تضاعلت مصادر التمويل عن طريق الاستدانة من بينها الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم⁵.

فالتوجه الجديد نحو اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر في مطلع تسعينات القرن الماضي، ورغبتها في تطوير آلية الاستثمار والنهوض بالتنمية، ودخولها مؤخرا في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانضمامها

¹ <http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=11385> (consulté le 22/04/2014)

² بطار علي، 2004، ص 202.

* الشراكة الأورو متوسطية: هي اتفاق بين الاتحاد الأوروبي والدول المطلة على البحر المتوسط، تضم 43 دولة عضو منها 23 دولة أوروبية و 16 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط من إفريقيا وآسيا، بهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب وشرق المتوسط عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوروبي.

³ مصباحي عبد الرزاق، 2010، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2008، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص 55.

⁴ <http://www.djazairiss.com/elbilad/18903> (consulté le 22/04/2014)

⁵ زغيب شهرزاد، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 03.

المرتقب لمنظمة التجارة العالمية يجعل الاستثمار الأجنبي من أهم وسائل الانفتاح على الأسواق الخارجية وجلب التكنولوجيا والتفاعل مع العولمة.

1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هو الاستثمار الذي يتبع بمراقبة لمؤسسة وبأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف مستثمر وحده أو من طرف شركة متعادلة الحصص، أو إعادة شراء كلياً أو جزئياً لمؤسسة في الدولة المضيفة¹.

2- الحوافز والتسهيلات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

- عرفت الفترة من 1993 إلى غاية 2006 صدور قانونين ينضمان النشاط الاستثماري في الجزائر هما²:
- المرسوم التشريعي رقم 93-12* المتعلق بترقية الاستثمارات...الذي امتد سريان مفعوله من أكتوبر 1993 إلى غاية أوت 2002.
 - الأمر رقم 01-03* الساري المفعول من أوت 2001 إلى يومنا هذا مع تعديل بعض مواد في جويلية 2006.

فبإصدار هذه التشريعات منح المشرع الجزائري امتيازات وتسهيلات بهدف تشجيع المستثمرين الوطنيين والأجانب على إقامة مشاريعهم في الجزائر، وذلك وفق نظامين كالآتي:

- **النظام العام:** تستفيد منه الاستثمارات المدرجة خارج قطاع المحروقات وحددت فترة الاستقادة منه بفترة الإنجاز فقط، وتتمثل المزايا هذا النظام فيما يلي:³
 - الإعفاء الكلي من الرسم على القيمة المضافة لكل السلع والخدمات ذات الصلة المباشرة بإنجاز الاستثمار.
 - الإعفاء الكلي من دفع رسم نقل ملكية فيما يخص كل المقتنيات العقاري التي تمت في إطار الاستثمار المعني.
 - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالاستثمار المعني.
- **النظام الاستثنائي:** تستفيد من مزاياه⁴:
 - الاستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للاستثمار.
 - الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني المحددة أيضا من طرف المجلس الوطني للاستثمار.

¹ زغيب شهرزاد، 2005، ص 04.

² بعداش عبد الكريم، 2008، ص 168.

³ زغيب شهرزاد، 2005، ص 21.

* المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الإستثمارات، ألغى جميع القوانين السابقة ماعدا قانون المحروقات.

* الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الإستثمار

⁴ بعداش عبد الكريم، 2008، ص 170

3- الضمانات المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر

تضمن الأمر 03-01 السالف الذكر ضمانات ممنوحة للمستثمرين الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب، وهي¹:

- المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالنشاط.
- الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها في إطار الاستثمار المعني مهما كانت الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلاً.
- الإقرار بمنع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وفي حالة المصادرة للاستثمار المعمول به يترتب عنها تعويض عادل ومنصف.
- الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات النزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية.
- ضمان تحويل رأس المال المستثمر وعوائده إلى الخارج، بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب دون تحديد سقف المبالغ القابلة للتحويل.

¹ خليفة لخميسي، 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية، حالة المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 103-106.

الخلاصة:

من خلال ما تمت دراسته في هذا الفصل يتضح جليا وجود ارتباط مباشر للاقتصاد الوطني بنظيره الأوروبي على الخصوص، حيث تعتبر أوروبا الشريك التجاري والاقتصادي الأول للجزائر منذ الاستقلال والتي حافظت على هذه المكانة حيث يعتبر التعاون بين الطرفين أحد أوجه التعاون بين دول الشمال و دول الجنوب في إطار السياسة المتوسطية التي تنتهجها أوروبا منذ نهاية الستينات.

في هذا الإطار، قامت الجزائر بعدة برامج لإصلاح قطاع التجارة الخارجية، فبعدما كان خلال السبعينات والثمانينات خاضعا للتخطيط المركزي تم إتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على مراحل.

إن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر بهدف تطوير قطاع التجارة الخارجية لم يساهم في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع وتحسين وضعية الاقتصاد الوطني، فبالنسبة لهيكلية التجارة الخارجية نجد أن المواد الطاقوية تشكل النسبة الأهم من مبيعات الجزائر، مقابل نسبة واردات عالية من المنتجات والمواد الاستهلاكية وهذا ما يوضح تبعية الاقتصاد الوطني للخارج، وهو ما جعل الوضعية المالية للجزائر متوقفة على تذبذبات أسعار الطاقة، مما ينعكس سلبا على السياسة الاقتصادية برمتها.

من جهة أخرى، عرفت الجزائر وضعاً مالياً سيئاً بسبب تفاقم المديونية الخارجية التي ورغم محاولات إعادة الجدولة وتطبيق إرشادات صندوق النقد الدولي إلا أن الجزائر بقيت تشكو من تراكم الديون وارتفاع خدماتها وهو ما انعكس سلباً على فعالية النشاط الاقتصادي إلى غاية سنة 2006، أين طبقت الجزائر سياسة جديدة مكنتها من القضاء على المديونية، إلا أنه رغم الجهود المبذولة تبقى الجزائر تعاني من تبعيتها للخارج بصفة عامة والإتحاد الأوروبي لصفة خاصة، فالسياسة المالية والنقدية الأوروبية سيكون لها تداعيات حقيقية على الاقتصاد الوطني بصورة أو بأخرى، وبالتالي فانطلاق العملة الأوروبية الموحدة الأورو، سيحمل أثراً معتبرة على مستقبل المبادلات التجارية والعلاقات المالية الخارجية للجزائر وتسيير المديونية الخارجية، وهو ما سننتظر إليه بالتفصيل في الفصل القادم لمعرفة انعكاسات الأورو على بنية التجارة الخارجية، احتياطات الصرف والنظام المصرفي.

الفصل الثالث:

انعكاسات توحيد العملة الأوروبية
على الإقتصاد الجزائري

تمهيد:

إن دول الاتحاد الأوروبي بعدما أصبحت تشكل كتلة اقتصادية كبيرة تدعم دورها بعد انطلاق العملة الأوروبية الأورو، وهو ما أدى إلى تحقيق بعض المكتسبات على مستوى التنافسية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي، وتغيير حجم واتجاهات المبادلات بينه وبين باقي الدول بعد تنامي الطلب على الأرصدة من الأورو وزيادة حصته في الأسواق المالية بحكم كونه عملة متداولة في الميدان التجاري.

من هذا المنطلق، أفرز توحيد عملة الاتحاد الأوروبي العديد من الانعكاسات على مختلف جوانب الاقتصاد الجزائري باعتباره من أكبر وأهم شركاء الجزائر التي سعت إلى إقامة شراكة معه منذ الاستقلال، وذلك بهدف تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بينها وبين الاتحاد الأوروبي، مما يوفر لها إمكانية التمتع على خارطة العولمة والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحليل آثار إنشاء الأورو على الاقتصاد الجزائري يركز على مجموعة كبيرة من المعطيات التي تحدد نوعية وحجم التأثير، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا الفصل الذي تتم دراسته بالتطرق للمحاور التالية:

- الشراكة الأورو جزائرية: مراحل إقامتها، دوافعها وآثارها على الاقتصاد الجزائري.
- انعكاسات توحيد العملة الأوروبية على مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

إن علاقات التعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بدأت مع نشأة المجموعة الاقتصادية الأوروبية وظلت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1957-1962 تحظى بمعاملة الدول الأعضاء، لأنها كانت تمثل ثالث المناطق الفرنسية، ثم جاءت بعد ذلك اتفاقية التعاون في أبريل 1976 في إطار السياسة المتوسطة الشاملة والتي دامت قرابة عشرين سنة مع إدخال بعض التعديلات عليها من وقت لآخر¹.

إن انعقاد مؤتمر برشلونة، أعطى صيغة جديدة لعلاقة الاتحاد الأوروبي بدول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط التي انتقلت من التعاون إلى الشراكة، وكانت الجزائر كغيرها من الدول معنية بهذا التغير الذي حصل، فلقد عبرت الجزائر إثر انعقاد ندوة برشلونة سنة 1995 عن نيتها في التوقيع على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بغية النهوض باقتصادها والاندماج في الاقتصاد العالمي كضرورة حتمية لتحقيق النمو والتقدم، وبالفعل وقعت الجزائر على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى في 19 ديسمبر 2001 ببليكا²، بعد 17 جولة من المفاوضات امتدت ما بين 1997-2001، مع فترة توقف دامت من ماي 1997 إلى أبريل 2000. ثم كان التوقيع الرسمي على الاتفاق بمدينة "فالنسيا" الأسبانية يوم 22 أبريل 2001³، ليدخل حيز التنفيذ في الفاتح سبتمبر 2005.

وبالتالي ستنتم دراسة أهم التطورات الحاصلة في إطار شراكة الجزائر الأوروبية لتبيين التقرب المعتمد منها إلى هذه السوق التي أصبحت الممون الرئيسي للجزائر حاليا وذلك من خلال:

المطلب الأول: تطور العلاقة الأورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة.

تميزت العلاقات الأورو جزائرية دوما بالارتباط لوجود عوامل ساعدت على ذلك أهمها⁴:

- العامل الجغرافي المتمثل في القرب بين الجزائر وأوروبا.
- العوامل التاريخية والإنسانية باعتبار أن الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة ووجود جالية جزائرية كبيرة بعدة بلدان أوروبية.
- العامل الاقتصادي باعتبار الاتحاد الأوروبي أول شريك اقتصادي للجزائر.

¹ سمينة عزيزة، 2011، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي ومتطلبات التنمية، مقال في مجلة الباحث، العدد 09، جامعة بسكرة، الجزائر، ص151.

² زروكلان كهينة، 2009، التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 دراسة حالة الشراكة الأورو جزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص76.

³ - EL MIQYAS, 2005, *Revue Algérienne de Normalisation*, N° 15, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger, p14.

⁴ بشير مصطفى، 2003، الشراكة الأجنبية ومبدأ حماية المنتج الوطني، مقال ضمن الملتقى الاقتصادي الثامن، جامعة الجزائر، الجزائر، ص93.

الفرع الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل سنة 1976¹.

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس سنة 1969، لأن العلاقة بينهما طبعها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج لإمضاء مثل هذه الاتفاقيات إذ تعتبر الجزائر البلد الوحيد الذي تم ذكره بالاسم في معاهدة روما 1958. والتي منحتها امتيازات في تعاملاتها مع المجموعة رغم كونها لا تزال تحت الاستعمار، والتي أخذت طابعا رسميا عن طريق اتفاقيات "إيفيان" 19 مارس 1962 المتعلقة باستقلال الجزائر في إطار الارتباط الاقتصادي اتجاه فرنسا وبالتالي أوروبا.

وهكذا تمكنت الجزائر من متابعة الحصول على النظام التفضيلي* لصادراتها نحو المجموعة، بالإضافة إلى الامتيازات المحصل عليها خلال اتفاقية "إيفيان" فيما يخص السوق الفرنسية أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية وفق شروط تفضيلية². بعد نهاية الستينات، قررت بعض الدول الأوروبية بشكل فردي رفض متابعة منح تفضيلات للمواد الزراعية الجزائرية، وهو ما جعل هذه الأخيرة تقرر انطلاقا من 1972 فتح مفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها.

الفرع الثاني: اتفاقية التعاون لسنة 1976.

وقعت الجزائر في أبريل 1976 اتفاقية تعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، والتي تضمنت منح الجزائر الكثير من التفضيلات الجمركية، إضافة إلى التعامل التجاري، الاقتصادي والتقني الذي يهدف إلى³:
- تحسين بنية الاقتصاد التحتية وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة.
- التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.
كما كرست الاتفاقية أيضا مبدأ تقديم إعانات مالية من قبل المجموعة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تم في هذا الإطار التوقيع على أربع بروتوكولات مساعدة مالية غطت الفترة من 1978 إلى 1996 مدة كل منها 05 سنوات قابلة للتجديد.

الفرع الثالث: اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية.

إن الشراكة الأورو متوسطية التي اتفق على إقامتها في مؤتمر وزراء خارجية البلدان الأورو متوسطية الذي انعقد في برشلونة سنة 1995 هي أهم مبادرة تعمل على إقامة روابط قوية ودائمة بين شاطئ المتوسط

¹ سمينة عزيزة، 2011، ص153.

² - سمينة عزيزة، 2011، ص152.

* تحصلت الجزائر بعد اتفاقية روما على تفضيلات فيما يخص صادراتها نحو أوروبا، عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية المطبقة على السلع الجزائرية خاصة المنتجات الزراعية.

³ معسكري سمرة، 2011، تقييم إتفاق الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية-دراسة الأهداف المنتظرة والنتائج المحققة 2005-2010، رسالة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، ص133.

وهي تختلف عن اتفاقيات التعاون السابقة المبنية على مبادئ التفضيل التجاري والمساعدات المالية¹. فهذه الشراكة تعالج ثلاث مجالات هي: المجال السياسي والأمني، المجال الاقتصادي والمالي، والمجال الاجتماعي والثقافي، لتخرج العلاقات الأورو متوسطية من إطار المساعدات والتعاون إلى مجال الشراكة وتدخل بذلك العلاقات الأوروبية الجزائرية مرحلة جديدة، حيث سعت الجزائر بعد انعقاد مؤتمر برشلونة للدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورو متوسطية. بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية التالية²:

- التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني والسعي للانفتاح على الأسواق الأوروبية.
- وضع برنامج خاص لدعم الصادرات خارج المحروقات.
- تأهيل قطاع صناعي وتهيئة الاقتصاد للدخول إلى منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية.
- وكنتيجة لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر بسبب رفض الأوروبيين لمطالبها الخاصة بحرية انتقال الأشخاص، المديونية الخارجية بالإضافة إلى الأزمة السياسية التي عانت منها، ليتم استئنافها في عام 2000، وبعد 17 جولة ترجمت بالتوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل وتم إقرارها رسميا في 22 أبريل 2002 ودخلت حيز التطبيق في 1 ديسمبر 2005، وقد تضمنت هذه الاتفاقية ما يلي³:
- **الحوار السياسي:** الذي يشمل كل المواضيع التي تتعلق بالمصالح المشتركة بين الطرفين خاصة في مجال الأمن.
- **حرية تنقل السلع:** الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر تدريجيا في ظرف 12 سنة استنادا إلى اتفاقيات التعرف الجمركية المعتمدة من قبل المنظمة العالمية للتجارة.
- **تجارة الخدمات:** منح الجزائر معاملة الدولة الأولى بالرعاية فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها اتفاق المنظمة العالمية للتجارة، بينما تلتزم الجزائر منح امتيازات خاصة لأوروبا، إلا أن الاتفاق ضمن هذا البند لازال معلقا إلى يومنا هذا بسبب تعثر مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة.
- **المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة:** تنظيم حرية انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر ودول الاتحاد وكذا القواعد التي تنظم المنافسة.
- **التعاون الاقتصادي:** يشمل جميع القطاعات الاقتصادية، الصناعية والزراعية وكذا مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهتم بتقديم مساعدات تكنولوجية، القانونية والإدارية والمساعدات في مجال الخبرة والتكوين.

¹ علي لزعر وناصر بوعزيز، 2009، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الخامس، ص31.

² علي لزعر وناصر بوعزيز، 2009، ص31.

³ - زروكلان كهيبة، 2009، ص76-77.

- **التعاون المالي:** عصنة الاقتصاد وإعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية وترقية الاستثمار الخاص والنشاطات التي من شأنها خلق مناصب شغل، إضافة إلى وضع سياسة اجتماعية مرافقة لامتصاص الآثار السلبية الناجمة عن الإصلاحات.
- **التعاون الاجتماعي والثقافي:** تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالعمال وضرورة الحوار الاجتماعي والتعاون في مجال الثقافة وكذا أمور الهجرة.
- **الإجراءات المؤسسية:** يتضمن إجراءات لتنظيم وتطوير عمل المؤسسات الاقتصادية إضافة إلى شروط وقواعد تنظيم بنوك الاتفاقية.

المطلب الثاني: العوامل الدافعة لإقامة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي هدف إلى إقامة منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط.

فالالاتحاد الأوروبي الذي يعد من أهم المتعاملين التجاريين مع جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% الذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومناقسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطة سوى 5.1%، والجزائر لا تشذ عن هذه القاعدة استيرادا وتصديرا، ويعود ذلك إلى قربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر سعى جاهدا لإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا ومن ورائها أوروبا كلها، ووجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا في المغرب العربي وإفريقيا من جهة أخرى².

أما بالنسبة للجزائر فإن المشاكل الاقتصادية العويصة التي كانت ولا تزال تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة سابقا، تفشي البطالة، جمود الجهاز الإنتاجي، عدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة، عدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين: زراعية، صناعية وخدمية وهي الدافع لإقامة الشراكة.

كما أن المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين تعد من بين أهم العوامل الحاثّة على إقامة تعاون وثيق في جميع الميادين، وهو ما عبر عن مضمون الاتفاق الذي أرجع أهم دوافع الشراكة إلى³:

- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادل المصالح والامتيازات.

¹ زابدي بلقاسم ودريال عبد القادر، 2002، تأثير منطقة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، سلسلة بحوث اقتصادية، العدد 27، الجزائر، ص 39.

² El Hadi MAKBOUL, 2002, *coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?*, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger, p50.

³ هويدي عبد الجليل، 2013، انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 76.

- إقامة شراكة تركز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائما لتطور العلاقات الاقتصادية والخارجية يشجع الاستثمار في الجزائر، بما يسمح لها الاستفادة من التكنولوجيا الأوروبية ويعيد بناء الاقتصاد لاقتصادها.
- الرغبة في إقامة تعاون وحوار منتظم في الميادين: الاجتماعية، الثقافية، العلمية، التكنولوجية، السمعية البصرية، البيئة.
- تقريب مستو التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان وكذا ضمان الحرية السياسية الاقتصادية.
- إقامة إطار مناسب للحوار السياسي والأمني بما يعمق التوافق السياسي حول الجوانب والمسائل الثنائية والدولية ذات المصلحة المشتركة، ويضمن الاستقرار بالمنطقة المتوسطية.
- بالإضافة إلى الدوافع، هناك مؤهلات تتمتع بها الجزائر من شأنها أن تكون حافزا لإبرام الشراكة من أهمها¹:
- الخاصية الجيوسياسية، المتمثلة في موقع الجزائر الاستراتيجي الذي يتوسط البلدان المغاربية وإقليمها الشاسع الذي يعد بوابة إفريقيا، بالإضافة إلى ساحلها الممتد على طول 1200 كم، والذي يعتبر همزة وصل بين الجزائر والقارة الأوروبية مما يسهل عمليات التبادل والتنقل.
- الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر وفي مقدمتها البترول والغاز.
- جاذبية الإطار التشريعي الجديد، والإرادة المعلنة لإنشاء دولة القانون، خاصة بعد إتمام العملية الانتخابية لسنة 1997، والتي ساهمت في إعطاء وجه جديد للجزائر.
- توفر الجزائر على سوق وطنية ومغاربية هامة.
- الإمكانيات الهائلة لجلب الاستثمارات في عدة ميادين كالمحروقات، الخدمات، القطاع الزراعي... الخ.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف اتفاق الشراكة.

تتمثل أهمية هذا الاتفاق في ما يلي²:

- كونه موقع لمدة غير منتهية فهو يعوض اتفاقية التعاون الموقعة سنة 1976.
- إن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسباً لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة، وهو يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقات الطرفين الاقتصادية والتجارية، وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرية التكنولوجية.
- كونه قائما على المصالح المشتركة، التنازلات المتبادلة، التعاون والحوار.
- كونه مبني على احترام السياسة الداخلية والخارجية للدول الأطراف، بالإضافة إلى احترام المبادئ الديمقراطية والحقوق الأساسية للإنسان، كما هو مبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

¹ زروكلان كهيبة، 2009، ص 81.

² زعباط عبد الحميد، 2005، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الجزائر، مقال في اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، ص 61.

أما أهداف هذا الاتفاق فتتمثل فيما يلي:¹

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقاتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانهما ملائمة.
- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين، وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع التبادلات البشرية خاصة في إطار الإجراءات الإدارية.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق ترقية التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية، وبين هذه الأخيرة والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها.
- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.
- التعاون في ميدان القضاء والشؤون الداخلية. وهو البند الذي انفرد به الاتفاق عن الاتفاقات المبرمة سابقا مع بقية الدول المتوسطية.

المطلب الرابع: القطاعات التي مستها الشراكة في الجزائر.

لقد شجعت الجزائر الشراكة في العديد من الاستثمارات، فدعمتها بمختلف القوانين والتنظيمات والامتيازات، ولم تتوقف عند هذا وإنما جسدتها على أرض الواقع بمباشرتها في تنفيذ المشاريع.

الفرع الأول: الشراكة في ميدان المحروقات.

- لتحقيق الشراكة في مجال المحروقات مع الأجانب تميزت العقود طبقا للقانون 86/14* المؤرخ في 19 أوت 1986 بما يلي:²
- إن العقود المبرمة بين شراكة سوناطراك والشركاء الأجانب تحددها قواعد الشراكة خاصة المساهمة في الأعباء والأخطار والنتائج وكيفية انتفاع الشريك الأجنبي.
 - حصول الشريك الأجنبي في الميدان على جزء من إنتاج الحقل المكتشف يطابق نسبة مساهمته في الاشتراك التي لا يجب أن تتعدى 49 ٪ كما هي محددة في القانون.
 - دفع مبلغ الشريك الأجنبي عينا أو نقدا حسب الكيفيات المتفق عليها في عقد الإشارك من خلال اكتشافه لحقل قابل للاستغلال تعويضا لمصاريف الاستكشاف والأجور المحددة في العقد.

¹ El Hadi MAKBOUL, 2002, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Alger, p50.

² هويدي عبد الجليل، 2013، ص77.

* القانون 86/14 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، المعدل والمتمم.

إن الانفتاح نحو الاستثمار الذي أظهره المشروع في قانون 86/14¹ قد مكن شركة سوناطراك من البحث عن سبل الكفيلة التي تمكنها من فتح مجال الشراكة من أجل رفع مستوى الاستغلال والاستفادة من خيارات الغير.

فالقانون السابق الذكر قد أعطى دفعا في مجال التعاون، حيث سمح بتتويع وتوسيع عقود الاستثمار بإبرام عقود مع شركات أجنبية، كما أدى إلى جانب القوانين التي صدرت بعده إلى ارتفاع حجم المشاريع الموجهة لقطاع المحروقات وذلك لأهميته البالغة، كما أنه يعتبر المتبني الأول لمشاريع الشراكة لأنه يمثل قطاعا استراتيجيا للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى أنه يشكل قاعدة الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الشراكة خارج قطاع المحروقات.

إن التقييم الفعلي لمشاريع الشراكة في الجزائر خارج قطاع المحروقات لا يمكن فهمه إلا من خلال معطيات كمية ومالية من جراء عمليات التسجيل التي قامت بها وكالة ترقية الاستثمارات المؤهلة قانونيا لدى بنك الجزائر، ومن أهم المعلومات المصرح بها لدى الوكالة خلال الفترة 1994-2000 وفق ما يظهره الجدول التالي:

جدول رقم (08): توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات في الجزائر

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	حجم الإستثمارات من إجمالي التدفقات (مليون)
الفلاحة	16	4.03	06
الصناعة	233	58.70	53
أشغال البناء	38	9.57	10
السياحة	15	3.78	05
الخدمات	75	18.89	29
الصحة	02	0.5	03
التجارة	18	4.53	07
المجموع	397	100	113 مليون دج

المصدر: معسكري سمرة، 2011، تقييم إتفاق الشراكة الإقتصادية الأورو جزائرية-دراسة الأهداف المنتظرة والنتائج المحققة 2005-2010، رسالة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر، ص133.

من خلال الجدول يظهر أن هناك 397 مشروع يخص الشراكة بتكلفة إجمالية مقدرة ب 113 مليون دج، حيث يحتل القطاع الصناعي فيها الصدارة ب 233 مشروع (53 مليون دج) وبعده قطاع الخدمات ب 75 مشروع، وبعده أشغال البناء ب 38 مشروع (10 مليون دج)، ثم قطاع التجارة ب 18 مشروع (07 مليون دج)، كما أن قطاعات الفلاحة، السياحة، الصحة نصيبها من مشاريع الشراكة أقل من 09% مقارنة بأهميتها

¹El Hadi MAKBOUL, 2002, p57.

في الاقتصاد، بحيث بلغ عدد المشاريع الموجه إليها وعلى الترتيب 15، 15، 02، وبتكلفة استثمار تقدر وعلى الترتيب ب 06 مليون دج، 05 مليون دج، 0.3 مليون دج.

المطلب الخامس: آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري.

إذا كان لكل جوانب اتفاق الشراكة الأورو جزائرية أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، فالجزائر في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات. فلاشك أن واقعا جديدا واجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها دخلت في منافسة حادة نشأت عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية. إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين أي بين اقتصاديات البلدان الثمانية والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة واقتصاد بلد نامي منفرد. وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة تراوحت بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة واستمرار الجزائر في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية¹.

الفرع الأول: الآثار المترتبة على الصناعة الجزائرية².

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيّز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعاً في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى:

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطة في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات العمومية، وسلبات أنظمة التكوين والتعليم.
- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلق المردودية.

وعليه فإن آثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد تختلف حسب القطاعات وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى آثار سلبية وأخرى إيجابية.

¹ معسكري سمرة، 2011، ص144.

² إنصاف قسوري، 2005، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو-متوسطة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص63.

1- الآثار السلبية.

إن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى السوق الوطنية، يمثل تحدياً أمام الصناعة الجزائرية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر¹:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة.
- المشاكل الكبيرة التي واجهت الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- إن تحرير المبادلات الصناعية أدى إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما تسبب في تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، رفع من المنافسة الأوروبية وأدى إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية التي هي أساساً غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية رفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ودفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدلاً من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها، وهذا ما أدى إلى ضعف المنتج الصناعي الجزائري إضافة إلى وجود محيط تنافسي على صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوروبي بسبب الاندماج المتزايد لدول أوروبا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوروبي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات.

2- الآثار الإيجابية².

- إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يمكن أن يفيد كثيراً قطاع الصناعة ويحفزه من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات الأوروبية.
- الانخفاض الجمركي عمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر وهذا الأثر أدى إلى رفع كفاءة الأداء الصناعية.
- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة، التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.
- جو المنافسة الذي خلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتج الأوروبي.
- استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوروبية المفتوحة التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة. بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوروبي.

¹ معسكري سمر، 2011، ص 155-156.

² زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مقال في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 62-65.

– الاتفاق سمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية، التي يتيحها الاتحاد الأوروبي لشركائه، مما ألزم الوزارات المعنية، وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع.

الفرع الثاني: أثار الشراكة على الزراعة الجزائرية.

لقد عانى القطاع الزراعي الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ 9%، وبشغل حوالي 21% من اليد العاملة التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في¹:

- ضعف المردود.
 - النقائص المسجلة في مجال المكننة، واستعمال المخصبات.
 - نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.
 - نقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.
 - النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتنميتها.
- وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج.

1- الآثار السلبية²

إن اتفاق الشراكة أثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوروبا تضمن 48% من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و1.5 مليار دولار، هذا العجز تضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي تواجه المنتج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوروبية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.

2- الآثار الإيجابية

تتمثل فيما يلي³:

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري فتح أمام الجزائر فرصا واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات ولحوم الأغنام ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوروبية بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير، بالإضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.

¹ غراب رزيقة، 2006، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، مقال في الملتقى الدولي حول ، آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص07.

² مندي بن شهرة، 2008، ص78.

³ أحمد باشي، 2004، الآثار المحتملة لاتفاق الشراكة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، مقال في مجلة دولية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص23.

- إن اشتداد المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

الفرع الثالث: الآثار على قطاع التجارة في الجزائر.

إن الجزائر كغيرها من الدول النفطية تشكل فيها نسبة الصادرات من المحروقات 96.25% من إجمالي الصادرات لعام 2013 مقابل 3.75% من الصادرات خارج المحروقات، وهذه الأخيرة تركز على المواد نصف المصنعة والتي لا تتمتع بمزايا تنافسية معتبرة وهي في أغلبها منتجات طاقة¹.

كما أن أغلب المبادلات التجارية للجزائر تتمركز مع الاتحاد الأوروبي فهو مستورد أساسي لجل صادراتها من البترول والغاز، كما أنه الممول الرئيسي للمبادلات التجارية، وهو ما يوضح أهمية ودور الاتحاد الأوروبي في المبادلات التجارية، حيث أن 52.11% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي مقابل امتصاصه 64.89% من الصادرات، وتبقى الواردات من المواد الغذائية مرتفعة وبأحجام معتبرة لأنها تحتل المرتبة الثانية بنسبة 25.16%، وتشمل المواد الأساسية كالحبوب والحبوب ومشتقاته، في حين تحتل الواردات الموجهة لتشغيل الجهاز الإنتاجي المرتبة الثالثة².

الفرع الرابع: الآثار على الجمارك.

إن الجزائر التي انتهجت النظام الحمائي الجمركي من أجل حماية منتجاتها من شدة المنافسة الأجنبية وجدت نفسها الآن مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية بفعل تطبيق الاتفاقية، وهذا من خلال تفكيك تعرفتها لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، وكذا تحريرها للمبادلات التي تخص منتجات الصيد البحري وكذا تحريرها للمنتجات الزراعية التي تدخل ضمن الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات للمنظمة العالمية للتجارة.

في هذا الإطار شرعت الجزائر في إصلاح التعريفات الجمركية حيث تم تخفيض النسبة المئوية للتعريفات من 45 % إلى 30 % والمطبقة حاليا، وكذا فرض هذه التعريفات كما يلي³:

- المواد الأولية غير المنتجة محليا والتي تستعمل من قبل الجهاز الإنتاجي: 0.5%.
 - التجهيزات ووسائل الإنتاج الزراعي والصناعي وكذا المنتجات النصف المصنعة: 15%.
 - المنتجات والسلع التامة الصنع والمعدة للاستهلاك النهائي والمباشر: 30 %.
- إن إلغاء الحواجز الجمركية من خلال تطبيق هذه الاتفاقية كانت له انعكاسات على السياسة الجمركية بصفة خاصة على الاقتصاد الوطني تتمثل في:
- انخفاض إيرادات الدولة.

¹ Douanes Algériennes:

http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Comext.Janvier_%202014_VM.pdf (consulté le 14/04/2014).

² ministère du commerce Algérie:

<http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf> (consulté le 15/04/2014).

³ بظاهر علي، 2004، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مقال في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 01، ص182.

- إن إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي شكلت منذ الاستقلال موارد هامة لتمويل ميزانية الدولة وهذا ما أثر سلبا على تأهيل الموارد البشرية واعتماد وسائل تسيير جديدة. يمكن تلخيص بعض آثار الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري فيما يلي¹:

1- الآثار الإيجابية

نلخصها في الآتي:

- ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تحسين نوعية الإنتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية.
- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ولو بنسبة ضعيفة أدى إلى تطوير الجهاز الإنتاجي الجزائري وخلق فضاءات إنتاج جديدة وهذا ما يؤدي إلى توفير مناصب شغل وبالتالي تقليص البطالة².
- الاستفادة من المساعدات المالية الأوروبية.

2- الآثار السلبية

تتمثل فيما يلي³:

- صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الأوروبي خارج المحروقات جد ضئيلة.
- تقلص إيرادات الدولة وذلك بسبب خسائر تفكيك التعريفات والرسوم الجمركية والتي قدرت بحوالي 349.381 مليار دينار جزائري خلال 12 سنة.
- حل الكثير من المؤسسات الاقتصادية والتي لا تقوى على المنافسة الأوروبية.
- صعوبة حماية الصناعة الجزائرية خاصة الناشئة منها.
- جلب الاستثمارات الأجنبية وتنمية الاقتصاد الوطني صعبة المنال.

¹ معسكري سمرة، 2011، ص 155-156.

² عبد الرشيد بن ديب، 2003، تنظيم وتطور التجارة الخارجية-حالة الجزائر-أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ص246.

³ - زيرمي نعيمة، 2011، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص145.

المبحث الثاني: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على اقتصاد الجزائر.

إن إصدار العملة الأوروبية الموحدة الأورو والتعامل بها أحدث أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري باعتبار أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للجزائر.

المطلب الأول: أثار الأورو على التجارة الخارجية.

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، إذ يساهم بأكثر 64.89 % من التجارة الخارجية للجزائر، وبالتالي فإن هذه النسبة تضع الجزائر في المرتبة الثالثة من بين 12 دولة المنخرطة في مسار برشلونة بالنسبة للضفة الجنوبية من المتوسط بعد كل من تونس ومالطا¹. وتتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات والآلات، المواد الغذائية والسلع الإنتاجية، في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط ومنتجاته خاصة الغاز الطبيعي وبعض المنتجات الصناعية، كما أن المعاملات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كانت تسويتها سابقا تتم بعملات بعض الدول الأوروبية خاصة المارك الألماني قبل التحول إلى الأورو، وعلى هذا الأساس فإن حجم ونمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ والتناظر في هذه العلاقة الذي يكمن في العناصر التالية²:

- الاختلاف والفرق الواسع في مستويات التنمية، القدرات التكنولوجية والمالية وفي القوة التفاوضية أي بين مجموعة مكونة من ثماني وعشرين دولة منها سبعة عشرة دولة قوية اقتصاديا وعلى درجة عالية من التقدم وهي منطقة الأورو.
- الاختلاف الواسع في المجال الاقتصادي والسياسي.
- عدم التناظر في حجم السوق من ناحية العرض والطلب، مستوى المعيشة، رد الفعل اتجاه الصدمات الاقتصادية الكلية الخارجية وفي هيكل المبادلات.
- الاختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الآخر، فالاتحاد الأوروبي يمثل 64.89% من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري تنحصر في 5% من حجم التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي، كما أن الجزائر تعاني من تبعيتها لمورد مهيم مما جعل التجارة الخارجية لا تعرف تغيرا كبيرا واعتماد الصادرات على نشاط معين وقطاع زراعي ضعيف الكفاءة، مع مراعاة بعض العوامل الهيكلية من بينها الجوار الجغرافي للمنطقة الأوروبية والمعرفة الجيدة للسوق الأوروبية سواء بالنسبة للمصدرين أو المستوردين، فضلا عن تحكم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في إحدى اللغات المتداولة في هذه الدول، إضافة إلى ذلك فإن حصة الصادرات من المحروقات الجزائرية تمثل حصة هامة في السوق الأوروبية.

¹ أمينة مخلفي، 2013، أثر تطور أنظمة إستغلال النفط على الصادرات، دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية، رسالة دكتوراه ، ص185.

² علة محمد، 2003، ص167.

إن وجود اختلافات بين الشريكين لا يعني غياب عوامل تساعد على تكثيف ودعم العلاقات التجارية مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي، يتمثل أهمها في مسار وعملية خصوصية المؤسسات العمومية في حالة ما إذا قرر المستثمرون شراء بعض من هذه المؤسسات أو المساهمة في رأس مال البعض منها. ولتبيين أثر عملة الأورو على قطاع التجارة الخارجية إرتأينا إلى تبين آثاره على كل من الواردات والصادرات والمتمثلة في:

الفرع الأول: أثر العملة الأوروبية الموحدة على الواردات.

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي من أكبر الموردين للجزائر من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات وعليه فإن استخدام الأورو يكون أقل كلفة عنه في حالة التعامل بعملات أوروبية منفردة بالنسبة للمستورد، حيث أن المنتجات الأوروبية تسعر بعملة واحدة، إلا أنه ولكون 97% من صادرات الجزائر إلى الخارج تتم بالدولار وأن ما 52.11% من وارداتها تأتي من الدول الأوروبية فإن الجزائر تتحمل خسائر تجارية نتيجة لتراجع قيمة الدولار أمام الأورو¹.

إن الجزائر وعلى الرغم من الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها إلا أن قطاع الزراعة بها لا يزال ضعيفا وغير قادر على تغطية احتياجاتها المحلية ويبقى تحقيق الاكتفاء الذاتي حلما بعيد المنال في ظل عدم الاهتمام بهذا القطاع وفي الوقت ذاته زيادة الطلب على هذه السلع، وتعتمد الجزائر على المصادر الخارجية لتغطية هذا الطلب بعبارة أخرى أنها تعاني من التبعية سواء تعلق الأمر بالمواد الغذائية الأساسية كالحبوب والسكر، القهوة، الحليب أو المواد الاستهلاكية غير الغذائية مثل الدواء والمواد الطبية وشبه الصيدلانية، والتي تمثل معا أكثر من 32.87% من واردات الجزائر، وعليه فإن ارتفاع قيمة الأورو أمام الدولار يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة فاتورة الواردات لهذه السلع المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

وفي محاولة منها للتحرر من هذا الإشكال قامت الجزائر بتنويع مبادلاتها التجارية مع دول غير أوروبية لتستورد منها، ومن بينها الصين التي نجد أن حصة صادراتها نحو الجزائر تتجه نحو الارتفاع، وتقدر واردات الجزائر من هذا البلد خلال سنة 2013 بـ 4.95 مليار دولار أي نسبة 11.98% من مجموع الواردات² وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى ضمن العشر موردين الأوائل للجزائر متفوقة على فرنسا الممول التقليدي للجزائر، كما تفيد حصيلة الديوان الوطني للإحصائيات التابع للجمارك أن الصين تربعت خلال سنة 2006 على المرتبة الثالثة من حيث صادراتها باتجاه الجزائر بمقدار 1.165 مليار دولار من مجموع 2.139 مليار دولار و واردات الجزائر من دول آسيا³.

¹ مقعاش سامية، 2007، ص 47.

² <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf> (consulté le 11/05/2014)

³ <http://staralgeria.phpbb9.com/t2163-topic> (consulté le 11/05/2014)

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر بإمكانها التخلص من التبعية لدول الاتحاد الأوروبي، مما يعني ابتعادها عن الضغوط والمساومات الاقتصادية والسياسية التي قد تتعرض لها في حالة اعتمادها على منطقة واحدة.

الفرع الثاني: أثر العملة الأوروبية الموحدة على الصادرات.

ترتبط الجزائر بعلاقات اقتصادية قوية مع الاتحاد الأوروبي، ويعتبر هذا الأخير الشريك الرئيسي للجزائر حيث يتلقى ما نسبته 64.89% من إجمالي صادرات الجزائر، لذلك فإن تأثير العملة الأوروبية الموحدة الأورو يكون كما يلي¹:

بالنسبة لصادرات المحروقات، فإن أي ارتفاع في أسعار الأورو يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية لإيرادات المحروقات بنفس مقدار الارتفاع، فإذا كانت مداخيل الجزائر من الصادرات تقدر بـ 65 مليار دولار سنة 2013² ووفقا لسعر صرف الأورو مقابل الدولار لنفس السنة والمقدر بـ 1.3872³ فإن مداخيل الصادرات تقدر بـ 90.168 مليار أورو، مما يعني انخفاض القدرة الشرائية لهذه الدولارات، أي أنه عند حدوث أي زيادة في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى إحداث تقلبات في حصة الصادرات الجزائرية مقومة بالأورو بنفس نسبة الارتفاع.

أما الصادرات خارج المحروقات فلا تتأثر كثيرا على الأقل في المديين القصير والمتوسط باعتبار أن حصة المحروقات من صادرات السلع والخدمات استأثرت بالنسبة الأهم (96.25%)، وهذا معناه ضعف ومحدودية الصادرات خارج المحروقات (3.75%)، كما أن الجزائر ليس بمقدورها في المدى القصير والمتوسط إنتاج سلع بديلة لسد احتياجاتها المحلية ومحاولة كسب أسواق خارجية⁴.

ومع ذلك، ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي فإن التعامل بالأورو يتيح فرصة لدول حوض المتوسط التي ستندمج إلى منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في أوائل العشرية الثانية من هذا القرن لزيادة حجم صادراتها نحو دول الاتحاد الأوروبي، ومن المتوقع أن يزيد حجم مبادلات هذه الدول مع دول الاتحاد حيث أن اعتماد الأورو وتطبيق معايير ماستريخت في أوروبا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات والخدمات من الدول الشريكة، مما يفسح المجال أمام الصادرات الجزائرية باتجاه أوروبا، خاصة في ظل توسع الاتحاد الأوروبي حيث يتطلب الأمر المزيد من الاستثمار والعمالة في دول الاتحاد الأوروبي وهو ما ينتج عنه توسع في حجم الأنشطة وزيادة الطلب على الواردات من داخل وخارج الاتحاد.

¹ معاش سامية، 2007، ص 49.

² <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (consulté le 11/05/2014)

³ <http://sa.investing.com/currencies/eur-usd> (consulté le 11/05/2014)

⁴ زيرمي نعيمة، 2011، ص 157.

كما أنه في ظل وجود سوق واحدة بدلا من سبعة عشرة سوقا وعملة واحدة لن تتمكن الدول الأوروبية من اللجوء إلى أداة سعر الصرف للتأثير على وضعها التنافسي، مما يمكن الشركاء التجاريين ومن بينهم الجزائر من زيادة صادراتهم نحو أوروبا، اعتمادا على شفافية منطقة الأورو وتنافسية سلعها¹.

غير أن تجسيد هذا الأثر الإيجابي يتوقف على درجة مرونة الأجهزة الإنتاجية في الجزائر في تلبية الطلب الأوروبي، وعلى مقدرة سلعها على منافسة السلع المماثلة الأوروبية والآسيوية والأمريكية ومما لاشك فيه أن هذه الأجهزة تحتاج إلى إصلاحات وجهود جبارة لبلوغ ذلك الهدف.

ففي المدى القصير لم تتحسن الصادرات الجزائرية بشكل ملحوظ، طالما أن معظم الصادرات تتمثل في المحروقات، في حين الصادرات خارج المحروقات رغم أن نسبتها ضئيلة جدا وتأثيرها على ميزان المدفوعات ضعيف فهي تواجه مشاكل عديدة منها ما يتعلق بالمشاكل الداخلية المتمثلة فيما يلي²:

- ظروف التصدير في الجزائر التي لا تساعد المصدر على أداء مهمته بالشكل المطلوب، فهو يواجه عدة عراقيل تتمثل في قلة الخبرة ومحدودية وسائل التمويل والتخزين والنقل والتسويق،
- أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تعترضها عدة مشاكل تتعلق بالجانب التنظيمي لعملية التصدير وتحديدا في الإجراءات الإدارية المعقدة.

- لا يستجيب المنتج الجزائري بشكل عام للمواصفات المطلوبة من طرف المستهلكين بسبب رداءة النوعية (التغليف، الجمركة، التأمين والنقل).

- أن ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية المصدرة بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المصدرة يحد من مقدرتها التنافسية، ومرد ذلك زيادة الأعباء الناجمة عن ضعف الإنتاجية بالمقارنة مع ارتفاع الأجور والمرتبات للعاملين والموظفين.

أما المشاكل الخارجية فتتمثل فيما يلي³:

- المنافسة الدولية التي تواجهها المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية خاصة في ظل هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العالمية.
- ميل الدول المتقدمة نحو تدعيم التكتلات الاقتصادية الجهوية وتقوية الروابط التجارية فيما بينها من خلال الاتفاقيات في مجال التجارة، ولهذا فإن تأثير هذه السياسات المنتهجة من طرف هذه الدول يكون سلبا على صادرات الجزائر خارج المحروقات.

في الأخير يمكن القول أن إقرار نظام العملة الأوروبية الموحدة في جانفي 2002 لم يغير من حجم العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ولم تتأثر هذه العلاقات سلبا لأنها تطورت خلال سنوات عديدة ومتتالية على الرغم من تقلبات نسب صرف عملات الاتحاد الأوروبي حيال الدولار الأمريكي خلال

¹ غراب رزيقة، 2006، ص 57.

² بودري شريف، 2009، تقلبات أسعار صرف الدولار والأورو على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 135-137.

³ خليفة لخميسي، 2002، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية، حالة المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 103-106.

هذه السنوات، فالإقتصاد الجزائري يوجد حاليا في مرحلة إعادة هيكلة ونحن نعلم أن هذه العملية تراكمية وتتطلب فترة زمنية طويلة كما أنها عملية بطيئة ومعقدة، فلا يمكن توقع تأثير الأورو على تركيبة وطبيعة الصادرات الجزائرية التي تعتمد حاليا على 96.89 % من المحروقات، وهذه الوضعية ستستمر كذلك في السنوات المقبلة بأشكال مختلفة وبكميات أهم، مع توقع ارتفاع في إنتاجية الحقول المكتشفة حديثا بالنظر إلى توسيع نشاط الاستكشاف والاستغلال والإنتاج منذ 1991 من جهة، وتزايد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي من الطاقة من جهة ثانية، كما أن الواردات الجزائرية ستشكل أساسا في السنوات المقبلة في المنتجات الغذائية التي يخصص لها غلاف مالي يقدر بأكثر من 2.5 مليار دولار إلى جانب مواد الاستهلاك الصناعي والتجهيز التي يتوقع أن ترتفع تدريجيا مع انتعاش الاستثمارات وعودة النمو¹.

المطلب الثاني: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على حساب رأس المال.

إن التعامل بالأورو يحدث أثارا على مستوى حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الجزائري، إذ يؤثر على حركة روس الأموال بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. ويمكن تناول الآثار التي يحدثها التعامل بالأورو من خلال دراسة انعكاساته على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى المديونية الخارجية.

الفرع الأول: انعكاسات الأورو على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتسم البيئة الدولية باحتدام التنافس على جذب رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام للاستثمار الأجنبي فيما يلي²:

- توفير التمويل الضروري لتنفيذ المشاريع الإنتاجية.
- نقل التكنولوجيا.
- المساهمة في رفع مستويات المداخيل.
- خلق المزيد من فرص العمل وتدعيم قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق.
- التخفيف من تكاليف الواردات من خلال توفير السلع والمنتجات في السوق المحلية.

أما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من وإلى دول الاتحاد الأوروبي، فإن خبراء صندوق النقد الدولي يرون أن من بين نتائج الوحدة النقدية الأوروبية على الدول النامية ومنها الجزائر، أن ظهور الأورو أدى إلى زيادة انتقال رؤوس الأموال نحو الاتحاد الأوروبي، كما أن قيام اتحاد نقدي ناجح يزيد من حجم السوق والسيولة التي يوفرها اعتماد عملة واحدة ويشجع أصحاب رؤوس الأموال على القيام بالمزيد من الاستثمارات

¹ بودري شريف، 2009، ص 97.

² بعداش عبد الكريم، 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 48.

في منطقة الأورو، للاستفادة من مزايا السوق الأوروبية الموحدة والواسعة التي تتعدى فيها تكاليف التحويل بين العملات وتزيد فيها الكفاءة الإنتاجية والعائد من الاستثمارات¹.

في هذا السياق، أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد" في تقرير الاستثمار الدولي لسنة 2004، الذي جاء فيه أن ترتيب المناطق الجغرافية من حيث جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر منطقة آسيا ومن أهمها الصين في المرتبة الأولى وتأتي الدول الأوروبية وتحديدا المملكة المتحدة ولوكسمبورغ وفرنسا في المرتبة الثانية، أي بعبارة أخرى هناك تدفق رأس المال من الدول النامية إلى الاتحاد الأوروبي والذي أفرز عن آثار سلبية على بند حساب رأس المال، كما أن ظهور الأورو ساهم في تشجيع الاستثمارات داخل دول الاتحاد الأوروبي نتيجة استقرار المنطقة بفعل الحرص على تطبيق معايير معاهدة ماستريخت، وقد نجم عن ذلك تنقل رؤوس الأموال بين دول الاتحاد الأوروبي ذاتها أكبر من حركتها خارج هذه الدول والمحصلة المتوقعة هي تراجع حركة لرؤوس الأموال الأوروبية باتجاه الدول جنوب البحر المتوسط².

وبالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، رغم أنه يشكل أهم مصادر التمويل الخارجية في الوقت الراهن، والتي تساعد في تحقيق أهدافها التنموية، إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب وبعيدا عن الإمكانيات المتاحة في السوق الجزائرية.

من جهة أخرى، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأتي في المرتبة الأولى من حيث البلدان الأكثر استثمارة في الجزائر، كما أن النسبة الأكبر من الاستثمارات المتدفقة تتمثل بالدرجة الأولى في قطاعي المحروقات والاتصالات، وبناء على ذلك يمكن القول أن آثار الأورو على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ستكون محدودة خاصة في المدى القريب، ولكي تستفيد الجزائر من تدفق الاستثمارات الأوروبية إليها يجب أن تعمل على توفير المناخ الاستثماري الملائم، وهذا ما يتطلب بذل المزيد من الجهود لتوفير الأرضية الملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر³.

الفرع الثاني: انعكاسات الأورو على المديونية الخارجية⁴.

إن دخول الأورو مجال التداول في الأسواق النقدية والمالية العالمية كان له انعكاسات واضحة على المديونية الجزائرية، فمن جهة سهلت عملة الأورو عملية إدارة المديونية، لأنه توجد عملة واحدة فقط عوضا عن سبعة عشرة عملة من عملات دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تساهم في رفع قيمة المديونية كلما ارتفع سعر الأورو ضد الدولار، لأن الأمر يتطلب مبلغا كبيرا مقوما بالدولار لتسديد مبلغ صغير مقوم بالأورو والعكس يؤدي إلى انخفاض قيمة المديونية في حال تراجع قيمة الأورو أمام الدولار وبالتالي فإن الفروقات في أسعار صرف الأورو مقابل الدولار تتجم عنها آثار بالغة على استقرار قيمة الدين الخارجي.

¹ بن دحمان حليم، 2011، رفع رؤوس الأموال الأجنبية ساهم في رفع الاستثمارات الأجنبية، مقال في مجلة الأبحاث الاقتصادية، دارا لأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، العدد 29، الجزائر، ص 63.

² سمينة عزيزة، 2009، الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، مقال في مجلة الباحث، عدد 09، ص 152.

³ بن دحمان حليم، 2011، ص 67.

⁴ <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (consulté le 10/05/2014)

بالنسبة للمديونية الخارجية للجزائر، وعلى الرغم من أنها عرفت انخفاضا جوهريا نتيجة زيادة المتحصلات النقدية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، إلا أنها أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني في التسعينيات من القرن الماضي نتيجة تزايد عبء أقساط وخدمات الديون، وكانت العملات المكونة للمديونية الخارجية للجزائر خلال سنة 2004 تتمثل في الدولار الأمريكي بنسبة 39% من الحجم الكلي، ويمثل الأورو نسبة 39.9%، 10.6% الين الياباني، أما 10.5% من الديون المتبقية فتمثلها عملات أخرى¹.

كنتيجة يمكن القول أن الأورو يحتل المرتبة الأولى في تقويم الدين الخارجي للجزائر، مع العلم أن الصادرات الجزائرية تعتمد أساسا على المحروقات والدولار يتمتع بسيطرته على أسواق هذه المادة. أي أن الجزائر تحصل على الدولار لتسد ما يقارب 40% من المديونية المعبر عنها بالأورو، وعلى الصعيد العملي فإن الدولار فقد خلال الفترة 1999 إلى 2005 أكثر من 13.97% من قيمته أمام الأورو²، فقد كان يعادل 0.93 أورو في عام 1999 وأصبح يعادل 0.80 أورو في عام 2005 وهذا ما أدى إلى زيادة حجم ديون الجزائر الخارجية، وبالتالي تأثر المديونية بأسعار صرف الأورو بعلاقة طردية، حيث إذا ارتفعت أسعار صرف الأورو أمام الدولار أدى ذلك إلى ارتفاع الدين المقوم بالأورو، والعكس في حال انخفاض أسعار صرف الأورو أمام الدولار، وحسب تقديرات بنك الجزائر فإن المديونية الجزائرية سجلت ارتفاعا في قيمتها السنوية بحوالي 500 مليون دولار إضافية، ومس ذلك الأقساط وخدمات الديون والديون الأصلية وساهم ارتفاع الأورو في مثل هذا الارتفاع، أما مشروع الميزانية للدولة الجزائرية لسنة 2005 فبين أن انخفاض الدولار أمام الأورو خلال الفترة 2000-2003 كلف الخزينة الجزائرية خسارة تقدر بـ 1.7 مليار دولار، غير أن هذا الواقع تغير خلال سنتي 2005 و2006 نتيجة الشروع في عملية الدفع المسبق للديون الخارجية للجزائر³.

اعتمدت الجزائر على الاحتياطات الأجنبية المتزايدة بفعل تزايد أسعار المحروقات من أجل التسديد المسبق لديونها الخارجية التي انخفضت بشكل جوهري منذ عام 2006 تاريخ انعقاد اتفاقيات التسديد متعددة الأطراف تمكنت الجزائر خلالها من تخفيض حجم المديونية الخارجية إلى أقل من 03 مليار دولار حاليا.

إن تأثر رصيد حساب رأس المال نتيجة تغير أسعار الأورو يكون محصلة لأثر الأورو على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثر الأورو على المديونية الخارجية للجزائر، لكن لا يمكن الجزم أن سعر الأورو هو المسؤول الوحيد على ارتفاع العجز أو انخفاضه في حساب رأس المال، لأن رصيد حساب رأس المال مرتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيرا من سعر صرف الأورو، حيث توجد عوامل كثيرة تؤثر على هذا الحساب منها العوامل التي تعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية ورؤوس الأموال نحو الجزائر في ظل الغياب التام لأسواق الأوراق المالية والسندات الدولية مما يحرم الجزائر من هذا المصدر الحيوي.

¹ <http://www.djazairiss.com/ennahar/200743> (consulté le 11/05/2014)

² زغيب شهرزاد، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مقال في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص32.

³ خليف الزبير، 2002، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص123.

المطلب الثالث: الأورو والنظام البنكي والمصرفي¹.

إن التأثير الإيجابي الوحيد والمباشر لتوحيد العملة على النظام البنكي والمصرفي هو تبسيط الصفقات والعقود والعمليات الخاصة بالعملة الصعبة والمرتبطة بعمليات التجارة العادية خارج المحروقات مع الدول المنخرطة في نظام الأورو بدلا من اللجوء إلى الدفع بعملات مختلفة، فالبنوك الرئيسية الجزائرية قامت بإعداد الفواتير بعملة واحدة، وبالتالي فإن مثل هذا التبسيط أدى إلى تقليل مهلة إتمام أو إنجاز العمليات المرتبطة بالصفقات والعقود، حيث تم إقرار نظام تحويل الصرف من وإلى منطقة الأورو بسرعة وبالتالي تم تخفيض التكاليف، فعندما يقوم مستورد ما بشراء سلعة معينة فإنه لا بد من أن يستبدل عملته الوطنية في الصرف بعملة البلد المصدر، وسيطلب المصرف عمولة مقابل إتمام هذه العملية، وإذا كانت هذه التكاليف منخفضة نسبيا بالنسبة للمستورد الصغير، فإنها تزداد إلى مستويات كبيرة بالنسبة للشركات الكبرى التي يقوم باستيراد العديد من السلع والأجهزة، على الرغم من أن نسبة تكاليف تبديل العملة إلى إجمالي تكاليف الاستيراد مقارنة في كلا الحالتين، وهذه التكاليف انعكست في شكل ارتفاع في أسعار البيع التي يدفعها المستهلك.

كما أن حالة التغيير في عملة تسوية التجارة الخارجية وتحولها نحو الأورو أثر على نوعية الاحتياطات لدى بنك الجزائر والبنوك الأخرى.

المطلب الرابع: أثر الأورو على الاحتياطات².

إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي، وبالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا، بالإضافة إلى ذلك فإن إيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي، ونتيجة لذلك فإن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح، وإذا افترضنا أن الجزائر تقرر فوطة صادراتها من المحروقات بالأورو وبما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي فذلك يؤدي إلى حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح الأورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي وتحديد أسعار المواد الأولية.

إن الأورو وعلى الأقل في المدى القصير لم يؤثر في سعر صرف العملة الجزائرية وأي تعامل تقوم به الجزائر مع الاتحاد الأوروبي يمكنها أخذ جزء من احتياطاتها المسعرة بالدولار وتحولها فقط إلى الأورو دون اعتماده كوحدة دفع، وإذا تم قبول الأورو كأداة لتسوية المدفوعات فإن استخدامه كوحدة حسابية لتقويم المبادلات التجارية سيدفع البنوك الجزائرية إلى تحويل جزء من احتياطاتها الدولارية إلى الأورو لتغطية وارداتها من منطقة الأورو.

من جهة أخرى، قد يؤدي تنوع الواردات من دول الاتحاد الأوروبي وكذلك تنوع احتياطاتها من العملات الأجنبية إلى تضيق مجالات الاختيار بين أسعار الصرف المختلفة، وقد يجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام

¹ بن دحمان حليم، 2001، ص 87.

² <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/200533.html> (consulté le 22/04/2014)

حصول خسارة هامة في الصرف في حالة ما إذا لم ينجح الأورو في فرض نفسه كعملة مهيمنة في نظام الدفع الدولي وتحديد أسعار الموارد الأولية.

إن معظم الاحتياطي الجزائري مقوم بالدولار رغم أن 64.89% من تجارة الجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، وفي الوقت الحالي ليس هناك أية مشكلة في تقويم الاحتياطي بالدولار وذلك لان تجارة الجزائر مع الاتحاد الأوروبي تقوم بالدولار كسائر دول العالم ولكن مع بداية تسعير دول الاتحاد الأوروبي لصادراتها و وارداتها بالأورو ستكون الجزائر في حاجة إلى الأورو لتسوية قيمة وارداتها في الاتحاد الأوروبي.

في الأخير ونظرا للأزمة التي تعاني منها منطقة الأورو منذ 2009 وإلى يومنا هذا والتي أدت إلى انكماش كبرى اقتصاديات المنطقة، هذه الأزمة التي عادت بالآثار سواء إيجابا أو سلبا على شركائها التجاريين ومنها الجزائر ارتأينا إلى إبراز بعض انعكاساتها فيما يلي¹:

- التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انخفاض الطلب الأوروبي على المحروقات حيث بلغ سعر البرميل سنة 2009 مبلغ \$62.35 بعدما كان قرابة \$110 في 2008، قبل ارتفاعه من جديد سنة 2010 إلى \$80.35، وهذا ما أدى إلى انخفاض إيرادات صادرات الجزائر كونها تعتمد على المحروقات.
- تراجع إيرادات المحروقات نتيجة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي من 03% سنة 2008 إلى -1.1% سنة 2009، مما أدى إلى تقلص حاد في الطلب العالمي على النفط.
- ارتفاع معدلات التضخم بسبب ارتفاع أسعار المواد المستوردة، حيث بلغ 5.7% سنة 2011، وهذا راجع إلى عدم تنوع الاقتصاد الوطني تبعيته للخارج خاصة أوروبا، الأمر الذي أدى إلى توسيع سياسة رفع الأجور، المضاربة في أسعار السلع، والتي أدت إلى رفع معدلات التضخم إلى قرابة 08% سنة 2012.
- إنخفاض معدلات نمو احتياطات الصرف الأجنبي بشكل كبير بعدما كانت نسبة النمو 29.88% سنة 2008 إنخفضت إلى 4.06% سنة 2009 محققا ما قيمته 148.91 مليار دولار.
- تدهور ميزان المدفوعات بداية من 2009، أين تراجع رصيده من 36.99 مليار دولار في 2008 إلى 3.86 مليار دولار في 2009، وهذا ما مثل صدمة في المعاملات الخارجية للجزائر، إلا أنه سرعان ما سجل ارتفاعا خلال سنتي 2010 و 2011 أين بلغ 20.06 مليار دولار
- مجمل القول أن أزمة الديون السيادية التي عصفت باقتصاد منطقة الأورو كانت لها آثارا فورية على الاقتصاد الجزائري خاصة فيما يخص إيرادات الصادرات وتكاليف الواردات باعتبار أوروبا الشريك الأول للجزائر، وبالتالي من خلال ما تم ذكره نجد أن الجزائر تتأثر بالتقلبات التي تحدث في أوروبا عامة ومنطقة الأورو خاصة.

¹ أحيممة خالد، 2013، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص173-180.

الخلاصة:

بعد استعراض انعكاسات توحيد العملة الأوروبية على الاقتصاد الجزائري يتضح جليا مدى تأثير هذا الأخير بعد دخول الأورو حيز التطبيق، وذلك راجع إلى العلاقات الاقتصادية والمالية القائمة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي.

فبالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائري وكون إيرادات الجزائر بالعملية الصعبة تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي، وأي تعامل مع الاتحاد الأوروبي يمكنها من أخذ جزء من احتياطياتها المسعرة بالدولار وتحويلها فقط إلى الأورو دون اعتماده كوحدة دفع، ففي استخدامه كوحدة حسابية لتقويم المبادلات الجزائرية سيدفع بالبنوك إلى تحويل جزء من احتياطياتها من الدولار إلى الأورو لتغطية وارداتها، لكن الميزة الإيجابية تكمن في تسهيل معاملات البنوك من خلال تحويل الدينار إلى عملة واحدة فقط للتعامل مع دول أوروبا بدلا من تحويله إلى 17 عملة المشكلة لمنطقة الأورو حاليا، وبالتالي التخلص من أخطار أسعار الصرف.

وبناء على ما سبق فإن العلاقة بين الدولار والأورو وانعكاسها على الدينار الجزائري، من الممكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الدينار والدولار واللجوء إلى ربط الدينار بسلة من العملات لتفادي تأثير الاقتصاد الجزائري بأي أزمات مستقبلا وامتداد ذلك إلى الاحتياطيات لدى بنك الجزائر ويكون هناك أهمية لتتويع هذه الاحتياطيات بين الدولار، الأورو والين الياباني حسب أوزان توزيع التجارة الخارجية للجزائر وذلك من أجل حماية هذه الاحتياطيات من التآكل بسبب تعرض الدولار للتراجع أمام الأورو.

أما بالنسبة التجارة الخارجية فينعكس الأورو على حجم الواردات باعتباره عملة تسعير لها، إضافة إلى كون الاتحاد الأوروبي الممّون الأول للجزائر، وعليه فإن أي ارتفاع في سعر الأورو مقابل الدولار يؤدي إلى رفع حجم النفقات على الواردات وما ينجم عنه من إختلالات في الميزان التجاري، كما أن توحيد العملة جعل من أوروبا سوقا مفتوحة أمام الاستثمارات الأجنبية نظرا لإلغاء تكاليف تحويل العملات بين دول المنطقة.

إن الانعكاسات الإيجابية والسلبية السابقة الذكر توضح أهمية التعاون المالي والتقني الأوروبي الذي يشجع المبادلات التجارية، المنافسة وتحسين جودة المنتج في إطار الاتفاقيات الأورو متوسطة ومنها الأورو جزائرية من أجل وضع حيز لتطبيق إصلاحات حسب احتياجات وإمكانيات الدول الشريكة والتقرب أكثر من السوق الأوروبي.

خاتمة عامة

يعد توحيد العملة الأوروبية من أكبر وأهم مشروعات التعامل الاقتصادي الأوروبي، فهو مشروع يختلف في طبيعته وأبعاده عن ما سبقه من مبادرات لتحقيق التكامل الأوروبي، إذ لا يعتبر الأورو مجرد عملة يتم تداولها، بل هو مسعى تطلعت إليه أوروبا منذ زمن بعيد لرد الاعتبار لوزنها التاريخي بعد ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس لها على الساحة العالمية.

فبعد إنشاء النظام النقدي الأوروبي الذي كان يهدف أساسا إلى تقليص تذبذب أسعار صرف العملات الأوروبية والذي اتضحت الحاجة الماسة إليه بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن توقيف تحويل الدولار إلى ذهب معلنة بذلك عن انهيار نظام بريتن وودز والمعروف بالنظام النقدي الدولي، ليتم خلال سنوات الثمانينات توسيع عضوية السوق لتضم 15 عضو، والتي توجت مسيرتها بإبرام معاهدة ماستريخت التي رسمت برنامج واضح للمرور بأوروبا من الوحدة الاقتصادية إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية في آن واحد، حيث سطر لذلك ثلاث برامج متتالية انتهت بتداول الأورو فعليا في الفاتح من جانفي 2002 كعملة موحدة للإتحاد الأوروبي خلقت وضعاً جديداً في التوازنات المالية العالمية، فأصدر الأورو لم يقتصر أثره على الدول الأعضاء بل مس العديد من مناطق العالم للتشابه التجاري الدولي ومنها الجزائر باعتبارها الشريك التجاري الأساسي لدول الأورو.

إن الجزائر وفي إطار سعيها إلى إقامة شراكة مع بلدان الإتحاد الأوروبي قامت بعدد من الإصلاحات الهيكلية ودعمتها بجملة من الإجراءات التنظيمية والتشريعية التي عززت نجاحها الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط قبل حدوث الأزمة المالية العالمية وذلك من أجل النهوض باقتصادها والتخلص من مديونيتها الخارجية فضلا عن الانفتاح العالمي عن طريق فتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، نظرا لتوفرها على كثير من مزايا الموقع النوعية ذات البعد الطبيعي والتي تعتبر من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بهدف الاستفادة من الآثار الإيجابية ومواجهة الانعكاسات السلبية لإقرار العملة الأوروبية الموحدة نظرا لتأثر الاقتصاد الجزائري بهذا الأخير بشكل كبير.

نتائج الدراسة

من أجل الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- أن الوحدة النقدية لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نتاج جهودات تجاوزت نصف قرن وهو ما يوضح إصرار الدول الأوروبية على تحقيقها.
- تميزت التجربة الأوروبية بالطابع التدريجي، فقد مرت بكل مراحل التكامل الاقتصادي العمودي بداية من منطقة التجارة الحرة مروراً بالإتحاد الجمركي ووصولاً إلى منطقة العملة الموحدة، كما مرت بكل مراحل التكامل الأفقي بداية من تكامل قطاع واحد هو قطاع الفحم والصلب (جماعة الفحم والصلب 1951) إلى تكامل الاقتصاد بكل قطاعاته.

- تميزت التجربة الأوروبية بالطابع الاقتصادي، سواء من حيث الهدف المتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية أو أسلوب التكامل الذي تم من خلال اتفاقيات اقتصادية في المقام الأول، وهذا راجع إلى الإرادة السياسية للحكومات التي كان لها دور كبير في دفع التجربة الاقتصادية إلى الأمام.
- تستأثر المحروقات بحصة كبيرة من مكونات صادرات الجزائر بنسبة 96.25% تلتها الصادرات الأخرى خارج المحروقات بنسبة محدودة وهامشية، فهي لا تمثل سوى 03.75% من إجمالي الصادرات، وبذلك فهي لا تعكس الإمكانيات الحقيقية للسوق الجزائرية المتمثلة في الجانبين المادي والبشري، مما يؤكد أن قدرته التنافسية ليست على مرمى حجر كما يتصور البعض.
- سيطرة سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف المصنعة و سلع الاستهلاك غير الغذائية على المراتب الأولى في تركيبة الواردات الجزائرية، مما يدل على أن الجزائر تعاني من التبعية للخارج ولدول الإتحاد الأوروبي على وجه التحديد، ولدى فقد استأثرت هذه الأخيرة على المرتبة الأولى سواء تعلق الأمر بالصادرات أم الواردات، وذلك راجع إلى أن 64.89% من صادرات الجزائر تتجه إلى أوروبا في حين أن 52.11% من وارداتها تأتي منها.
- انخفاض إجمالي حجم الدين العام الخارجي بشكل كبير نتيجة عدة عوامل أبرزها ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في توفير قدر كبير من احتياطي الصرف، أين ساعد الجزائر على القيام بعملية التسديد المسبق لديونها الخارجية، وهذا ما أثر إيجابا على باقي مؤشرات المديونية الأخرى، سواء تعلق الأمر بمؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر نسبة خدمة الدين إلى إجمالي صادرات السلع والخدمات.
- سعت الجزائر إلى توفير عناصر المناخ الاستثماري الملائم، حيث أقدمت على تنفيذ إصلاحات اقتصادية شملت عدة ميادين وأنشأت بعض الهياكل القاعدية، كما قامت بتقديم بعض الحوافز في قانون الاستثمار إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إليها لا تتناسب مع الطموحات المتوقعة، وذلك بسبب وجود بعض العراقيل التي عانت ولا تزال تعاني منها الجزائر والتي أثرت سلبا على استقطابها لرؤوس الأموال.
- على إثر الفوائض المالية التي حققتها الجزائر من جراء استمرار ارتفاع أسعار البترول، فإن إحدى أهم التحديات التي تواجهها هي تعظيم الاستفادة من هذه الفوائض من خلال توجيهها نحو الاستثمارات المنتجة في القطاعات الإستراتيجية، والتي يمكن أن تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية وذلك من أجل التقليل من الواردات وتخفيف الضغوط الناشئة عنها.
- اعتماد الجزائر على إيرادات النفط والغاز أدى إلى ارتباط سعر صرف الدينار بالدولار بدرجة كبيرة في ظل عدم تنوع الصادرات، لدى أصبح يتأثر بتأثر قوة الدولار الشرائية أو تذبذب أسعار المحروقات.
- كان لتوحيد العملة أثارا إيجابية على الجهاز المصرفي وسلبية على الميزان التجاري وذلك من خلال سهولة تحويل الأموال والحد من مخاطر الصرف بإحلال عملة واحدة محل 17 عملة المشكلة لمنطقة الأورو حاليا في مقابل ارتفاع قيمة الأورو يؤدي إلى زيادة الإنفاق وارتفاع أعباء الاستيراد مما ينجم عنه عجز في الميزان التجاري.

إن توحيد عملة الأورو كانت له آثارا مباشرة على دول الإتحاد الأوروبي وغيرها من الدول المتعامل معها خاصة الولايات المتحدة، ويمتد تأثير الأورو أيضا كل الدول ذات العلاقات الاقتصادية والمالية المتينة مع دول الإتحاد خاصة الجزائر التي تعتبر سوقا رائجة للمنتجات الأوروبية.

إختبار فرضيات الدراسة:

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

الفرضية الأولى: إن وضع معايير وشروط تلزم جميع الدول الراغبة في الإنضمام إلى منطقة العملة الواحدة أدت إلى إستقرار دول المنطقة الذي إنعكس على عملة الأورو، وهذا ما يوضح جدية أوروبا على نجاح الوحدة وهذا ما يثبت مدى صحة الفرضية الأولى لهذه الدراسة.

الفرضية الثانية: كانت الجزائر ومنذ الإستقلال في تبعية تامة للخارج خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية والتي دفعت بها إلى إتباع عدة برامج إصلاحية كان آخرها برامج الإنعاش الاقتصادي الذي تزامن مع إعتماد الأورو، أين توفرت الجزائر على موارد مالية كبيرة ساعدت على التخلص من الديون الخارجية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: يعتبر إمضاء اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وإقامة منطقة للتبادل الحر عاملان رئيسيان يؤكدان آثار الوحدة النقدية الأوروبية على الاقتصاد الجزائري، فتحسن قيمة الأورو مقابل الدولار أدى إلى ارتفاع قيمة وارداتنا خاصة الآتية من الإتحاد الأوروبي، وهذا ما يؤثر سلبا على المديونية الخارجية طالما بقيت عملة سداد الواردات هي الأورو بينما الصادرات هي الدولار، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة لهذه الدراسة.

الفرضية الرابعة: إن الجزائر شريك غير مؤثر بصورة مباشرة على نظام الدفع الدولي، و بالتالي لا يمكنها اتخاذ قرارات أحادية أو انفرادية يمكن أن تكلفها غالبا، فإيراداتها بالعملة الصعبة تتم بنسبة 95% بالدولار الأمريكي، إذن أي انخفاض في سعر صرف الدولار يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح، وبالتالي بما أن أسعار المحروقات لا تزال مفوترة بالدولار مما يعني عدم تأثر سعر صرف الدينار بالتغيرات الحاصلة في أسعار الأورو، أما في حالة تغيير تسعيرة المحروقات إلى الأورو وبما أن سعر هذه المواد في السوق الدولية ما يزال يحدد بالدولار الأمريكي، فهنا نجد أنفسنا أمام تبعية مطلقة لمنطقة الأورو وبالتالي حدوث خسائر في الصرف في حالة عدم قدرة الأورو على فرض نفسها كعملة دفع وتسعير للمواد الأولية، وبهذا نثبت صحة الفرضية الرابعة لهذه الدراسة.

الفرضية الخامسة: إن تحسن قيمة الأورو مقابل الدولار سيعمل على زيادة تكلفة وارداتنا المتأتية من منطقة الأورو باعتبارها شريكنا التجاري الأول في العالم، غير أن تأثير الأورو على صادراتنا يبقى ضعيفا باعتبار عملة فوترتها هي الدولار خاصة منتجاتنا البترولية، لكن استمرار فوترة الغاز بالدولار وهو الموجه إلى أوروبا سيجعلنا نتكبد خسارة في فروقات الأسعار لأن تسوية المستحقات منه تتم بالدولار وبالتالي علينا تحمل خسارة القيمة بين الدولار والأورو، كما أن الإنفاق على الواردات يكون بصورة متزايدة بالأورو أدى

إلى تأثر ميزاننا التجاري سلبا بسبب تآكل عائدات الصادرات وعدم تغطيتها لتكاليف الواردات في حالة ارتفاع الأورو مقابل الدولار، وبالتالي إثبات صحة الفرضية الخامسة لهذه الدراسة.

الفرضية السادسة: إن تعويض 17 عملة بواحدة فقط أغنى البنك عن العديد من التعقيدات التي فرضها النظام القديم، مما أدى إلى تبسيط المعاملات والصفقات والعقود بالعملية الصعبة، وإنعكاس ذلك على نوعية الخدمات المقدمة أيضا من طرف البنوك، كما أنه بدل استبدال المتعامل العديد من العملات جعله يتعامل بعملة واحدة، وبالتالي إستطاع مراقبة ومقارنة الأسعار فيما بينها، كما أن المنافسة أصبحت أكثر شفافية مما كانت عليه، إضافة إلى تغير المحيط الاقتصادي بعد توحيد العملة، وبالتالي إثبات صحة الفرضية السادسة لهذه الدراسة.

الاقتراحات:

- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها وبعد التحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث يمكن تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن من خلالها المساهمة في التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن ارتفاع أسعار صرف الأورو مقابل الدولار على الاقتصاد الجزائري، وهي كالتالي:
- العمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للقضاء على أحادية التصدير، وذلك من خلال خلق بدائل للمحروقات وتنويع قاعدة الصادرات سيما فيما يخص قطاعات الزراعة والخدمات.
 - ضرورة تنويع المبادلات التجارية على مختلف المناطق والدول من أجل تحقيق بعض الفروقات بين الأسعار والمتعاملين لتقادي الضغوط السياسية والتبعية الاقتصادية.
 - تحسين المناخ الاستثماري بوضع نصوص قانونية تشجع جذب الاستثمارات والتسهيل في الإجراءات الإدارية، وتوجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة إلى القطاعات التي تحقق الزيادة في الصادرات والتقليل من الواردات وذلك من خلال تبني سياسة استثمارية واضحة.
 - الاهتمام بالاستثمار في رأس المال البشري باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية لخلق طبقة تتمتع بالكفاءة والخبرة الفنية والإدارية والقدرة على تحسين الإنتاجية والوصول إلى الصورة التي تمكن من تقليص الخسائر الناجمة عن تذبذب أسعار صرف العملات الرئيسية على الدينار الجزائري.
 - إصلاح النظام المصرفي الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد الوطني، من خلال تسهيل منح القروض والائتمان الخاص بتمويل التجارة.
 - تسعير الجزائر لمحروقاتها بكلتا العملتين (الدولار والأورو) سيجعلها في منأى عن خطر ارتفاع قيمة الأورو.
 - تطوير الأسواق المالية من أجل تمكين الجزائر من الاعتماد على مصادر تمويل أقل كلفة وبالتالي مسايرة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي من أجل الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية في جميع المجالات.
 - على الجزائر رفع وتطوير صادراتها مع منطقة الأورو خاصة فيما يخص المنتجات خارج المحروقات والتي تتمتع بميزة تنافسية في ظل منع دول المنطقة من القيام بتخفيضات تنافسية لعملتهم الرسمية.

- على الجزائر ربط عملة الدينار بالأورو من أجل تجنب أثر ارتفاع تكلفة الواردات في حالة ارتفاع الأورو وأيضا المحافظة على القدرة التنافسية في حالة انخفاضه.
- الاستفادة من التجربة الأوروبية في كيفية توحيد عملتها من أجل إقامة إتحاد عربي خاصة بعد قيام إتحاد مجلس التعاون الخليجي، ومحاولتهم توحيد العملة.

آفاق الدراسة:

- من خلال دراسة موضوع العملة الأوروبية -الأورو- وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:
- بناء نموذج قياسي لتقييم آثار توحيد العملة على المؤشرات الخارجية للتوازن الخارجي.
 - بناء نموذج قياسي لتقييم آثار إصلاح الاقتصاد الجزائري.
 - دراسة المعوقات التي تحول دون توحيد العملة العربية أو المغاربية على الأقل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، 2000، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، مؤسسات شباب الجامعة، مصر.
- أحمد فريد مصطفى، 2000، التحليل الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- الطاهر لطرش، 2007، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السادسة، الجزائر.
- بسام الحجار، 2003، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية، لبنان.
- بلعزوز بن علي، 2004، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- شلبي علي، 2004، اليورو: الآثار الاقتصادية على الاقتصادات العربية، مكتبة زهراء الشرق للنشر، الطبعة الثانية، مصر.
- صلاح الدين حسن السيبي، 2003، الإتحاد الأوروبي والعملة الموحدة والسوق العربية المشتركة الواقع والطموح، مكتبة الأسرة، مصر.
- صفوة عبد السلام عوض الله، 2011، الوحدة النقدية الأوروبية وأثرها على الاقتصاد المصري، دار النهضة العربية، مصر.
- عبد المجيد قدي، 2006، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عرفات تقي الحسيني، 2003، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، الطبعة الثانية، الأردن.
- فريد راغب النجار، 2004، اليورو العملة الأوروبية الموحدة: حقائق الآثار التجارية والمصرفية والتوقعات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- محسن الخضير، 2002، اليورو "الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة" الدليل المتكامل لإيجاد عملة عربية وحيدة، مجموعة النيل العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- مدني بن شهرة، 2008، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومة، الجزائر.
- محمود حميدات، 2000، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- هوشيار معروف، 2006، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن.

المجلات، الدوريات والأطروحات

- عبد الستار حيدر فاخر، 2000، الآثار الاقتصادية الممثلة للوحدة النقدية الأوروبية، مستقبل العرب، العدد 256.
- عبد الرحمان تومي، 2009، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق 2000-2009، دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر، العدد 12، الجزائر.
- بطاهر علي، 2004، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 01، الجزائر.
- فيصل بهلولي، 2012، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، عدد 11، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
- دريس رشيد، 2014، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على ميزان مدفوعاتها خلال الفترة من 2000 إلى 2012، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، الجزائر.
- آيات الله مولحسان، 2011، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، حالة الجزائر ومصر، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- بربري محمد أمين، 2007، مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية: دراسة حالة الدينار الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، الجزائر.
- شعيب بونوة وخياط رحيمة، 2011، سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، العدد 05، الجزائر.
- بن عزوز بن علي، 2003، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العددان 30-31، الجزائر.
- زغيب شهرزاد، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، واقع وآفاق، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، الجزائر.
- علي لزعر وناصر بوعزيز، 2009، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 05، الجزائر.
- بوكار عبد العزيز، 2002، تأثير الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- شريط حسان، 2010، العملة الأوروبية الموحدة وبنية الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- يحيى سعاد، 2013، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة من خلال دراسة تجربة الإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

- خليف الزويير، 2002، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الجهاز المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- إنصاف قسوري، 2005، اليورو واتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- عادل بلجليل، 2007، التجربة الأوروبية في التكامل الاقليمي، دراسة مقارنة بين مجموعة 15 ومجموعة 25، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- علة محمد، 2003، أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- منى كامل، 2010، تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، رسالة ماجستير، بريطانيا.
- كبور نعيمة، 2001، الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- لبنة جديد، 2004، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة، تشابه المقدمات واختلاف النتائج، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.
- قحايرية امال، 2006، الوحدة النقدية الأوروبية الإشكالية و الآثار على المديونية لدول الجنوب، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- - زيرمي نعيمة، 2011، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- عبد الرشيد بن ديب، 2003، تنظيم وتطور التجارة الخارجية: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- - بوكونة نورة، 2012، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
- محمد شريفي، 2004، الجزائر ورهونات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، الآثار الإستراتيجية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- سليمان شيباني، 2009، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2004)، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- عبد الجليل هجيرة، 2012، أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان المدفوعات: حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- بوزيدي صبرينة، 2011، سوق الصرف في الجزائر ودوره في تسوية المعاملات الدولية: حالة التجارة الخارجية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
- مشير الورد، 2006، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر 1970-2003، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- مبارك سمير، 2002، تطور المديونية الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر 1990-2000، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- مصباحي عبد الرزاق، 2010، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2008، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- خليفة خميسي، 2002، الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية، حالة المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.
- معسكري سمرة، 2011، تقييم إتفاق الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية: دراسة الأهداف المنتظرة والنتائج المحققة 2005-2010، رسالة ماجستير، جامعة المدية، الجزائر.
- بوفليح نبيل، 2012، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر.
- مسعي محمد، 2012، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مقال في مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

الملتقيات والمؤتمرات العالمية:

- ماجدة مدوخ وسهام عاشور، 2005، اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص وتحديات، الجزائر.
- محمد زيدان ورشيد دريس، 2005، اليورو والنظام الاقتصادي العالمي (رهانات وتحديات)، الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، الجزائر.
- مخناش فتيحة وصالحي ناجية، 2013، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو [2001-2014] نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم، بحث ضمن المؤتمر الدولي لتقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، الجزائر، ص05.

القوانين والمراسيم التشريعية:

- المرسوم 93-12 الصادر في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمارات.
- الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار.
- الجريدة الرسمية، اتفاقيات واتفاقات دولية، العدد 31، الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- El Hadi MAKBOUL, 2002, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Centre national d'études et d'analyses pour la population et le développement, Alger.
- El Hadi MAKBOUL, 2002, coopération union européenne- Algérie: quelles perspectives?, Revue du CENEAP N°24, Alger.
- EL MIQYAS, 2005, Revue Algérienne de Normalisation, N° 15, édition; l'institut Algérien de normalisation, Alger.

ثالثا: مواقع الانترنت:

- <http://www.onislam.net/arabic/nama/news/93177-2001-12-14%2000-00-00.html> (consulté le 15/01/2014)
- Banque centrale européenne:
http://sdw.ecb.europa.eu/quickview.do?SERIES_KEY=118.DD.A.I6.POPE.LEV.4D (consulté le 26/03/2014).
- http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_the_United_States (consulté le 26/03/2014).
- http://en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Japan (consulté le 26/03/2014).
- LA BANQUE MONDIALE:
<http://data.albankaldawli.org/country/USA> (consulté le 27/03/2014).
- LA BANQUE MONDIALE:
<http://data.albankaldawli.org/country/japan> (consulté le 27/03/2014).
- <http://aljazeera.net/ebusiness/pages/91a302d5-0cc3-4ed6-998c-55d2d5839676> (consulté le 29/04/2014).
- <http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?4390#.U2Pb4oGSxy0> (consulté le 22/03/2014).
- <http://www.alwasatnews.com/1759/news/read/239796/1.html> (consulté le 22/03/2014).
- <http://annabaa.org/nba54/yuro.htm> (consulté le 02/05/2014).
- <http://neyl.free.fr/old/research/euro/euro2.htm> (consulté le 23/04/2014).
- <http://arabic.euronews.com/2013/06/19/imf-warns-spain-on-unemployment/> (consulté le 13/03/2014).
- <http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=8435&article=98351#.U2M8mYGsxy0> (consulté le 10/03/2014).
- <http://goo.gl/KGIYqk> (consulté le 10/03/2014).
- <http://arabic.euronews.com/2013/07/02/debt-crisis-hits-euro-s-reserve-currency-rol> (consulté le 15/03/2014).
- <http://arabic.euronews.com/2012/07/11/banks-still-want-the-euro-in-their-vaults> (consulté le 17/03/2014).
- <http://www.cnbcarabia.com/?p=141930> (consulté le 13/04/2014).
- <http://goo.gl/7RjmmQ> (consulté le 13/04/2014).
- <http://www.almasryalyoum.com/news/details/385872?isdesktop=1> (consulté le 03/04/2014).
- http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/6-15042014-AP/EN/6-15042014-AP-EN.PDF (consulté le 10/03/2014).
- <http://www.ecb.europa.eu/home/html/index.en.html> (consulté le 13/03/2014).
- <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=704681&issueno=12408#.UzaZiNL0CWQ> (consulté le 14/03/2014).
- <http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=722152&issueno=12536#.UzatG9L0CWQ> (consulté le 14/04/2014).
- <http://alpha.arabic.arabianbusiness.com/business/banking/2010/nov/17/47037/#.U2OkR4GSxy0> (consulté le 23/04/2014).
- <http://data.albankaldawli.org/country/EUU> (consulté le 23/04/2014).
- <http://data.albankaldawli.org/country/USA> (consulté le 23/04/2014).
- <http://www.bank-of-algeria.dz> (consulté le 01/05/2014).
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/191080.html> (consulté le 01/05/2014).
- http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnees_Stat_Emploi_2013.pdf (consulté le 01/05/2014).
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (consulté le 01/05/2014).

- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/interventions/APN_2013.pdf (consulté le 01/05/2014).
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (consulté le 27/04/2014).
- http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Indicateur_monetaire/tab_8.pdf (consulté le 02/05/2014).
- <http://kantakji.com/media/3568/7f.doc> (consulté le 13/03/2014)
- <http://kantakji.com/media/3568/7f.doc> (consulté le 13/03/2014)
- <http://www.tomohna.com/vb/showthread.php?t=11385> (consulté le 22/04/2014).
- <http://www.djazairess.com/elbilad/18903> (consulté le 22/04/2014).
- http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Comext.Janvier_%202014_VM.pdf (consulté le 14/04/2014).
- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf> (consulté le 15/04/2014).
- <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers13/commercextrieur2013ar.pdf> (consulté le 11/05/2014)
- <http://staralgeria.phpbb9.com/t2163-topic> (consulté le 11/05/2014)
- <http://sa.investing.com/currencies/eur-usd> (consulté le 11/05/2014)
- <http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (consulté le 10/05/2014).
- <http://www.djazairess.com/ennahar/200743> (consulté le 11/05/2014)
- <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/200533.html> (consulté le 22/04/2014)

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: تطور أوزان سلة الإيكو (%)

السن	1979	1984	1989	1993	1994	1995	1997
العملة	1979	1984	1989	1993	1994	1995	1997
المارك الألماني	32.98	32	30.10	32.63	32.82	33.3	31.9
الفرنك الفرنسي	19.83	19	13	11.45	20.27	10.44	12.4
الجنيه الإسترليني	13.35	15	13	11.45	11.45	10.44	18.4
الجيلدر الهولندي	10.51	10.1	9.4	10.23	10.13	10.47	10
الفرنك البلجيكي	9.62	8.5	7.9	8.25	8.3	8.57	8.5
الكرون الدانماركي	3.06	2.7	2.45	2.56	2.62	2.72	2.6
الجنيه الإيرلندي	1.15	12	1.10	1.06	1.07	1.04	1.2
البيزيتا الإسبانية	0	0	5.3	4.5	4.34	1.24	4.2
الإسكودو البرتغالي	0	0	0.8	0.71	0.7	0.71	0.7
الدراخمة اليونانية	0	1.3	0.8	0.53	0.51	0.47	0.5
الفرنك اللوكسمبورغي	9.62	0	7.9	8.28	8.30	0.34	0
الليرة الإيطالية	9.5	10.2	10.15	0	0	7.17	7.9

المصدر: مصطفى كامل، 2009، العملة الأوروبية الموحدة وإنعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 23.

الملحق رقم 02: الأسعار المركزية الثنائية لبعض العملات الأوروبية:

الدول	الفرنك البلجيكي	الجيلدر الهولندي	الفرنك الفرنسي	المارك الألماني
بلجيكا	42.6263	0.05393	0.16259	0.0473
هولندا	18.5424	2.29886	3.01489	0.88630
فرنسا	6.1503	0.33169	6.93082	0.29397
ألمانيا	20.9211	1.12828	3.40166	2.03748

المصدر: بوكار عبد العزيز، تأثير الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي على صندوق النقد الدولي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002.

الملحق رقم 03: أهم المنتجات المصدرة من 2000 - 2013

المنتجات السنوات	منتجات غداية	الطاقة ومواد التشحييم	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	المنتجات الزراعية	المنتجات الصناعية	السلع الإستهلاكية	المجموع
2000	32	21419	44	465	11	47	13	22031
2001	28	18484	37	504	22	45	12	19132
2002	35	18091	51	551	20	50	27	18825
2003	48	23939	50	509	1	30	35	24612
2004	59	31302	90	571	/	47	14	32083
2005	67	45094	134	651	/	36	19	46001
2006	73	53429	195	828	1	44	43	54613
2007	88	58831	169	993	1	46	35	60161
2008	119	77361	334	1384	1	67	32	79738
2009	113	44128	170	692	/	42	49	45194
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	/	35	15	73489
2012	315	96804	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	63752	109	1610	/	27	17	65917

المصدر: المديرية العامة للجمارك <http://www.douane.gov.dz/>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: أهم المنتجات المستوردة من 2000 إلى 2013

المنتجات/ السنوات	المنتجات، الغذائية، المشروبات والتبغ	الطاقة الوقود مواد التشحيم	المواد الأولية	منتجات نصف مصنعة	معدات زراعية	معدات صناعية	السلع الإستهلاكية الموجهة للأسر	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	6857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3587	212	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	3808	214	843	4934	96	8528	3011	29456
2007	4954	324	1325	7105	146	8534	3243	27631
2008	7813	594	1394	10014	174	13093	6397	39479
2009	5863	549	1200	10165	223	15139	6145	39294
2010	6058	955	149	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	9022	4955	1839	10629	330	13604	9997	50376
2013	9580	4340	1832	11223	506	16172	11199	54852

المصدر: المديرية العامة للجمارك <http://www.douane.gov.dz/>

قائمة الملاحق

الملحق رقم 05: متوسط سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار والأورو من 1992 إلى 2013

السنوات العملة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الدولار \$	21.836 0	23.345 0	35.059 0	47.66 3	54.749 0	57.707 0	58.739 0	66.574 0
الأورو	/	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: http://lahodod.blogspot.com/2011/06/blog-post_5094.html (تاريخ الإطلاع 2014/05/24)

السنوات العملة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدولار \$	57.66	77.2647	79.6850	77.3683	72.0653	73.3625	72.6464	66.82
الأورو	/	69.2002	75.3573	87.4644	89.6425	91.3014	91.2447	98.33

المصدر: <http://andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (تاريخ الإطلاع 2014/05/24)

السنوات العملة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الدولار \$	64.5810	72.6467	74.3199	72.8537	77.5519	76.2484
الأورو	94.8584	94.8548	103.4953	102.2154	102.1627	108.3547

المصدر: <http://andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (تاريخ الإطلاع 2014/05/24)

الملحق رقم 06: أهم الشركاء في التصدير لسنة 2013.

سنة	القيمة	STR(%)
اسبانيا	10332	15.67
ايطاليا	9006	13.66
بريطانيا	7193	10.91
فرنسا	6741	10.23
الولايات المتحدة الامريكية	5334	8.09
هولندا	4818	7.31
كندا	3051	4.63
برازيل	2658	4.03
تركيا	2657	4.03
الصين	2179	3.31
بلجيكا	2047	3.11
تونس	1647	2.50
برتغال	1602	2.43
المغرب	1051	1.59
اليابان	1037	1.57
المجموع الفرعي	61353	93.08
المجموع	65917	100



المصدر: <http://andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (تاريخ الإطلاع 2014/04/24)

الملحق رقم 07: أهم الشركاء في الإستيراد لسنة 2013.

السنة	القيمة	STR(%)
الصين	820 6	12.43
فرنسا	250 6	11.39
ايطاليا	646 5	10.29
اسبانيا	078 5	9.26
المانيا	863 2	5.22
الولايات المتحدة الامريكية	355 2	4.29
تركيا	075 2	3,79
ارجنتين	737 1	3.78
برازيل	1321	3.17
الهند	305 1	2.41
بريطانيا	175 1	2.38
كوريا	123 1	2.05
هولاندا	119 1	2.04
روسيا	017 1	1.85
اليابان	001 1	1.82
المجموع الفرعي	885 40	74.54
المجموع	852 54	100



المصدر: <http://andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur> (تاريخ الإطلاع 2014/05/24)

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	نسبة مساهمة الدول الأعضاء في رأس مال البنك المركزي الأوروبي عام 1997	01
17	معايير التقارب المحققة من قبل دول الإتحاد في 1997	02
20	جدول زمني يبين مراحل توحيد أوروبا وإنشاء العملة الموحدة -الأورو-	03
41	عرض مقومات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2001	04
45	تطور مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة 2000 - 2013	05
47	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية من 2000 إلى 2012	06
50	تطور الصادرات والواردات خلال الفترة من 1995-2012	07
67	توزيع مشاريع الشراكة حسب القطاعات في الجزائر	08

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	هيكل النظام الأوروبي للبنوك المركزية ESCB	01

فهرس العناوین

الفهرس

التشكرات

الإهداءات

الفهرس المختصر

المختصرات

أ.....	مقدمة عامة.....
ب.....	الإشكالية.....
ج.....	فرضيات الدراسة.....
ج.....	أهمية البحث.....
ج.....	أهداف البحث.....
ج.....	أسباب اختيار الموضوع.....
د.....	منهج البحث.....
د.....	خطة البحث.....
د.....	مصادر البحث.....
د.....	صعوبات البحث.....
د.....	الدراسات السابقة.....
(01).....	الفصل الأول: الوحدة النقدية الأوروبية وإقرار العملة الموحدة.....
(02)	تمهيد.....
(03)	المبحث الأول: النظام النقدي الأوروبي من التكامل إلى الوحدة.....
(03).....	المطلب الأول: مفهوم التكامل النقدي وأنواعه.....
(06)	المطلب الثاني: النظام النقدي وخصائصه.....
(07)	المطلب الثالث: النظام النقدي الأوروبي.....
(10)	المبحث الثاني: الوحدة النقدية الأوروبية.....
(10)	المطلب الأول: اتفاقية ماستريخت والتدرج للوحدة النقدية الأوروبية.....
(11)	المطلب الثاني: مراحل الوحدة النقدية.....
(15)	المطلب الثالث: تعيين دول الأورو.....
(18)	المطلب الرابع: المراحل الانتقالية لإطلاق الأورو.....
(21)	المطلب الخامس: ولادة الأورو.....
(23)	المبحث الثالث: الأورو في الاقتصاد العالمي.....
(23)	المطلب الأول: أهداف الأورو وأهميته.....
(24).....	المطلب الثاني: الأورو كعملة دولية.....
(25).....	المطلب الثالث: مزايا نجاح عملة أوروبا الموحدة ومخاطر إصدارها.....

الطلب الرابع: الآثار المتوقعة للأورو على الاقتصاد العالمي.....	(29)
الخلاصة.....	(32)
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لواقع الاقتصاد الجزائري.....	(33)
تمهيد.....	(34)
المبحث الأول: طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر.....	(35)
المطلب الأول: برامج التثبيت الاقتصادي في الجزائر.....	(35)
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي: من 31 مارس 1995 إلى 01 أبريل 1998.....	(38)
المبحث الثاني: تشخيص الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.....	(44)
المطلب الأول: مؤشرات التوازن الداخلي.....	(44)
المطلب الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.....	(46)
الخلاصة.....	(58)
الفصل الثالث: انعكاسات توحيد العملة على الاقتصاد الجزائري.....	(59)
تمهيد.....	(60)
المبحث الأول: الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.....	(61)
المطلب الأول: تطور العلاقة الأورو جزائرية من التعاون إلى الشراكة.....	(61)
المطلب الثاني: العوامل الدافعة لإقامة الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....	(64)
المطلب الثالث: أهمية وأهداف اتفاق الشراكة.....	(65)
المطلب الرابع: القطاعات التي مستها الشراكة في الجزائر.....	(66)
المطلب الخامس: آثار اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري.....	(68)
المبحث الثاني: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على اقتصاد الجزائر.....	(73)
المطلب الأول: آثار الأورو على التجارة الخارجية.....	(73)
المطلب الثاني: انعكاسات العملة الأوروبية الموحدة على حساب رأس المال.....	(77)
المطلب الثالث: الأورو والنظام البنكي والمصرفي.....	(80)
المطلب الرابع: اثر الأورو على الاحتياطات.....	(80)
الخلاصة.....	(82)
خاتمة عامة.....	(83)
المراجع.....	(89)
الملاحق.....	(96)

قائمة الجداول والأشكال

الفهرس

الملخص

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر توحيد العملة الأوروبية (الأورو) على الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة تركيبة التجارة الخارجية التي جعلت من أوروبا الشريك التجاري الأول للجزائر والتي تعتمد عليها في جلب الموارد والمنتجات خاصة الاستهلاكية منها، وذلك نظرا لترابط العلاقات التي برزت أكثر إثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

لذلك درسنا نشأة الأورو وبروزه كعملة دولية أصبحت لها مكانة هامة ضمن الاحتياطات النقدية العالمية، ثم بينا واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات التي يمر بها بدءا بأزمة المديونية وصولا إلى الشراكة الأورو جزائرية ذات الأهداف المتباينة من خلال رغبة الاتحاد الأوروبي في إقامة منطقة للتبادل الحر مقابل سعي الجزائر لجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي.

في الأخير تعرفنا على مدى تأثر الجزائر بالأورو سواء تعلق الأمر برصيد الميزان التجاري الممثل في الواردات المسعرة بها أو بالنظام البنكي والاحتياطات التي تأثرت بشكل مباشر من توحيد العملة.

الكلمات المفتاحية: الأورو، التجارة الخارجية، المديونية، الشراكة الأورو جزائرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار الصرف.

Résumé de recherche

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de l'unification de la monnaie européenne (Euro) sur l'économie algérienne à travers l'étude de la structure du commerce extérieur qui ont fait de l'Europe le premier partenaire commercial de l'Algérie, et suivant après l'accord partenariat euro-algérien.

Par conséquent, nous avons étudié l'émergence de l'euro et l'importance en tant que monnaie internationale et qu'il s'occupe une place importante dans le monde des réserves de trésorerie, et leurs effets sur le système monétaire mondial, puis on a expliqué le déroulement de l'économie algérienne ou cours des crises, à partir de crise de l'endettement et de l'accès à la partenariat l'Euro algérien grâce à la volonté du l'Union européenne d'établir une zone de libre par contre Algérie a cherché à attirer les investissements étrangers et le développement.

En fin, nous savons expliquer à quel point l'influence que ce soit sur la balance commerciale qui représentât par l'importation facturée en euro ou le système bancaire et les précautions qui ont été affectés directement à partir de l'union monétaire.

Mots-clés: Euro, le commerce extérieur, la dette, l'euro ses algériennes, l'investissement direct étranger, les taux de change.